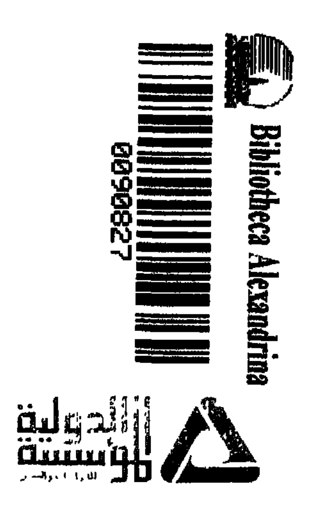
في مقام الإمام آية الله
الشيخ محمد مهدي شمس الدين



التطبيع

بين ضرورات الأنظمة وخيارات الأمة



التَّطْبِيع

بين ضرورات الأنظمة وخيارات الأمة

في فكر الإمام آية الله

الشيخ محمد مهدي شمس الدين

رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان



الطبعة الأولى ـ ١٩٩٤ / مركز أفق ـ بيروت ـ لبنان
الطبعة الثانية ـ أيار ١٩٩٥
الطبعة الثالثة تموز ١٩٩٧
مع زيادات

المؤسسة الدولية للدراسات والنشر ـ بيروت

كلمة الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

منذ حرب الخليج الثانية (الحرب بين العراق من جهة، ودول التحالف مع الكويت من جهة ثانية) بدا واضحاً أن العلاقات بين الأنظمة العربية والكيان الإسرائيلي تخرج إلى العلن وبشكل لافت للإنتباه، بل أصبح واقعاً بعد توقيع الإتفاق مع منظمة التحرير واسرائيل وكيان غزة أريحا، والأردن وإسرائيل. أستتبع بعد ذلك الحديث عن مشاريع التطبيع بين هذا الكيان ومحيطه.

وتأتي سلسلة استقبالات المسئولين الإسرائيليين في العواصم العربية ليس تعبيراً عن الخرق الواضح لقرارات الجامعة العربية فحسب بل هي في الواقع فرقاً لإرادة ومعتقدات ورغبات المواطنين العرب بكل انتماءاتهم وبلدانهم. هذا السلوك لدى الأنظمة العربية يعبر عن سياسة ستؤدي وتزيد في عملية تفتيت المجتمع المحلي الذي سينقسم على ذاته حيث ستقف الأقليه المسيطرة مباركة هذا السلوك في حين أن الغالبية الساحقة من شعوب العالم العربي والإسلامي سترفضه بشكل مطلق.

إن المؤسسة الدولية للدراسات والنشر إذ تنشر هذه الندوات والحوارات والمقالات التي تصدى فيها سماحة الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين، الغني عن التعريف من حيث مواقفه الإسلامية والعربيه والوطنيه وتصديه لكل

محاولات اختراق الصف الوطني والعربي والإسلامي بأي شكل من أشكال الإختراق إن كان على مستوى الحرب الفكرية والنظريه أو محاولة طمس فكر وتراث الأمة الإسلامية والعربيه وذلك مواجهة أي فكرة أو نظرية تطرح وتكون معادية لروح الإسلام والعروبة وعدم افساح المجال للترويج لها أي ترويج كان أو إيهام الناس بانها هي الحل لكل مشاكل الأمة وأزماتها نراه المتصدي الأول لها.

ومنها مشكلة العلاقة مع العدو الإسرائيلي وتجاوز حالة العداء وفرض التطبيع كأمر واقع وانه حل لمشكلة العرب والمسلمين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً قدم سماحته أطروحة تحصين الأمة من مخاطر التطبيع موضحاً فيها أهداف العدو ومخاطرها على الأمة.

أهمية هذه النصوص أنها في الوقت الذي تحاول فيه أن تقدم مشروعاً متكاملاً الا أن سماحته حرص على أن تبقى مفتوحة دون أن يصل بها إلى صيغة نهائية وهي ميزة تستدرج النقاش -كأن الشيخ يفكر بصوت عالٍ- وهذا لصالح النص الحواري والذي لا بد أن توصل الحوارات إلى إغناء النص بعد استكمال حصيلة النقاش.

ومما لا شك فيه أن القارئ سيلاحظ أن سماحة الإمام شمس الدين يقدم رؤية جديدة ومختلفة مع كثير من الطروحات على مستوى النهوض والمواجهة داعياً إلى إعادة النظر في منهجية العمل السياسي بمجالاتها الإقتصادية والتنمويه والإجتماعية. وقد يتفق القارئ أو يختلف مع هذه الرؤية. وهنا الهدف الذي نلتقي عليه جميعاً وهو اغناء الحوار والسعي إلى أوسع مشاركة تؤسس لإستكمال عملية النهوض بأقل الأخطاء الممكنة.

ولقد رأينا أن ننشر بعض الأفكار والمقالات المتعلقة بهذا الموضوع مع

الإشارة إلى التاريخ والمناسبة.

راجين من ا لله أن تكون هدى ونبراساً لكل الشرفاء والأوفياء لأنفسهم وأمتهم وا لله ولي التوفيق.

المؤسسة الدولية للدراسات والنشر



تــوطــئــة

توطئة*

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن استنبطنا مقولة ضرورات الأنظمة وخيارات الأمة، ولكننا نـرى في كثير مـن الإقدامـات الـتي أقـدم عليهـا بعـض الرؤسـاء الحكـام، والحكومـات العربية، أمراً يتجاوز هذه الضرورات لم تكن تدعو الضرورة إلى عقد مؤتمر في الدار البيضاء ، لم تكن تدع الضرورة إلى استقبال العدو / ورئيس وزراء العدو في هذه الدولة أو تلك، وفتح شهية إسرائيل على اختراق الصف العربي بهـذه الشكل السافر الفاجر الذي يستهين بكل المقدسات . في الوقت الـذي يكـابد فيه الفلسطينيون داخل فلسطين، واللبنانيون داخل لبنان عدوان إسرائيل اليومي الذي يصل إلى ضرب الآمنين غيلةً وغدراً وإرهابـاً في القـرى وفي المـدن، وفي الأحياء.

أقول بصراحة لهؤلاء الحكام، هذا أمرٌ زائد على الضرورة، أمرٌ يصل إلى حافة الخيانة، والأمـة بخياراتهـا لا يمكـن أن تقـف موقـف اللامبـالاة مـن هـذا الاسترسال اللامبالي بمصالحها وكرامتها ومصيرها.

فمن هنـا نحـن نعتـبر أن قمـة الرؤسـاء العـرب في مصـر (الملـك فهـد، والرئيس مبارك ، والرئيس الأسد) تعبر عـن إرادة الأمـة، ونريـد أن تكتمـل؛ تعبر عنها الأمة في الممانعة، وفي محاولات التطبيع من جانب بعض العرب.

---

* مقتطف من خطبة صلاة يوم الجمعة بتاريخ: ١٩٩٤/١٢/٣٠.

قلنا ونكرر: إن مسألة التطبيع داخلة في خيارات الأمة، وليست داخلة في ضرورات الأنظمة. إن التطبيع بجميع أشكاله: الثقافية والسياسية والاقتصادية، داخلة في خيارات الأمة وليس في ضرورات الأنظمة، وإذا كانت الأنظمة التي تريد أن تتهاوى تحسب أنها باستقبال رموز العدو الإسرائيلي، وبخضوعها غير المبرر لجميع شهوات السياسة الأميركية، أنها تحمي نفسها نقول لها: إن الحماية والاستقرار الداخلي يأتيان من الإستجابة إلى خيارات الأمة ، من المحافظة على كرامة الشعوب ومصالحها وإلا فإن القوى الكبرى لا تستطيع أن تضمن استقراراً داخلياً لهذه الدولة أو تلك بالرغم من شعوبها. مهما استقبل هذا الرئيس أو ذلك، أو هذا الأمير أو ذلك، أو هذا الملك أو ذاك العدو الإسرائيلي فلن يستطيعوا أن يجعلوا من إسرائيل عضواً طبيعياً في هذه المنطقة. إن إسرائيل وجدت ونمت وهي جسم غريب دخيل، نموها علامة من علامات مرض العرب، وليس من علامات صحة العرب، نموها علامة من علامات انحطاط النظام الدولي وليس علامة من علامات صحة النظام الدولي.

أقول بصراحة:

إسرائيل كدولة وكمجتمع صهيوني لن تكون عضواً طبيعياً في المنطقة، ولن تنشأ لها علاقات طبيعية في المنطقة. وهذا أمرٌ ليس في عهدة الأنظمة، ولا في عهدة الحكومات ولا في عهدة المجالس النيابية.

أكرر ما قلته: حذار حذار لأي مجلس نيابي أن يسن قوانين تطبيع، إنه يفقد بذلك أبسط مظاهر شرعيته، ويخون الأمة والمجتمع. وأية حكومة تقدم على تنفيذ قوانين تطبيع، واتخاذ قوانين تطبيع تخون شعبها، وتخون الأمة.

كل المتغيرات لن تسمح بأن نعترف في يوم من الأيام بأن إسرائيل عضو

طبيعي في المنطقة العربية أو الإسلامية. وأما مسخرة "الشرق أوسط" هذا المخلوق الذي يراد إيجاده، فهو غير موجود إطلاقاً ولا نعترف به. لا يوجد "شرق أوسط" إلا في قاموس الإستعمار والصهيونية. نحن هنا نعيش في عالم عربي وفي عالم إسلامي. لا يوجد شرق أوسط. هذا المفهوم الجديد الذي يلغي الهوية العربية والإسلامية للمنطقة ويخلق هوية جديدة لأجل أن تكون إسرائيل عضواً فيها.

من هنا أنا أنوه بموقف الشعب المصري النبيل والمجيد الذي عبر عن موقفه من التطبيع، ودائماً كانت الكنانة كنانة العرب والمسلمين. من هنا اعتبر موقف الشعب المصري من التطبيع أن يكون رائد وعنوان لموقف كل الشعوب العربية والإسلامية. لا نريد سلعاً إسرائيلية في أسواقنا سافرة أو مقنعة، لا نريد مصانع إسرائيلية في منطقتنا، لا نريد مشاريع مشتركة عربية إسرائيلية في منطقتنا، وأقول بصراحة: نريد أن نحافظ على الحد الأدنى من التوازنات. **وإلا قد يكون من المقررات الشرعية أن نقول لا نريد بضائع أمريكية في منطقتنا أيضاً.**

بكل صراحة: إن محاولة التطبيع ستخلق كوارث لا يمكن التنبؤ بها على الإطلاق. ننطلق في هذا الموقف من خيارات الأمة. لن نخسر حربنا، لسنا مهزومين، ونريد أنظمتنا العربية كلها أن تعرف أن الأمة لن تهزم، وأن بعضهم -ببعض السياسيات غير الناضجة- يعطون إسرائيل إنتصارات مجانية. إننا ننطلق من موقف شرعي ومصلحي بكل أبعاده.

من هنا هذه القمة جاءت في مكانها وفي زمانها، ومن دون الحد الأدنى من الإلتزام بالعدالة الدولية لا يمكن أن يحصل هدنة بيننا وبين إسرائيل أبداً.



رسالة مفتوحة

إلى الرئيسين

حافظ الأسد وحسني مبارك

تم تحرير هذه الرسالة في بلدة القصيبة في قضاء النبطية من جنوب لبنان ـ "جبل عامل"
صباح يوم الثلاثاء ٦ شوال سنة ١٤١٠ هـ، ١ أيار ١٩٩٠ م
بمناسبة انعقاد القمة السورية ـ المصرية بين الرئيسين حافظ الأسد وحسني مبارك

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين ، وصلى ا لله على سيدنا محمد وآله وصحبه الذين اتبعوه بإحسان.

لقد حقق هذا اللقاء رغبة كثير من المخلصين الوعاة، لما يأملون أن يؤدّي إليه من آثار حميدة، ولِما يَعِدُ به من نتائج مفيدة. وإن مما يميّزه ويعطيه دلالات مهمة، كونه يعقد في دمشق قاعدة التصدي للمشروع الصهيوني، ورأس الحربة في مواجهته.

إن هذا اللقاء يعقد في أشد الظروف خطراً على المسلمين والعرب، حيث تكونت في مراكز القوى العالمية عاصفة ماحقة بدأت بالهبوب حاملة في ثناياها عهداً جديداً من عدوان القوى الكبرى وأدواتها -وخاصة إسرائيل- على المسلمين والعرب، للحيلولة دون استكمال نهوضهم وتحررهم وإكمال استقلالهم، ولإخضاعهم واستتباعهم. ومن هنا الأهمية الإستثنائية لهذا اللقاء، والمسئولية الكبيرة التي يتحملها.

إن التغيير الدولي الذي حدث ويحدث لا يقل في آثاره ونتائجه الوخيمة على العالم الثالث وعلى الأمة الإسلامية والعربية، عن آثار ونتائج الحربين العالميتين إن لم يزد عليها.

وقد بدأت آثار هذا الوضع الدولي الجديد تضرب الأمة العربية في قلبها (فلسطين) وتتجاوزه إلى ما حوله من الأرض وخاصة في الجنوب اللبناني، وتضرب الأمة الإسلامية في قلبها (فلسطين)، وفي أطرافها...منذرة بحقبة

جديدة تسم الوضع العالمي في القرن الميلادي القادم لعلها أكثر خطورة مما حدث منذ القرن التاسع عشر الميلادي حتى الآن بالنسبة إلى الأمة الإسلامية (المسألة الشرقية)، والعرب (سايكس ـ بيكو)، والعالم (يالطا).

الجائزة الكبرى للتكامل الغربي

إن التغيير الدولي سيؤدّي في النهاية إلى تكامل العالم الصناعي الغربي (بالمعنى الحضاري) في قوة واحدة، تعيد صياغة العلاقات بين المجموعات الدولية على قاعدة الإخضاع والإستتباع الكامل وفقاً لأرقى أساليب الإستعمار الجديدة. والفريسة هي العالم الثالث، والجائزة الكبرى هي العالم الإسلامي (محور: طنجة ـ جاكرتا) وقلب هذه الفريسة هو العالم العربي:

١ـ نتيجة لهذا الوضع الجديد ينمو المشروع الصهيوني الإقليمي ـ العالمي بالثقل النوعي والكمي الجديد للنفوذ الإسرائيلي في العالم، مضافاً إلى الدعم الأميركي ـ الأوروبي الغربي الدائم، وبهجرة اليهود السوفيات وغير السوفيات إلى الهجرات السابقة التي مكنت الصهيونية من إغتصاب فلسطين قطعة بعد قطعة. وهذا ما يمكن المشروع الصهيوني من الإمتداد الكمي والنوعي الذي يفترس الأراضي المجاورة لفلسطين وخاصة في الجنوب اللبناني، وتمتد بتأثيرها إلي منطقة الشرق الأوسط وما ورائها مستغلة جميع عوامل التوتر والتفتت في الساحة الإسلامية ــ العربية. وليس صدفة أن يتزامن الحديث العلني عن مشروع إسرائيل الكبرى من أعلى مستويات القيادة في الكيان الصهيوني وليس صدفة أن يتزامن ظهور النشاط الصهيوني ــ والصهيوني المسيحي في الولايات المتحدة (وآخر تعابيره قرار مجلس النواب ثم الكونغرس الأميركي باعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل).. أن يتزامن كل ذلك مع بداية

المتغيرات في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي. ولا ننسى أن استراتيجية إسرائيل العسكرية في السبعينات كانت مبنية على أن مدى الأمن الإستراتيجي الإسرائيلي يصل إلى باكستان.

وفي المقابل يتقلص النفوذ العربي ـ الإسلامي في العالم، وتوضع القيود على موارده من السلاح، والطعام، وعلى صادراته الإستراتيجية وغيرها.

كما تتوالى التراجعات بالنسبة إلى المشروع العربي ـ الإسلامي لاسترداد فلسطين، بل إلى المشروع الأقل طموحا بكثير، كما تتوالى التراجعات في مشاريع السلامة القومية والوطنية.

٢ـ وفي هذا المناخ الجديد بدأت عملية عدوانية ماحقة جديدة تباشرها إسرائيل من جهة وترعاها من جهة، تتمثل في السيطرة على المياه: الفرات، والنيل، والمياه اللبنانية. وتقصر الكلمات عن تصوير الخطر المخيف على حاضر الأمة ومستقبلها نتيجة لهذا العدوان.

الواقع الإسلامي ـ العربي

٣ ـ وفي هذا المناخ الجديد تتعاظم القدرة العسكرية الإسرائيلية الذاتية والأميركية، بما فيها السلاح النووي، والكيميائي، والجرثومي.

في مقابل هذا الواقع القوي الهجومي الذي يتميز به العدو نجد الواقع الإسلامي ـ العربي على الصورة التالية:

١ ـ العالم الإسلامي أعزل / منقسم على نفسه تحت وطأة الخوف على الذات الوطنية والقومية / يعاني من حروب داخلية ومن مشاريع حروب / يحمل في أحشائه مشاكل قابلة للتفجر أو التفجير في أي وقت كان بين دوله

وشعوبه، وفي داخل كل شعب ودولة تقريباً / القضايا المذهبية / الجماعات العرقية / مشاكل الحدود / جماعات المعارضة / الديون الخارجية.. وغيرها.

٢ ـ العالم العربي يكابد ويعاني من انقساماته وتوتراته الداخلية، ومن الحصار الخارجي، ويخترقه الكيان الصهيوني في أكثر من موقع لعل أخطرها الموقع اللبناني حيث الجنوب مهدد دائما بالإقتطاع، وحيث تغذي إسرائيل الفتنة الداخلية التي تهدد المشرق العربي كله.

وهو يستهلك ثروته الآيلة إلى النضوب في شراء السلاح الذي تتفوق فيه إسرائيل دائما.

وهو عالة على الغرب في سلاحه / وطعامه / ودوائه / وكسائه وآلات الصناعة.

إن المسار الجديد للأحداث في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي (وفي المستقبل القريب في الصين) إذا بقي على حاله وعلى اتجاهه (ويبدو أن الأمر كذلك) فسيؤدي إلى المزيد من استضعاف العرب والمسلمين، وإحكام الهيمنة عليهم واستتباعهم، وهيمنة الصهيونية على المنطقة برمتها، كما سيؤدي إلى المزيد من تفجر الإضطرابات الداخلية العربية ـ العربية ـ والإسلامية ـ العربية / وربما / الإسلامية ـ الإسلامية.

أمام هذا الواقع المخيف المنذر بالكارثة لم يعد ثمة أي مجال للمناورة على الخلافات الدولية بهدف تأجيل الكارثة، أو تجميد الأوضاع القائمة، وليس ثمة إلا أحد موقفين:

إما الإستسلام بأي صيغة كان، وأسوأ صيغة أن تفكر كل دولة بنفسها وحالتها الخاصة، ذلك لأنها لن تنجو بهذا الأسلوب من الإستعباد، لأنها

ستسقط وستكون جسرا للمرور نحو غيرها لافتراسه.

وإما مواجهة الخطر في هذه المرحلة بهدف التماسك وحفظ الذات، مع وضع استراتيجية جديدة مستقبلية للهجوم واستعادة زمام المبادرة.

والواجب الشرعي والأخلاقي والموقف العملي هو الموقف الثاني انطلاقا من حقيقة كبيرة بسيطة طالما تعامت عنها الدول العربية والإسلامية، وساهم العدو الصهيوني والشرق والغرب في طمسها، وهذه الحقيقة هي أنه لا توجد مشكلات خاصة بهذه الدولة العربية أو تلك أو بهذه الدولة الإسلامية أو تلك، وإنما هي واحدة للجميع ومشتركة بين الجميع في الأمن والإقتصاد والتجارة والمياه وغير ذلك. والإستعمار الجديد والصهيونية العالمية يخيلان لهذه الدولة أو تلك أن هذه المشكلة تخصها وتهددها وحدها أو لا تخصها فلا داعي لأن تعنى بها.

إن كل مشكلة هي مشكلة الجميع، وكل خطر هو خطر على الجميع، والجميع فريسة مطلوبة، وعلى هذا فلا مفر من مواجهة الخطر الجديد بنظرة شمولية ومواقف شمولية ينتظم العرب والمسلمون جميعاً على أساس هذه الحقيقة.

ولا يمكن أن تنجح المواجهة في صد الخطر وفي استجماع عناصر القوة الذاتية بالأنظمة الحاكمة وحدها حتى لو توافقت، إذ أن هذا سيبقى حالة الضعف وإمكانات الإختراق نتيجة للتوترات والشكوك بين الأنظمة نفسها، وبينها وبين جانب كبير أو صغير من شعوبها، وبين القوى الشعبية ـ السياسية نفسها.

القوى الشعبية الرئيسية

إننا إذ نلح على أن تتوافق الأنظمة في مواجهة الخطر نلح على أن تتلاحم الأمة كلها في موقف مواجهة واحد.

وعندما نبحث عن القوى التي ينتظم فيها العرب والمسلمون والمؤهلة للتصدي والمواجهة نجد -سوى الأنظمة الحاكمة وقواها الرسمية- ثلاث قوى شعبية ـ سياسية على الساحة العربية الإسلامية، هي:

١. الإنتفاضة الفلسطينية داخل فلسطين، وجمهورها الذي ينتظم فيه الشعب الفلسطيني كله ومقاومته، وينتظم فيه جميع العرب والمسلمين بدرجة أو أخرى. ولعله أوسع جمهور على الإطلاق تتوحد فيه جميع التنوعات والتناقضات.

والإنتفاضة تمثل أنقى وأقوى تعبير للمسلمين والعرب ضد الكيان الصهيوني منذ الثلاثينات حتى الآن، وقد ولدت خارج جميع معادلات القوى، ومن ثم فهي تمثل تهديداً جدّياً للكيان الصهيوني ومشروعه التوسعي.

٢. الحركة الإسلامية العالمية، وهي تضم الصفوة الواعية والمخلصة في الأمة الإسلامية، وتمثل الجواب على واقع التبعية والتخلف، وتمثل قوة المواجهة لتحديات الحاضر ولأخطار المستقبل.

٣. حركة القومية العربية ومن ضمنها قوى اليسار العربي، وهي تضم النخب المستنيرة والمخلصة في التيار القومي قد اكتسبت وعياً للواقع وللمصير ولطبيعة الأمة العربية، وللحقيقة الإسلامية، أقرب إلى الصواب والحق نتيجة للإخفاقات المريرة الفاجعة التي ألمت بالأمة العربية منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن.

إن هذه القـوى الثـلاث، مضافـا إليهـا قـوى الأنظمـة الحاكمـة، تعمـل منفردة عن غيرها، أو تتفرج وتراقب معزولة أو منعزلة عما عداها:

١. إن الأنظمة العربية، والإسلامية غير العربيـة، تعمـل منفـردة، أو مـن خلال توافقـات ثنائيـة، أو مـن خـلال وحـدات إقليميـة يغلـب عليهـا الطـابع الشكلي والمظهري. وهي على العموم تعاني من توتـرات فيمـا بينهـا، وتواجـه قضاياها الوطنية منفردة أمام القوى المعادية التي تخلق لكل دولة ونظام ما يتوهم أنه له مشاكله الخاصة ومخاوفه الخاصة.

والعـرب -في غـالبهم- يعملـــون ويواجهـون منفصلـين عـن الأنظمـة الإسلامية غير العربية، وفي بعض الحالات على تعارض معها وعداء (وخاصـة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية) متجاهلين ما تمثله مـن ثقـل نوعـي وكمّـي على جميع المستويات.

٢. والإنتفاضـة الفلسـطينية تحـاصر مـن قبـل القـوى الصهيونيـة والإستعمارية، وتحرم مـن مصـادر قوتهـا السياسـية والماليـة في العـالم، وتـتزايد الهجمة الإسرائيلية عليها، والكيد العالمي لها.

ولم تتمكـن الأنظمـة، والمنظمـات الفلسـطينية، والحركـة الإسـلامية والقومية من تفجير الطاقة الهائلة المخزونة في الوجدان الإسلامي على مسـتوى جماهيري ضاغط كبير يدعم الإنتفاضة، ويدعـم قضيـة العـرب والمسـلمين في فلسطين.

٣. والحركة الإسلامية العالمية منقسمة على نفسها من جهـة. وتخوض معارك سياسية شرسة (وفي بعض الحالات معارك مسـلحة) ضـد الأنظمـة في بلادها، وضد الحركة القومية العربية، وضد المجتمع الأهلي في بعض الحـالات،

من جهة أخرى.

وفي الوقت نفسه تواجه المشروع الصهيوني الإستعماري بأشكال متنوعة على مستوى السياسة، والفكر، والتعبئة الشعبية وبالمقاومة المسلحة.

٤. والحركة القومية العربية ومن ضمنها قوى اليسار العربي تنقسم على نفسها سياسيا وتعبويا وبصورة شاملة، وهي متناحرة إلي حد الصراع المسلح في بعض الحالات.

وهي دائماً تخوض معارك سياسية (وفي بعض الحالات معارك مسلحة) ضد الأنظمة ، وضد قوى الحركة الإسلامية في البلاد العربية، وضد بعضها بعضاً.

وفي الوقت نفسه تواجه المشروع الصهيوني الإستعماري بأشكال متنوعة على مستوى السياسة، والفكر، والتعبئة الشعبية، والمقاومة المسلحة.

إن هذا التصدع في جسم الأمة على مستوى الأنظمة وعلاقتها بمجتمعاتها الأهلية، وعلى مستوى المجتمعات الأهلية نفسها بما هي منتظمة في تشكيلات سياسية، في المجال الإسلامي العالمي، وفي المجال الإسلامي العربي، وفي المجال القومي العربي. إن هذا التصدع والتناحر والتنابذ هو انتحار ذاتي وإجهاز على الذات وعلى مكوناتها وعلى إمكانات الصمود أمام المشروع الصهيوني ـ الإستعماري، فضلاً عن التصدي له.

ويبدو أن مواجهة الواقع الدولي ـ الصهيوني الجديد -بهذا الواقع- هي مواجهة ميؤوس من نجاحها، وتبدو نذر الهزيمة والإنكفاء واضحة للعيان.

ولا يعني أبداً مع استمرار هذا الواقع على الساحة العربية ــ الإسلامية العالمية المزيد من التسلح من مصادر السلاح الأجنبي، والمزيد من الإتفاقات

الثنائية مع هذه القوة العظمى أو تلك، أو مع هذا التكتل الدولي أو ذاك.

إن هذا الواقع مدان في الشريعة الإسلامية، ويكفي في ذلك قول ا لله تعالى: ﴿وَلا تَنَازَعوا فَتَفْشَلوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾. إن المسببين له والراضين به، والساكتين عليه مسئولون أمام ا لله تعالى عن كل ما سببه ويسببه هذا الواقع من هزيمة، وذل، واحتلال واستلاب.

وان القرآن الكريم كتاب ربنا، وسنة نبينا صلى ا لله عليه وآله وصحبه وسلم وسيرته، وسنة وسيرة آله الأئمة المعصومين عليهم السلام، وسيرة أصحابه وتابعيه رضوان ا لله عليهم ... كل ذلك يوجب علينا جميعاً تغيير هذا الواقع بتغيير ما بأنفسنا ليغيِّر ا لله ما بنا نحو النصر باسترداد حقنا ودورنا في العالم.

إن نجاح مواجهتنا مع هذا الواقع الدولي ـ الصهيوني يتوقف على تركيب بنيوي جديد لكل القوى: الأنظمة الحاكمة / الإنتفاضة الفلسطينية وجمهورها على مستوى العالم الإسلامي والعالم / الحركة الإسلامية العالمية / الحركة القومية العربية (بما فيها من قوى اليسار العربي) / وإنشاء متحد عربي ـ إسلامي للمواجهة.

إن المعركة طويلة، ومساحتها العالم الإسلامي كله، ولا يمكن أن يكسبها فريق واحد وحده. إنها معركة الأمة الإسلامية ولا بد أن تخوضها بكل قواها وسيكون النصر لها بإذن ا لله، إذا وفرت شروط النصر.

من أجل متحد عربي- إسلامي

ونقترح لتكوين هذا التركيب البنيوي لكل القوى ولتكوين هذا المتحد

العربي ـ الإسلامي، العمل لتحقيق الأمور التالية:

الأول:

دعم الإنتفاضة مالياً واعلامياً وسياسياً على مستوى العالم الإسلامي والعالم. وتحريك الجمهور الإسلامي على مستوى العالم الإسلامي للتحرك الميداني لدعم الإنتفاضة سياسياً، ولتشكل قوة ضغط عالمية لمصلحة الحق الفلسطيني ولتعرية الكيان الصهيوني أمام الرأي العام العالمي. وليكن المبدأ هو استمرار الإنتفاضة، ونموها وارتفاع مستوى مواجهتها لقوات الإحتلال.

الثاني:

أ ـ العمل على انهاء الأزمة اللبنانية بما يضمن العدالة والإنصاف وذلك لأن الوضع المتفجر في لبنان ثغرة خطرة جداً على المنطقة برمتها، وهو أكبر منافذ المشروع الصهيوني لغزو المنطقة.

ب ـ تقوية الجامعة العربية بإعتبارها متحداً إقليمياً، مع إحياء وتفصيل جميع المواثيق العربية في مجالات الدفاع والإقتصاد والثقافة والإعلام...وغيرها.

ج ـ تقوية منظمة الدول الإسلامية والمؤتمر الإسلامي بحيث تعبر عن وحدة الأمة الإسلامية على المستوى العملي في المواجهة العملية للمشروع الصهيوني ـ الإستعماري، وإعادة توثيق علاقات التعاون بين الدول الإسلامية غير العربية وخاصة إيران ، وبين الدول العربية في جميع المجالات.

الثالث:

إنفتاح الأنظمة الحاكمة على جماعات الحركة الإسلامية العالمية على المستوى العالمي والعربي والمحلي (الوطني). والتوقف عن سياسة القمع والحصار ضد قوى هذه الحركة، وإعطائها حرية التنظيم والعمل السياسي

العلني. وفي المقابل توقف قوى الحركة الإسلامية عن مصادمة الأنظمة ومحاربتها ومحاولة قلبها بالقوة.

الرابع:

إنفتاح الأنظمة الحاكمة على جماعات الحركة القومية العربية، والتوقف عن سياسة القمع والحصار ضد قوى هذه الحركة، وإعطائها حرية التنظيم والعمل السياسي العلني، وفي المقابل توقف قوى الحركة الإسلامية عن مصادمة الأنظمة ومحاربتها محاولة قلبها بالقوة.

وبالجملة (بالنسبة إلى الثالث والرابع) التوصل إلى صيغة لإتاحة الحريات السياسية، واعتماد الحوار بين التيارين الإسلامي والقومي وبين الأنظمة الحاكمة.

الخامس:

توقف كل من قوى الحركة الإسلامية في العالم العربي وقوى الحركة القومية العربية عن التقاطع والتناحر، والإتجاه نحو التكامل في صيغة تنظيمية سياسية(جبهوية) تحقق تكامل القوى في مواجهة المشروع الصهيوني الإستعماري، مع احتفاظ كل تيار بخصوصياته، وبنيته، وأسلوب عمله في الجماهير.

السادس:

تعديل سياسة التنمية التي تتبعها أغلب الدول العربية وكثير من الدول الإسلامية وذلك بالتوقف عما يسمى (سياسة بمجتمع الرفاه) التي تقضي بانتاج واستيراد سلع الترف، وضرورة اتباع سياسة تقشف شاملة في هذا الشأن. والتركيز على الأمور التالية:

أ. حماية المياه من السرقة، وحسن استثمارها والبحث عن مصادر جديدة للمياه.

ب. التركيز على الزراعة والتنمية الريفية بهدف تحقيق مستوى من الإنتاج الزراعي يحقق الإكتفاء الغذائي الكامل.

ج. إيلاء قضية الدفاع الأهمية الأولى في الإنفاق على أبحاث الأسلحة وصناعة السلاح المتطور بحيث يكون تسليحنا ذاتياً لا نعتمد فيه على الأجانب وبناء اقتصاد حرب ومجتمع حرب بتدريب كل رجل وامرأة على القتال وما يلزم لمجتمع المحارب من خدمات في الجبهة وفي المجتمع.

هذا ما يخطر بالبال من الأمور التي تغير الحال القائمة التي لا تناسب ما يواجهه المسلمون عموماً والعرب خصوصاً من أخطار الوضع العالمي الجديد، إلى حالة تعيد المناعة والفاعلية والقدرة على الصمود والتصدي إلى الأمة الإسلامية والأمة العربية منها بوجه خاص في مواجهة الوضع العالمي ـــ الصهيوني الجديد الذي ينذر باعظم الأخطار.

وينبغي على أهل الإختصاص والخبرة البحث عن جميع الوسائل التي تؤدي ألى جمع الكلمة وتوحيد الموقف والإتجاه. وانخراط الجميع في مشروع المقاومة ضد الغزو الجديد.

إن ما يتعلق من هذه الأمور بالأنظمة الحاكمة يمكن انجازه من خلال الجامعة العربية ومنظمة الدول الإسلامية.

وما يتعلق بعلاقات الإنظمة الحاكمة مع القوى الشعبية الإسلامية والقومية يمكن انجازه من خلال عدة صيغ نفضل منها تكوين هيئات مشتركة تضم ممثلين عن النظام الحاكم وممثلين عن الحركة الإسلامية (جميع تنظيماتها)

وممثلين عن الحركة القومية (جميع تنظيماتها) لوضع قواعد العمل في مواجهة الوضع الجديد.

ان هذه الصيغة تحقق التواصل بين القوى الثلاث، فتتيح حواراً ثلاثي الأطراف، وتحقق الإنفتاح بين الجميع، وتساعد على تكوين مناخ الثقة.

وما يتعلق بعلاقات الحركة الإسلامية والحركة القومية العربية يمكن انجازه بإنشاء مؤسسات حوار محلية في كل بلد عربي، وإنشاء مؤسسة حوار جامعة تضم ممثلين عن جميع التنظيمات الإسلامية العربية والتنظيمات القومية العربية. ويكون التركيز في المستويين: المحلّي والعام، على تنظيم العلاقات وبلورة خطوط العمل في حركة المواجهة الشاملة، وتوزيع المهمات العملية بين الفريقين.

لقد رأيت أن من واجبي الشرعي إعلان هذه الأفكار حول قضية المصير الكبرى التي هي المواجهة بين المسلمين عموما والعرب خصوصاً وبين المشروع الصهيوني- الإستعماري في انطلاقته الجديدة بتأثير الوضع الدولي الجديد الذي هو من نتائج عمل الصهيونية العالمية والإستعمار الجديد.

وفي القمة العربية القادمة ينبغي ان تطرح هذه القضية برمتها وبجميع أبعادها، ولا يقتصر البحث عن قضية القدس وحدها، وهجرة اليهود وحدها، وهما تفصيلان كبيران في القضية الأكبر، قضية فلسطين وقضية المنطقة.

كما لا يجوز الإقتصار -في قضية هجرة اليهود السوفيات- على العمل لمنعهم من الإستيطان في الضفة الغربية وغزة، بل يجب على جميع الدول الإسلامية وعلى الأمة الإسلامية كلها العمل على منعهم من دخول جميع الأراضي الفلسطينية المغتصبة، ومعاملة كل دولة ومؤسسة نقل ومركز انتقال

في العالم يساعدهم على دخول فلسطين معاملة العدو من قبل جميع المسلمين في العالم. اننا أقوياء، نملك جميع مصادر وعوامل القوة. علينا أن نتصرف من موقع القوة وأن نستشعر في أنفسنا إرادة القوة .وقد وعد الله بالنصر، فلنعد له عدته ، ولنهيء له شروطه، وهي فينا: ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾.

والحمد لله رب العالمين

ندوة

المنتدى القومي العربي

عقدت في "دار الندوة" بدعوة من "المنتدى القومي العربي" في بيروت، بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٩٣

تحصين الأمة في مواجهة أخطار المستقبل

تقديم الأستاذ منح الصلح

يسر دار الندوة أن تستضيف هذا الحوار للمنتدى القومي العربي في لبنان مع شخصية إسلامية وعربية تعددت الأجيال اللبنانية والعربية على الإهتداء في المراحل الصعبة بفكرها الثقب ونظراتها الواسعة الآفاق واطلالتها المستقبلية وحكمتها، هي شخصية العلامة المرجع سماحة الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

وقد كان سماحته رائداً في هذه الامة عندما أطلق في لبنان فكرة المقاومة المدنية مسلطا الضوء على مجموعة الصفات المعنوية والفضائل والقيم والإنتصار على الذات التي تحصن بها الشعوب مناعتها في زمن السلاح وزمن السلام بوجه خاص.

وكما وضع الإسرائيليون التطبيع شعاراً لهم، نحت سماحة الشيخ محمد المقاومة المدنية شعاراً مقابلاً تنافس بها الأمة أعداءها في المواجهة الحضارية المنتظرة، التي تحتاج فيها الأمة كثيراً للرجوع إلى فكر الشيخ محمد وعصارة علمه وخبرته وجهاده. فإلى صاحب شعار المقاومة المدنية نلتفت جميعاً في هذه الأمسية.

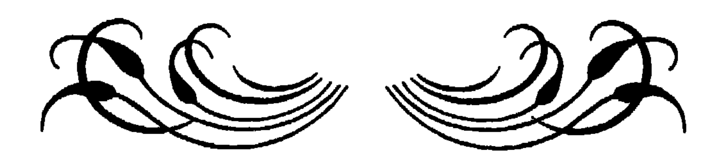
والآن أترك المجال لنائب بيروت عضو الهيئة التأسيسية للمنتدى وعضو مجلس إدارة دار الندوة الدكتور عصام نعمان إدارة هذا الحوار.

د. عصام نعمان

وباسم المنتدى القومـي العربـي تحـدث النـائب الدكتـور عصـام نعمـان وأدار الحوار، ومما قال في كلمته التقديمية:

إن الشيخ شمس الدين عالم متعمق في شتى وجوه المعرفة التجريبية قـادر على العطاء في رحاب الفقه والسياسة والعلم والجهاد، فهو شـخصية مستنيرة شامخة في وطنه وهو واحد من شوامخ يفخر بهم العالم العربي والإسلامي ....

وفي أي حديث من الحوار بين العروبيين والإسلاميين فإن نظريته حـول المتحد القومي الإسلامي وحدهـا تفسـح لـه المجـال لأن يكـون رجـل المرحلـة الذي يستطيع عقد الصلة الحميمة بين العروبة والإسلام.



بسم الله الرحمن الرحيم

☾ الشيخ شمس الدين

أشكركم جميعاً وأشكر الأخوين الأستاذين الأستاذ منح والأستاذ عصام وأرجو أن أكون عند حسن ظنهما.

كنت أحسبني محاضراً فإذا بي محاوراً وهو أحب إليَّ، ومن هنا فهذه الخلاصة التي أعددتها هي مطروحة للمناقشة والمساءلة.

ويعلم الله سبحانه وتعالى أن حافزي عليها هو ما كان حافزاً لي دائماً منذ رعيت وقدرت على أن أكون واحداً ممن يتصدون للمشروع الصهيوني على مستوى الأمة العربية والأمة الإسلامية، وهو الإسهام بما تقتضيه إنسانيتي، وكرامتي، وتكليفي الشرعي الإسلامي، باعتباري واحداً من هذه الأمة المسلمة.

هذه الخلاصة، التي أتشرف بعرضها على هذا المجمع الكريم، حافزها هو ما ذكرته، ليس حافزها مجرد المساهمة في هذا المضمار، وإنما الخروج من عهدة التكليف الشرعي والمساهمة في ملايين الجهود من كل قوى الأمة العربية والمسلمين جميعاً في مواجهة هذا المشروع الذي انتهينا معه إلى النهايات التي نعيشها في هذه الأيام.

خيارات ثلاث في مواجهة مشروع التطبيع

باعتبارنا أمة، مسلمين أو عرباً، نواجه واقع ما يسمى مفاوضات سلام وصلح، وهذا يفترض بنا باعتبارنا مسؤولين ـ نحن الذين في هذه القاعة نمثل نموذجاً مكرراً مئات المرات أو ألوف المرات في كل العالم العربي والإسلامي يمثلون النخبة نخبة الـ(٢٠٠) مليون عربي أو المليار مسلم ـ يفترض بهذه النخبة أن يكون لها موقف من هذا الذي يجري منذ ما قبل مدريد وإلى ما بعد إتفاق غزة أريحا، ومن النتائج التي تترتب على هذا الذي يجري.

في تقديري أنا نواجه واحداً من ثلاثة خيارات:

❁ الخيار الأول:

اللامبالاة أو الحياد، وهذا بطبيعة الحال موقف اللاموقف، وهو موقف ولكنه بتقديري موقف غير مسؤول، الذي يقفه يُخرج نفسه عن نطاق من المسؤولية.

❁ الخيار الثاني:

أن نتبنى هذا المشروع ونلتزمه باعتباره خياراً لنا بكل لوازمه، وأن ننخرط فيه وننخرط بما يترتب عليه، أن نقبل ما يسمى مشروع سلام للمنطقة وان نلتزم بنتائج هذا المشروع، المشروع كما يُعَدّ الآن هو مشروع سلام نتيجته التطبيع، في فهمي هو مشروع تطبيع آلية السلام. ربما يكون الهدف في أذهان المسؤولين العرب هو السلام ويحارون في تفادي النتائج أو التكيف مع النتائج، في فهمنا المشروع الإسرائيلي هو التطبيع أما السلام، ما يسمونه السلام، فهو الآلية التي توصل إلى التطبيع، أنا أفهم الأمور هكذا وأفهم عدونا هكذا.

إذن، فالخيار الثاني هو : الإنخراط بالمشروع، أن نقبلـه وأن نسـاهم فيـه وأن نلتزم بنتائجه.

❁ الخيار الثالث:

المواجهة: ولا يبدو لي أن ثمة فكرة رابعة أو خياراً رابعاً غير اللامبـلاة أو الإلتزام، والمواجهة.

اللامبالاة هي اللاموقف، وفي المعطفات البسيطة للتـاريخ ومسـيرة كـل شعب فضلاً عن الأمة، فان الذي لا يأخذ موقفـا يخرج نفسـه مـن السـاحة، وهذا من الناحية الأخلاقية أمر غير مقبول وغير مبرر، ومن الناحيـة السياسـية: لا أدري إن كانت النخبة العربية تخرج نفسها إطلاقاً عن الإلتزام.

أقول أما الخيار الثاني: -باعتبار ان الخيار الأول مستبعد ذاتياً- نحـن كلنـا ندعي أننـا ملتزمون. أمـا الخيـار الثـاني فـلا أجد لـه أيـة مـبررات شـرعية أو أخلاقية. قد يقال، وربما قيـل، إنـه موقـف ضـروري تحكمنـا فيـه الضـرورات ونحن عاجزون عن المقاومة والحرب وإبقاء الأمور في المنطقـة فيمـا بيننـا وبـين عدونا على ما هي عليه يعرض كيانات الأنظمة ومجمل المنطقة لأخطار كبيرة. وهذا كـلام قلتـه أنـا بالنسـبة للأنظمـة خاصـة في مقولـة "ضـرورات الأنظمـة وخيارات الأمة" لكني الآن في مشروع المحاورة الذي أطرحه على هذه الجلسة الكريمة لا أتحدث عنه، أتحدث عنا نحن باعتبارنـا مسـؤولي أمـة، لذلـك أقـول هـذه الحيثيـات كلهـا هـي حيثيـات الضـرورة الـتي أشـرت إليهـا وحيثيـات الإضطرار، ولو لم تكن هذه الحيثيات موجودة لكان الخيار هـو الإستمرار في الحرب وليس الذهاب إلى مدريد أو إلى واشـنطن، و لم نسـتمر بـالحرب لأننـا محكومون من خلال أنظمتنا الحاكمة في الـ(٢٤) دولـة أو (٢٣) دولـة عربيـة محكومون لهذه الضرورات، لو لم تكن هـذه الحيثيـات موجـودة لكـان الخيـار

الإستمرار في الحرب وليس مفاوضات ما يسمى سلام الشرق الأوسط، ولكننا بالنسبة إلى الأنظمة أمام حيثيات الضرورة كما نحن أمام حيثيات أية ضرورة كانت. إلا أن علينا أن نعي أننا محكومون بالقاعدة الأصولية الفقهية وهي: (إن الضرورات تُقَدَّرُ بقدرها فقط ولا تُقدّر بأكثر من قدرها). وهذا ما يتناسب مع الخيار الثالث وهو خيار المواجهة، اذا قدرنا ضرورات الأنظمة بقدرها، وقدرها أنّ هذه الأنظمة مضطرة لتفادي ما قد تواجهه من أزمات حكم أو إنقلابات أو إنشقاقات، وهو أمور أصبحنا نفهمها جيداً.

أمام هذه الضرورات نسلّم أنّ للأنظمة أنْ تفاوض، ولكن لها أنْ تفاوض في حدود الضرورة وليس خارج حدود الضرورة، وتبقى مساحة كبيرة للخيارات التي سميناها (خيارات الأمة) نحن لا نستطيع أن نَحول دون أنْ تنتج مفاوضات "سلام الشرق الأوسط" نتائجها القانونية، وهي المعاهدات والإتفاقات بين الإسرائيليين وبين الأنظمة العربية، سواءاً أنظمة دول الطوق أو ما يتجاوزها. وما سيحدث أن هذه الإتفاقات ستتم مع كل الأنظمة العربية وربما مع كل دول المنطقة أيضاً، لأن مقولة ضرورات الأنظمة مقولة حاكمة علينا جميعا، ولكننا نستطيع بالتأكيد -وهذه هي القضية المطروحة للمساءلة والمناقشة- نستطيع بالتأكيد أن نحول دون تمدد المشروع الإسرائيلي من خلال هذه الإتفاقات ليحقق أهدافه الإستراتيجية في التطبيع.

بعبارة أخرى أقول: **نجعلها إتفاقات من دون مضمون.**

كنا نقول لبعض العرب الكبار والكثيرين من العرب: فلنثبت على مستوى الجامعة العربية مقولة اللاحرب واللاسلم واننا لا نريد أن نحارب ولكن لا نريد أن نسالم أيضاً. يعني أن لا نعطي حالة اللاحرب شرعية السلم، تبقى الخيارات مفتوحة لكن هذا لم يحصل، لم يحصل لا لأني سيء الظن بأي

نظام عربي، ولكن لأننا جميعاً نعلم أن جميع أنظمتنا أنظمة عاجزة، بذاتها وبعلاقاتها فيما بينها، وعاجزة في محكوميتها للنظام العالمي، النظام الثنائي الذي كان، والنظام الأحادي الذي يتكون الآن.

أسئلة لا بد منها:

إذاً خيار المواجهة يعني خيار مقاومة التطبيع بكل ما تعنيه هذه الكلمة من مضمون من شراء زجاجة الببسي كولا إلى المشاركة في مشاريع الكهرباء في المنطقة ومياه المنطقة كلها تعنيه، هنا في قضية التطبيع نواجه سؤالين أحدهما نظري والآخر سؤال عملي.

❁ السؤال النظري: -وهنا أتكلم باعتباري فقيهاً- هل التطبيع مع العدو الإسرائيلي مشروع من الناحية الفقهية أم لا؟. هذا عمل يقوم به الفرد وتقوم به الجماعة وتقوم به الأمة، هل هذا العمل مشروع أم لا؟. هذا السؤال نظري.

❁ السؤال العملي: هل مواجهة التطبيع ممكنة أم لا؟.

إذا كان التطبيع مشروعاً فلا معنى للمواجهة، واذا لم تكن مقاومة التطبيع ممكنة فلا معنى للسؤال عن المشروعية.

اما بالنسبة إلى السؤال الأول، لا أعتقد أن فقيهاً معاصراً يتوهم أن التطبيع مع العدو بأي مستوى من مستوياته هو أمر مشروع. يمكن أن تحدث أمور مثلما يحدث الوباء لا بد لنا منها، ولكن التطبيع الذي هو فعل إرادي مقصود ومصمّم عليه لا أتصور أن فقيهاً يتوهم مجرد توهم أنه عمل مشروع ويبرمجه ويقننه، وأقولُ: (فقيهٌ معاصر) لأن هذه المسألة مطروحة في فقهنا

الإسلامي. إن مسألة "الإتجار مع أعداء الدين" مسألةٌ حرَّرها الفقهاء القدماء رضوان ا لله عليهم ، وبحثوها، وسمحوا بمساحات محدودة من التبادل بين العدو المحارب وبين المسلم، وحينما نفحص الآن في ظروفنا هذه المساحات نجد أنها تتناول خصوص ما يسمى حالات إنسانية، ولكن هذا كان حينما لم تكن هناك طبيعة العداء، وطبيعة العلاقات العدائية، وطبيعة المشروع السياسي والحضاري والسلطوي الذي يحمله العدو وحشاً مفترساً لكل شيء، بحيث يتحول حتى رغيف الخبز إلى مادة استراتيجية، من هنا أقول: (الفقيه المعاصر) الذي يدرك أهمية الإقتصاد في صناعة مجتمع الحرب، وأهمية الإقتصاد في التسلل إلى قلب كل مجتمع وبنائه من الداخل، أو تدميره من الداخل.

من هنا لا ريب أن التطبيع مع العدو الإسرائيلي غير مشروع بأي مستوى من مستوياته، كما قلت من مستوى استهلاك زجاجة المياه الغازية أوشراء علبة دخان إلى مستوى المشاركة في مشاريع ضخمة وكبيرة بالمليارات. هو غير مشروع، وهو عمل من أقبح الأعمال المحرمة ألتي يمكن أن يرتكبها المسلم. وهو يخضع لجميع مفاعيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هو موضوع لسلطة المجتمع.

إن المحرمات في الشرع هي ليست موضوعاً لسلطة جهاز القضاء فقط، بل هي موضوع لسلطة المجتمع ولذا فان التطبيع إذا كان من الناحية الفقهية الشرعية غير مشروع، فهو موضوع لسلطة المجتمع.

يأتي السؤال العملي: مقاومة التطبيع هل هي ممكنة أم لا؟. إذا لم تكن ممكنة فلا تكليف. القاعدة الفقهية الكبرى تقول: "ما من شيء حرَّمه ا لله إلاَّ وقد أباحه لمن اضطر إليه"، فاذا كان التطبيع ضرورة وقدراً قاهراً لا يمكن أن يقاوَم بأي وجهٍ من الوجوه، عندئذ نقول: إنّا لله وإنا إليه راجعون، فالسؤال

العملي هو أن هذا التطبيع هل يمكننا، باعتبارنا أمة، أن نقاومه أو لا؟ .

في تقديري ان مقاومة التطبيع أمر ممكن إذا وفرنا له الشروط الضرورية والمناخ الضروري، اما إذا لم نوفر له هذه الشروط فإن التطبيع سيكون أمراً واقعاً وسيفرض نفسه على كل وجوه حياتنا، وسنكون باعتبارنا نخبة في العالم العربي والإسلامي قد حكمنا على أنفسنا بالهزيمة من دون أن نخوض أية معركة، قبل فتح المعركة نكون قد رفعنا الرايات البيضاء.

نحو تيار أساسه المتحد القومي الإسلامي

نأتي إلى الشروط من الناحية العملية. ما هي شروط نجاح مقاومة التطبيع؟.

• تكوين تنظيم على مستوى العالم العربي يستند إلى مفهوم "المتحد القومي الإسلامي" ويتكون من القواعد الدنيا للمجتمع في الحي والقرية والدسكرة والمزرعة، ويتصاعد تدريجياً إلى أن تتكون له أمانات عامة وقيادات إقليمية وقومية، إما من أسفل إلى أعلى أو من أعلى إلى أسفل.

•أن تتولى مؤسسات المجتمعات الأهلية في العالم العربي: الأحزاب والحركات السياسية والنقابات والإتحادات المهنية والثقافية والرياضية والجامعات، تشكيل نفسها، وتتنامى في شبكة تمتد عمودياً وأفقياً بحيث تشمل كل القطاعات. الآن أنا حَذِر من هذه الأطروحة، أطروحة التنظيم، لذلك أفضل أن أقول: " تيار". الآن قبل أن ندخل في الحوار، الذي آمل أن يأخذ مداه خارج هذه القاعة وخارج هذه الأمسية، لا أميل إلى فكرة التنظيم، بل أقول: يمكن لمؤسسات المجتمع الأهلي وهي ما ذكرته (نقابات وأحزاب وجمعيات كبرى ثقافية واجتماعية ... كل مؤسسات المجتمع الأهلي مع

الجسم الديني وعلماء الدين ومن إليهم والجامعات) أن تخلق لنفسها الشكل التنظيمي داخل أي مجتمع مما يتناسب مع خصوصية ذلك المجتمع على المستويات الوطنية، ولا بد من التعاون بين جميع القوى على خلق هذا التيار الموجود أصلاً بصورة كامنة.

إن هذا التيار موجود بصورة مستكِنة، بصورة كامنة ... الإلتزام بعداء الكيان الصهيوني ومقاطعته ثابت في نفس الإنسان العربي فضلاً عن الإنسان المسلم، لم يتغير حتى الآن من الموقف النفسي والضميري عند الناس العاديين، إسرائيل لا تزال عدواً والمشروع الصهيوني لا يزال العدو، ولكننا بحاجة إلى تفعيله وتحصينه من الإختراق وإلى تشكيل الأدوات التي يتحرك بها ويتحرك من خلالها في مواجهة خطوات وإجراءات التطبيع.

كيف نحدد الصيغة للقيام بهذا الواجب؟.

نقول أولاً: موضوع "المتحد القومي الإسلامي" القائم على المصالحة الإيجابية وليس السلبية، أفكارنا حول المتحد القومي الإسلامي أعتقد أنها أصبحت متداولة لكن يفيد إجمالها الآن.

نعني بقولنا: "المصالحة الإيجابية وليس السلبية": المصالحة الإيجابية هي تعاون على عمل مشترك السلبية هي الكف عن الآخر. إن ما نطمح إليه حينما نقول: "متحد قومي إسلامي" هو الإشتراك والإنخراط في عمل واحد مشترك وليس بمجرد الكف عن حالة العداء والمواجهة التي سادت العالم العربي كله منذ الأربعينات وتمت وظهرت بأبشع صورها في الخمسينات والستينات وما تلاها ربما إلى الآن.

وحيث إن لكلا التيارين: التيار الإسلامي والتيار القومي، الأطر والبنى

التنظيمية، (التيار القومي يتكون من أُطر، وله بنى تنظيمية في أحزابه وحركاته، وكذلك التيار الإسلامي)، فإني أقترح تشكيل لجنة متابعة أو هيئة أو أمانة عامة -لا أعرف المصطلح المناسب- لدرس الإطار التنظيمي للمتحد على المستويات الوطنية، ومن هم على المستوى الإقليمي، والمستوى القومي العام. يمكن أن نفكر في شمال أفريقيا إطاراً، والخليج إطاراً، وبقية الشرق الأوسط إطاراً، يعني العالم العربي المشرقي عدا منطقة الخليج.

المتحد يستدعي ويهدف إلى إيجاد حالة مصالحة بين التيارين. وقلت: مصالحة إيجابية، أي يكون هناك اشتراك وانخراط كامل في مشروع واحد الآن هو مشروع مقاومة الطبيع. بهذا نكون قد أنجزنا الصلح داخل الأمة بين المجموعات السياسية وكبرى هذه المجموعات التيار القومي بكل تنوعاته والتيار الإسلامي بكل تنوعاته.

الموقف من الأنظمة

ثانياً: نأتي الآن إلى الموقف من الأنظمة وأنا أعلم انها نقطة حرجة ومثيرة للجدل، وان هذا الجيل والجيل الماضي الذي لا تزال بقاياه، لعلنا نحن من بقاياه. نَمَوْنا على فكرة مقاومة الأنظمة، كانت الثقافة التي تضخ في روح وعقل اليافع والشاب هو أن هذه الأنظمة يجب تدميرها وبعد ذلك حينما نشأت ونشطت الحركة الإسلامية على المستويات الوطنية والإقليمية وأخيراً الآن على المستوى العالمي، فإن إحدى إولوياتها هي حرب الأنظمة. خاض التيار القومي معارك كبرى لا نزال نعيش في دوي بعض بقاياها والتيار الإسلامي كذلك. في سلم الأولويات الأولى لهذين التيارين كانت حرب الأنظمة، قلب الأنظمة، شلّ الأنظمة، تعطيل الأنظمة، استخدام جميع

الوسائل: الوسائل السياسية والتنظيمية والوسائل الأمنية والعسكرية، حركات العصيان بكل مظاهرها، والأنظمة أيضاً لم تقصِّر كانت تأكل صاعاً وتكيل صاعين قمعاً ومصادرة للحريات وتنمية للحالة الأمنية بحيث تحولت العلاقات بين المواطنين وبين المجموعات وبين الشعب والأنظمة من كونها علاقات إنسانية وعلاقات سياسية إلى أن تكون علاقات أمنية، علاقات يحكمها هاجس الأمن فقط.

وفي رأيي أن هذا أحد العوامل التي ساهمت في الإنتحار الداخلي للعالم العربي برمته، شلت الشعوب وشلت الأنظمة معها. أنا أدعو بصراحة إلى مصالحة مع الأنظمة كائنة من كانت.

وأقول بصراحة: لقد تجاوزنا الزمن الذي كنا نعتبر فيه كل من ليس على رأينا خائناً من الخونة، لقد اعتُبر الملوك خونة، والرؤساء خونة، والحكومات خائنة، والأنظمة خائنة. وعملياً أنا لا ألقى ا لله بتخوين أحد، أقول هناك أغبياء وهناك عاجزون، هناك محاصرون. ومن هنا الأطروحة هذه:

دعوة إلى المصالحة أو المهادنة في مواجهة التحديات

المصالحة مع الأنظمة. أدعو الإسلاميين إلى أن يصالحوا الأنظمة إذا قدروا وإلى أن يهادنوا الأنظمة إذا لم يروا المصالحة.ولتكن الهدنة غير موقوتة، هدنة مفتوحة إلى مدى لا يعلمه إلا ا لله. وأوجه القوميين إلى نفس هذه الدعوة.

إن الضرورة تدعونا لنبرمج أولوياتنا، على أن الأولوية الأولى الآن، في تقديري أخلاقياً وشرعياً، هي لمواجهة المشروع الصهيوني، وأنا أرى أن المسؤولية الأخلاقية هي أعلى من المسؤولية الشرعية، وأن ا لله كلفنا بأن

نكون أخلاقيين قبل أن يكلفنا بالأحكام الشرعية. المسؤولية الأخلاقية والشرعية علينا جميعاً هي التصدي للخطر الداهم، خطر المشروع الصهيوني وكل ما دونه ليس شيئاً.

وهنا أريد أن أعيد إلى الأذهان من دون تجريح على أدبياتنا السياسية من الأربعينات إلى الآن، وكل ما ترتب على هذه الأدبيات السياسية من تشكيلات سياسية، وانقسامات سياسية، ومن أفعال سياسية، من الثورات والإنقلابات الكبرى على الأنظمة ونشوء أنظمة جديدة، إلى معاركنا السياسية أحزاباً ومجموعات ودولاً وأسأل: هل كان ذلك من أجل أن نصل الآن إلى هذه النتيجة: (غزة ـ أريحا)؟.

أقول: من شروط نجاح عملية مقاومة التطبيع نجاحاً جيداً تجنب الدخول في مواجهات مع الأنظمة الحاكمة لنجنب الأمة من التوترات الأمنية والسياسية من جهة، ولتجنب استعداء الأنظمة على القوى السياسية في المجتمعات الأهلية من جهة أخرى، وتجنب خلق شعور لدى الأنظمة أنها مهددة وأن من حقها أن تدافع عن نفسها.

في نفس الوقت أيضاً تتحمل الأنظمة مسؤولية شرعية وقومية في ان لا تعتبر -وهذه نقطة جداً حساسة- أن إرغام الأمة على التطبيع إحدى مهماتها، لا يجوز للأنظمة أيضاً أن تعتبر أن مهمتها ان ترغم شعوبها، أن ترغم الأمة على الإلتزام بالتطبيع مع العدو الصهيوني. فلتكن مسألة التطبيع خاضعة للمقولة الديمقراطية، أقول: "المقولة الديمقراطية"، من يشاء كفرد وليس كنظام، الأفراد الذين يريدون أن ينشؤوا علاقات طبيعية مع العدو فلينشؤوها ولكنهم يخضعون لمقاومة الأمة لا نريد من الأنظمة التي تفهّمنا ذهابها للمفاوضات على قاعدة ضرورات الأنظمة تنتهي بالتوقيع على الإتفاق، أنا

أتكلم عن النظام اللبناني، ضرورات النظام اللبناني تنتهي بالتوقيع على الإتفاق، حينئذ تبدأ خياراتنا نحن، أما أن يكون من مهمات النظمام اللبناني -الذي يمكن أن يكون أي نظام عربي آخر- إرغام الشعب اللبناني على التطبيع، إرغامه بالقوة أو إرغامه بالحيلة -وسآتي إلى بحث نماذج للإرغم بالحيلة- فإن هذا ليس من حق النظام اللبناني إطلاقاً، ويفقد النظام اللبناني شرعيته في هذه الحالة، هنا تأتي مسؤولية بعض المؤسسات وهي المؤسسات التمثيلية في الأنظمة: المجالس التشريعية والشورى والبرلمانات، هذه المجالس تتحمل مسؤولية أن تكون واعية لأية اقتراحات قوانين تخدم التطبيع وهي مسؤولة عن تطوير كل القوانين التي تحض المجتمع ضد التطبيع.

سياسات الرفاه وتحديات التنمية

هنا لدي ملاحظتان:

❁ الملاحظة الأولى:

إن ما يسمى سياسات الرفاه، من مصطلحات الدولة والمجتمع الحديث التي تعلمناها وطبقناها في العالم العربي، ويعنون بسياسات الرفاه: أن مهمة الدولة هي رفاه المجتمع، والتي تتبعها الدول الغربية بشكل خاص.

أتساءل هل هي السياسة الملائمة لنمو مجتمعاتنا؟، هل يتساوى استيراد جهاز كمبيوتر أو مخرطة لمعهد فني أو كلية الهندسة في الأهمية مع استيراد مئة قارورة عطر من الماركة الفلانية؟، هل يوازي استيراد جهاز الكومبيوتر أو هذه المخرطة مع استيراد دزينة قمصان من الماركة الفلانية يوازي ثمن القميص الواحد ثمن عشر براميل نفط، أو يوازي قيمة عمل مئة ساعة لعشر عمال من عمالنا في الصناعة أو الزراعة؟.

هذه سياسة الرفاه. سياسة الرفاه عندنا ان نذهب إلى المحلات التجارية التي تتاجر بالمواد الكمالية فتجد كل ما يخطر بالبال، وأن نذهب إلى المخزن والشركة التي تتجر بالمواد الإنشائية بأجهزة الكمبيوتر أو المخارط فلا نجد كل حاجاتنا، هل هذه هي السياسة الملائمة لنمو مجتمعاتنا؟.

لأنني ألاحظ ـ وقطعاً فيكم من هو أفضل ملاحظة مني في هذه الأمور ـ ألاحظ أن بدايات تطبيع العقل العربي لمشروع التطبيع هو طرح فكرة النمو والإنماء والرخاء والإزدهار، هذه المفاهيم ونحن نعيش في العالم العربي، مشكلة مفاهيم، فحين نطرح صيغة لمفهوم وكل منا يفهمه بطريقة خاصة ويبدأ حوار طرشان ... كما كان يقول صديقنا العزيز مالك بن نبي رحمه الله.

هل نملك عن هذه المفاهيم محصلات واحدة في أذهاننا؟، وهل نترجم هذه المفاهيم في حياتنا ترجمة واحدة؟. هل هذه السياسة هي الملائمة لتنمية مجتمعاتنا التي لا تزال حتى الآن من دون قاعدة زراعية، ومن دون قاعدة صناعية متينة منذ بدأت فورة النفط إلى الآن؟. من ذلك الحين، من الأربعينات بدأنا من خلال أنظمتنا ومن خلال نخبنا الحاكمة، نطبق سياسات الرفاه، ولكن فيكم من يعلم أننا نستورد في بعض الحالات مئة بالمئة بعض احتياجاتنا من الخارج، إنا على علم باحصاءات عمرها خمس سنوات أننا نستورد ٦٠٪ من طعامنا، نستورد أكثر من ٦٠٪ من ثيابنا، نستورد مستويات تصل إلى ٩٠٪ من تجهيزنا الآلي ونستورد ١٠٠٪ من سلاحنا وذخائرنا، وتريد أنظمتنا أن تنفذ سياسات رفاه. الطعام: الإحصاءات الجديدة تجاوزت الستين بالمئة في استيراد الطعام، إن أي بلد مصدر للطعام ـ كما الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية ـ يستطيع أن يجيعنا. كل الثروة التي انفقت خلال الستين سنة الماضية منذ فورة النفط أُنفقت بهذه العقلية؛ لقد طورنا مدننا الكبرى، أصبح لدينا

فنادق من الدرجة الأولى، جسور فخمة، شوارع فخمة، وريف متخلف إلى النخاع: فلاحنا متخلف وعاملنا متخلف ومحروم. يدخل الإنسان جنيف ويذهب إلى الريف السويسري فيجد جنيف صغيرة في كل قرية سويسرية. يدخل إلى لندن وباريس ويذهب إلى الريف فيجد لندن في كل قرية إنكليزية أو فرنسية، ولكن يدخل إلى أي عاصمة من عواصمنا ويذهب إلى الريف فلا يجد صورة لهذه العاصمة على الإطلاق، هذه هي سياسات الرفاه.

من هنا أطرح للمناقشة أصل فكرة أننا يجب أن نعتمد سياسات رفاه، هل نستحق سياسات رفاه؟. هل بلغنا مستوى أن ننتقل من سياسات القوت وسياسات السلامة الذاتية وسلامة الجسد إلى سياسات الرخاء أم لا؟. على هذا الضوء ننظر إلى عملية التطبيع، وأطلب إجراء مقارنة بين المجتمع الإسرائيلي وبين مجتمعاتنا في هذه النقطة، وبين سياسات النظام الحاكم في اسرائيل وبين سياسات أنظمتنا في هذه النقطة. الدولار في الكيان الإسرائيلي كيف يساس انفاقه وما هي اولويات إنفاق الدولار وكيف وما هي الأولويات لإنفاق دولارنا نحن؟. أنا أطلب من أهل الإختصاص، ولست منهم ، إجراء مقارنة وأعتقد أننا سنكتشف في هذا البحث الطريق الذي قادنا إلى غزة ـ وأريحا، هل تعتمد اسرائيل مبدأ الرفاه أم بناء الأسس الصناعية والزراعية والمجتمعية لمجتمع حرب؟ هذه الملاحظة الأولى.

❁ الملاحظة الثانية:

نرى منذ أُبرمت اتفاقات التكامل الإقتصادي بين الدول العربية أن في نطاق الجامعة العربية على المستوى القومي، أو في نطاق المؤسسات الإقليمية، تحديداً أذكر مجلس التعاون الخليجي والإتحاد المغاربي، أو الإتفاقات الثنائية بين دولتين عربيتين. منذ أبرمت هذه الإتفاقات فشلت قيادات النظام العربي في

تنفيذ هذه الإتفاقات، وبقيت في حدود علمي حبراً على ورق، وفشلت على جميع المستويات محاولات إنجاز أي تنمية أو تكامل اقتصادي. كم عمر الجامعة العربية الآن؟. خلال خمسين سنة ومنذ إبرام إتفاقات ثنائية بين دول عربية ومنذ أُنشأ مجلس التعاون -وهي صيغة ناجحة ونتمنى لها التوفيق- فإنّ الخطّ البياني بين مجلس التعاون والدول الأخرى والإتحاد المغاربي حتى الآن هو خط السقوط: إتفاقات من غير تنفيذ لحوائل سياسية أو أمنية أو تنافسية، هل كانت تنقصنا طوال السنين الماضية الشراكة الإسرائيلية لبث الحياة في هذه الإتفاقات؟. هل العالم العربي مؤهل للتكامل والتنامي بعد أن يدخل الإسرائيلي بالشعار المذل الحقير والخطأ (العقل الإسرائيلي والمال العربي)؟. كنا نعتقد أن العامل الإسرائيلي يدخل فينا لأجل أن يحول الإتفاقات إلى عمل. هذه أيضاً نقطة مطروحة للمناقشة، هل كانت هناك قوة خفية طيلة الخمسين سنة الماضية تحول دون تنفيذ أي اتفاق لأنه هناك فقط وفقط عامل وحيد لنجاح أي اتفاق او أي تكامل وهو الشريك الإسرائيلي فقط لأنه مبارك، لأنه إسرائيلي؟، هل هذا أمر معقول؟، أنْ نجد من لا يشعر بالعار بينه وبين نفسه أمام هذا، هل نحن مخطئون في هذه التساؤلات؟ .

أطروحة مقاومة التطبيع مبررات، واقتراحات

نتيجة لكل هذه الإشارات والإعتبارات أنا أعتبر أن مقاومة التطبيع ليست فقط استجابة سليمة ومعافاة للعامل الديني والقومي معاً، بل هي بالإضافة إلى ذلك وربما قبل ذلك، قبل الدين وقبل القومية هي استجابة سليمة للعامل النفعي البراغماتي المحض لفلاحنا وللقطب الصناعي فينا. أطروحة مقاومة التطبيع هي جزء من أيديولوجية الأمة الدينية والقومية. الآن خذوا عينة

عشوائية من أي مجتمع عربي من رجال أو نساء من كبار سن أو شبان من مسلمين أو مسيحيين أو حتى علمانيين واسألوهم، سيجيبون أجوبة سلبية ضد التطبيع، أنا أقطع بهذا وأقترح على ممثلي الصحف عندنا أن يجروا استفتاءً على هذه النقطة، ولكن ليشرحوا لهم ماذا يعني التطبيع.

إن مقاومة التطبيع جزء من أيديولوجية الأمة الدينية والقومية ومن هنا فهي لا تحتاج الى تكوين قناعات، إن مقاومة التطبيع لا تستدعي أن نكوّن في أمتنا قناعات ليست موجودة عندها، بل نحتاج الى ترسيخ هذه القناعات وإلى آلية عمل. بالنسبة لترسيخ القناعات وتحويلها إلى جزء من شخصية الإنسان العربي، يأتي دور وسائل الإعلام، والمدرسة، والتنظيم السياسي والإجتماعي، والنقابات، والأندية الثقافية، ومن هنا ينبغي أن تتحمل وسائل الإعلام المرئي والمقروء والمسموع مسؤولية جعل مقاومة التطبيع جزءاً من عملها اليومي في صياغة الخبر، وفي التحليل الإقتصادي والسياسي، وفي نقطة من أخطر النقاط وهي السياسات الإعلانية وأنا عندي شعور قوي، بان إحدى الثغرات الخطرة في هذه المسألة شركات الإعلان ومؤسسات الإعلان العالمية وما يرتبط بها من مصالح، وهذه مسألة أرجو ان توضع تحت الضوء.

والكتاب المدرسي يجب أن يتضمن نصوصاً ضد التطبيع، تكون إحدى ثوابته، مثل النشيد ومثل العلم الوطني، يجب أن توضع فيه ثوابت ضد التطبيع، كما تفتتح أي محطة إعلامية من تلفزة أو راديو أو جريدة أو مجلة بنشيد وطني أو قرآن أو بانجيل أو بعلم وطني، يجب أن يتفق على صيغ تربوية وتعبوية تشحن الناس ضد التطبيع، الأحزاب يجب أن يكون في مواثيقها التي تبتني عليها نصوص تعبئتها الداخلية، نشراتها الداخلية واعلامها العام، موادٌ ملزمة ضد التطبيع، بحيث تربي كوادرها وعناصرها سياسياً وعقائدياً على مقاومة

التطبيع، وعلى المؤسسات الأخرى، من هذا القبيل.

قال لي قوميون وإسلاميون: نحن ديننا ضد التطبيع، وهذا يكفي. قلت: هذا لا يكفي، تارة نحن نمارس الشيء لأننا واعون له أو لا نمارس الشيء لأننا غافلون عنه، وإن كنا نؤمن به، المطلوب أن تكون حرمة التطبيع في وعينا، هذه القضية يجب أن تكون في الوعي، يجب أن ينص عليها، ويجب أن نحترز لئلا يأتي جيل آخر ويقول هذا مما لا نص منه، كما نقول في علم الأصول (الذي لا نص فيه، باب الإباحة مفتوح فيه) كلا، هذا فيه نص، يجب إعادة النظر في كتاب المدرسة، من مستوى الروضة الأولى إلى مستوى الثانويات.

إن تصميم وصناعة الألعاب للأطفال واستيراد الألعاب، يجب أن يخضع لمعايير، والمسألة ليست محض تجارة، للعبة تخلق مفهوماً في عقل وروح الطفل، يجب أن يلحظ هذا الأمر في لعب الأطفال، الكتاب المدرسي كما قلت يجب أن يتضمن نصوصاً، يجب أن تخدم فكرة المقاطعة، كذلك مؤسسات المجتمع الأخرى أحزاباً ونقاباتٍ وجمعياتٍ يجب أن تتضمن نظمها الداخلية بنوداً صريحة وملزمة في مقاومة التطبيع.

إن هذه المعركة -معركة مقاومة التطبيع- تلزمنا إعادة الإعتبار لدور المواطن، ونقد التجربة الماضية في علاقة النخب بالمواطنين. حتى الآن، في فهمي، منذ أسسسنا الدولة الحديثة في العالم العربي، إن الذي قاد الأمة ليس الأمة، الذي قاد الأمة هو الأنظمة والنخب، الأنظمة اختارت لنا كل شيء اختارت لنا كتبنا وأفكارنا وحروبنا وسلمنا ومصالحاتنا ومخاصماتنا، الأنظمة اختارت لنا كل شيء، والنخب سواء كانت في الحكم أو خارج الحكم أيضاً شاركت في هذا الأمر، المواطن العادي كان مشطوباً من قيادة نفسه ومن الإختيار لنفسه ومهمشاً إلى درجة كبيرة جداً.

دعوة الى استعادة دور المواطن في مشروع المواجهة

إن هذا المشروع يهدف إلى مشاركة المواطن العادي في الدفاع عن نفسه وعن مجتمعه، نفس الإنسان العادي، هو يختار لنفسه، نلاحظ أنه منذ تأسيس الدولة الحديثة في العالم العربي فإن الأنظمة من جهة والنخب من جهة أخرى، أخذت على عاتقها قيادة المجتمعات والبت في قضاياها، وساهم ذلك في سلب كل دور للمواطن العادي أو همّشه تهميشاً كبيراً، كان موقفه دائما موقف المتلقي والمنفعل، تعوّد طيلة السنين الماضية على تلقي الأوامر إما من الأنظمة أو النخب التي تشكلت في صيغ أحزاب وجمعيات ونقابات، إن الأمة لم تقاوم الإستعمار القديم، الأنظمة اختارت صيغ مقاومة الإستعمار القديم وانتهت في الصيغ التي نعرفها، في مصر معاهدة ١٩٣٢ في العراق معاهدة ١٩٣٥، الى آخره.. انتهت في هذه الصيغ، وانتهت إلى الإستعمار الجديد طيلة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى الآن.

لقد قاومنا المشروع الصهيوني من حين ظهوره وليس من حين تأسيسه لأنه تأسس دون أن نعلم، من حين ظهوره في الثلاثينات إلى الآن، قاومته الأنظمة والنخب، ولكن الشعوب والأمة لم تشارك، كانت تُؤمر وتُنهى، تُؤمر فتطيع وتنهى فتمتثل، وسارت العملية طيلة نصف القرن الماضي بالشكل الذي آل الى ما نحن فيه.

أنا اذكر معياراً تعرفونه جميعاً وأنا من جيل فتح عينيه مثلكم على هذه القضية، بدأنا من تحرير كل فلسطين إلى رفض مشروع التقسيم، إلى شعار العودة، إلى... الآن إلى غزة ـ أريحا. هذا يلخص وضع الأمة كلها ويلخص المشكلة كلها، هذه عملية تجريبية، تضع مادة في بوتقة وتجري عليها تجارب تنتهي هذه النهاية، حصيلة تجربتنا الكيماوية هي هذه، القوميون وراء كل

هزيمة يتهموننا بالتخلف تارة يتهمونا بالظلامية والرجعية والغيبية، تارة أخرى الأمة لم تشارك، أقول للإسلاميين وللقوميين، لا الإسلاميون مكنوا الأمة من أن تشارك، أنزلوا عليها سلطان الفتاوى، ولا القوميون مكّنوا الأمة من أن تشارك، أنزلوا عليها سلطان نظريات ماركس وغير ماركس، من الذين تأثروا بعقل نيتشه وحمّلونا القومية الأوروبية بصيغتها الغربية، إلى الصيغ الأخرى، الأمة لم تشارك، الإنسان العادي لم يشارك، كان مستسلماً لقضاء وقدر ومتّهَماً بالغيبية، صار مستسلماً لقضاء وقدر ويتمثل إما بقصر جمهوري أو بقصر ملكي أو مقر حكومة ... في علم المنطق توجد قاعدة أنَّ كل مركب تتبع نتائجه أحط عناصره، الصيغة المألوفة في تعبيرنا الكلاسيكي أنَّ النتيجة تتبع أخس المقدمات أو أخص المقدمات، من الخسة والخصوصية، نحن في عملية منطقية، النتيجة: غزة ـ اريحا.

إن الصيغة التي قِيدت بها عملية الأمة طيلة الخمسين سنة الماضية أنتجت هذه النتيجة. لقد أعطيت المهمة الدفاعية طيلة الفترة الماضية للجيوش: الجيوش تدافع عن الأمة والشعب؛ أما مقولة أن الشعب يدافع عن نفسه، فهذه المقولة لم نستلهمها، كذلك أعطيت المهمة الحضارية لهذه المؤسسات، حكوماتٍ ومجالسَ تشريعية، برلمانات، و لم يترك للإنسان العادي أي دور على الإطلاق.

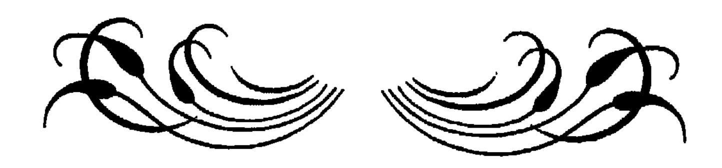
هذه الأطروحة (مقاومة التطبيع) تقوم على فكرة اشتراك الإنسان العادي في صنع مصيره الشخصي ومصيره العام، ولا تفرض عليه صيغاً لم يشارك في صنعها، ومن هنا فان القوانين المتعلقة بالتطبيع -والمسألة حساسة- لا يجوز أن تتم في إطار قرارات حكومية فقط أو في إطار مجالس نيابية فقط، أرجو الإنتباه، تعودنا أن نصنع صيغ حياتنا داخل بمجلس الوزراء، وفي حالات

العافية تصنع داخل البرلمانات، إني أرفض أن تصنع قضية التطبيع داخل مجلس الوزراء أو داخل البرلمانات، يجب إخضاع أي قرار لمصلحة التطبيع لمبدأ الإستفتاء العام، الإنسان العادي يجب أن يشارك، أي قرار يمكن أن يكون ملائماً للتطبيع من استيراد أي سلعة أو المشاركة في أي نشاط يجب أن يجري عليه استفتاء عام. أنا أقول بصراحة: لا أعترف بشرعية أي قرار حكومي ولا أي قانون يصدر عن مجلس نواب في هذا الأمر، وهنا ينفتح باب اتهامات كبرى، نحن لا نريد أن نخضع مصائر أمة لما تخضع له مصير رئيس لجنة برلمانية، لا أريد أن أتهم الآن هذا المجلس، أكرِّمه عن أي اتهام ولكن أقول بصراحة لهذا المجمع الكريم ومن فيه والمنتدى القومي العربي بمن فيهم من لبنانيين وسائر العرب مسلمين ومسيحيين هذه المسألة، مسألة التطبيع، هي مسألة تدخل في خيارات الأمة، ومن هنا فإن ما يتعلق بها لا تصلح له مجالس الوزراء ولا برلمانات، أي قرار، من استيراد سلعة معيشية، إلى إنشاء مؤسسات تجارية وصناعية كبرى إلى مشاركات في مرافق حيوية كبرى، يجب أن يخضع لإستفتاءات شعبية، يجب أن يشارك فيها كل من تُمَسّ مصالحه في هذا المشروع، ومن دون هذا فلا شرعية لأي قرار وأي حكومة. لا تعنيني، وهذا -كما تقولون في القانون الوضعي- غير قابل للتفويض، أيُّ عملية انتخابية لا يمكن أن يكون فيها المنتخب مفوضاً لإبرام إتفاقات في هذا الحقل، لا يجوز التفويض في هذا الأمر.

نلاحظ أن العلاقات بين الدول الأوروبية وهي دول صديقة لبعضها وهي دول متحدة مع بعضها وشريكة مع بعضها في الناتو، أخّرت معاهدة ماستريخت لأنه لم تسمح أي حكومة أوروبية لنفسها ولا أي برلمان أن يتحمل مسؤولية البت في قرارات قد تتعلق بسعر خمس بيضات أو سعر

(١٠ك) عنب إلا بإخضاعها للإستفتاءات العامة، فكيف لعلاقـات تتغلغل في جميع ثنايا خلايا الأمة العربية مع عدو لا تزال عداوتنا معه حية وستبقى.

ليست هناك صيغ صلح وسلام مع الصهاينـة، ليسـت هنـاك صيـغ مـن هذا القبيـل، هنـاك ضـرورات أنظمـة كمـا يخضـع الإنسـان للمـرض، يخضـع للضرورات أما في الخيارات فلا خيار إلا هذا، لا يجوز أن نتخذ أيـة إجـراءت في إطار قرارات حكومية أو مجالس نيابية، بل يجب إخضاع أي قرار لمصلحـة التطبيع لمبدأ الإسـتفتاء العـام، وأمامنـا نمـوذج يحسـن أن نحتذيـه وهـو معـاهدة الوحدة الأوروبية أي معاهدة ماستريخت وهي أيضاً صيغة تطبيع علاقات بـين دول صديقة متحالفة سواء في حلف الناتو أو غيره، ومع ذلك فان أية حكومة من الحكومات الأوروبية وأي برلمان وطني لم تجز لنفسها و لم يجز لنفسه فرض مشروع معاهدة ماستريخت على شعوبهم من دون الرجوع مباشـرة إلى تلـك الشعوب ونحن أمام حالة نخشى أن تفرض على الأمة من فوق مع كيان عدو، إسمى عداوته عداوة مكعبة، أي من جميع الأبعاد ...



• **النائب عصام نعمان:**

قضايا كثيرة واجهنا بها سماحة الشيخ بعضها يبدو مستفزاً، إنما الإستفزاز يراد به إثارة التفكير وقد وعدنا منذ البداية بأن تكون محاورة وفي الحوار ثمة طرقات أو أكثر ... الحوار مفتوح ...

• **زهير عسيران (نقيب الصحافة السابق):**

أريد أن أعلق بكلمة على ما تقدم به سماحة الشيخ عن أن الأمة العربية والشعوب العربية كانت مهملة و لم يكن لها أي دور، أنا أعتقد أن الكل يعرف أن الإستقلالات العربية جميعها قامت بها الشعوب العربية على الحكومات الكركوزية التي كان يفرضها الإنتداب، فالشعب اللبناني هو الذي ثار على الإنتداب، والشعب السوري كذلك والشعب المصري، والشعب الجزائري، والفرنسي، والمغربي، والقوميين العرب هم الذين قادوا هذه الحركة.

• **أبو ماهر اليماني:**

شكراً جزيلاً هذه التوجهات والتوجيهات من مقاومة التطبيع، بدأنا نسمع باصطلاح التطبيع بعد اتفاقية كامب دايفيد أي بعد أن انصاع النظام المصري للإرادة الأجنبية مضطراً أو غير مضطر والآن بدأت الأنظمة العربية تفاوض العدو الصهيوني أي أن تعترف بشرعية وجوده وشرعية إغتصابه، والآن يطلب منا أن نصالح الأنظمة. تفضل سماحة الشيخ وتحدث عن ملك عربي دعا إلى ترويج المال العربي مع العقل الصهيوني وهناك الآن ياسر عرفات استجدى مصافحة رابين ويحاول أن يقيم نظاماً وأيضاً عدة أنظمة تسعى لإيجاد صلح مع هذا العدو، ومن هنا يصبح التطبيع إحدى هذه النتائج،

فهل نصالح هذه الأنظمة ونوافقها على ما سارت عليه أم نقف لنقول لا هـذه الطريق ليست طريق الأمة، وبالتالي نستمر في مواجهة هذا الخلـل في النظـام؟. نحن لا نريد الآن أن نتوسع فيما يدور في الخليج والأنظمة الموجودة في مجلـس التعاون وكيف تتعاطى مع الأمة والقضية بشـكل عـام كيـف توفـق بـين هـذا التطبيع الـذي جـاء نتيجـة وبـين مصالحـة هـذه الأنظمـة الـتي تعقـد إتفاقـات، وشكراً.

❁ الشيخ شمس الدين:

كنت أدرك تماماً حساسية هذه المسألة، وهي تتضمن أمراً طرحتـه منـذ بدايات طرح هذه الرؤية منذ حوالي سنتين، وكنت أقول دائماً -وهي إحـدى مفردات المتحد القومي والإسلامي- مصالحـة أو مهادنـة مـع الأنظمـة، لسـت هاوياً لهذا.. ولكني أسأل عن البديل، إذا لم نصالح أو نهادن الأنظمة فعلينـا أن نحارب الأنظمة، الخيار هو إما هدنة داخلية أو تفجير حروب داخلية في الأمة، في كل رفض أو لا. يجب أن تكون هناك نعم معينة، أما اللا المطلقة فهي غـير منتجة فنحارب الأنظمة، ولنحارب العدو الإسـرائيلي ولـنرفض التطبيـع، هـل يمكن ذلك؟ أنا لست ضد خيار محاربة الأنظمـة، ولكـن مـا هـو البديـل إذا لم نهادن الأنظمة.؟ لقد عبَّرت بالصلح وعبَّرت بالمهادنة، ولأي فريق أن يختار ما يناسبه أو ما تؤديه إليه قناعاته.

طبعاً هنا أستدرك ما فاتني ذكره أثناء شرح الأطروحة، وهو أن الصلـح مع الأنظمة لا يعني إطلاقاً إلغاء المعارضات داخل الأنظمة، ليس معنى الصلـح أو الهدنة مع هذا النظام أو ذاك أننا لا نعارضه، المعارضة شيء، والفتنة الداخلية شيء آخر، هل ان المعارضة لا تكون إلاّ من ضمن مقولة إن هـذا النظـام غـير

شرعي، وإذا لم يكن شرعياً فيجب قلبه، ألا يوجد شيء إلاّ الإنقلاب أو الثورة؟. هل من المناسب في مرحلتنا التاريخية الآن، وفي مواجهتنا الحضارية الكبرى الآن أن نعود إلى وتيرة الأربعينات والخمسينات في تشجيع القوى السياسية داخل الشعوب على مواجهة الأنظمة بسياسات انقلابية وثورية؟، هذا هو السؤال.

ما يجري الآن في واشنطن هو ما سميناه " ضرورات الأنظمة" ولا أحب لأحد أن يخبئ رأسه في الرمل بين الرضا وبين اللارضا، لم يعترض أحد في العالم العربي على صيغة مدريد، لم يعترض أحد، أنا وأمثالي اعترضنا وأنا اخترعت صيغة "ضرورات الأنظمة وخيارات الأمة"، و لم يعترض أحد إطلاقاً على مفاوضات واشنطن. كان المطلوب هو عدم الدخول في المفاوضات إطلاقاً، كان المطلوب عدم الذهاب إلى مدريد، لكن الأنظمة ذهبت إلى مدريد، أنا لا أريد أن أقول ذهبت الأمة إلى مدريد، ولكن صيغة اللامصالحة أو اللامهادنة تعني نزع الشرعية، ونزع يعني الثورة أو الإنقلاب والمواجهة الداخلية.

أما مثال ياسر عرفات، فان ياسر عرفات لم يبلغ أن يكون نظاماً وهذه مسألة لا أريد أن أخوض فيها الآن، لقد ابتلينا فيها تحت شعار استقلالية القرار الفلسطيني الذي عمل له بخبث لأجل إطلاق اليد في القضية، وإلا فأي إستقلاليةِ قرارٍ فلسطيني؟. من يتوهم أن هناك استقلالية لأي دولة عربية عن دولة عربية أخرى في قضايا عربية في قضايا تمس المصير الكامل للأمة؟. لا يوجد استقلاليةُ، قرارٍ لبناني أو سوري أو عراقي أو مصري، لماذا انتقدنا أنور السادات؟، سيناء ليست هويتها عراقيةً ولا سوريةً، سيناء كجسم مادي هويتها مصرية لكن مفاعيل سيناء هي مفاعيل أكثر من مصر، من هنا أنا

أرجو تفهم هذه النقطة على إدراكي لحساسيتها، إذا أردنا أن ننزع الشرعية عن الأنظمة فلنحاربها، لا يوجد صيغة غير الحرب أي قلب الأنظمة أما اللاشرعية والسكوت فانا لا أفهم لها وجهاً، إذاً خلفية هذه الأطروحة، أطروحة المصالحة أو المهادنة هي هذه الخلفية، أنا في هذه المرحلة لا أستطيع أن أطرحَ شعار أن الأنظمة ليست شرعية ومن ثم فيجب أن نثور عليها، إذا اتجهنا نحو التناحر الداخلي فماذا يبقى فينا لمواجهة الإسرائيليين؟.

• الأب انطوان ضو:

شكراً صاحب السماحة على هذه المحاضرة الجيدة ولكن الطويلة، يمكن بعد كم محاضرة نصل إلى إتفاقات جديدة، موضوع المواجهة أو موضوع المقاومة لماذا لا نستبدله بمشروع الحوار، نحن لا يمكننا أن نقبل لا بالتطبيع ولا بالمساكنة ولا بالعيش مع إسرائيل، ونحن في العمق لسنا ضد إسرائيل فقط لأن إسرائيل هي إحدى تجليات اليهودية، ممكن المصالحة مع إسرائيل، ولكن غير ممكن المصالحة مع المشروع اليهودي في أرض شعب ا لله وأرض الميعاد، يعني الشعب المختار، إنما المطلوب نحن فعلاً على صعيد حقوق الإنسان، على صعيد أيضاً الدين، المسيحية والإسلام، على صعيد الوطن وعلى الصعيد العربي ان نعرف مثلاً هل نريد المصالحة مع إسرائيل والتطبيع معها، أنا لذلك أود أن أشدد وأركز على مفهوم حقوق الإنسان على مفهوم أيضاً الدين، المسيحية والإسلام من الدولة اليهودية، وثالثاً أيضاً ما هو مفهوم الوطنيين والعروبيين من هذا الموضوع لذلك المسألة الإقتصادية هي ثانوية ويمكن أن لا تكون خطراً كبيراً كالخطر الإنساني والخطر القومي الذي نتعرض له من إسرائيل.

❋ **الشيخ شمس الدين:**

بالنسبة لسيادة الأب العزيز، نلاحظ أولاً إسرائيل ليست تجلياً لليهودية واليهود ممثلون لأحد فروع الإيمان الكبير، إيمان إبراهيم ونحن شركاؤهم في هذا الإيمان، إسرائيل هي تجلٍ لما وراء اليهودية، هي تجلٍ للحركة الصهيونية. ونحن كمتدينين نفهم الصهيونية على أنها إلغاء لليهودية وليست تمظهراً لليهودية، الملاحظة الثانية: الحوار مع من؟. الحوار فيما بيننا هل نصنعه الآن؟. الحوار مع الصهيونية هو ما اضطرت إليه الأنظمة، أما الأمة فهي نحن، نحن ليس بيننا وبين الصهيونية ما نتحاور عليه ابداً، أما حقوق الإنسان في مجتمعاتنا فهي إحدى نقاط ضعفنا، هذه مسألتنا مع ذاتنا، أما أن الإقتصاد أمر ثانوي فأُعيد المقولة التي بدأت بها حديثي وهي أنّ فهمنا نحن أو ما يراد لنا أن نفهمه هو أننا نعمل من أجل علاقات سلام تشجع التطبيع، أما ما تعمل له إسرائيل فهو تطبيع تتوسل إليه بآلية تسميها سلام، وجوهر التطبيع هو المسألة الإقتصادية، نحن نعلم أن الحركة الصهيونية لا تريد منا أن نشاركها في بناء هيكل سليمان، ولا تريد منا أن نلبس خواتيم في أصابعنا تحمل نجمة داوود، ولا تريد منا حتى أن نتعلم اللغة العبرية، إسرائيل تريد أن تشاركنا في الإقتصاد وتأخذ الإمتياز الإقتصادي منا، الإقتصاد هو حقل المعركة في فهمنا.

• **سؤال من الحاج إبراهيم طرابلسي:**

هل يعتقد سماحة الشيخ أنّ الهدنة مع الأنظمة وتجنب الصدام هي خطوة في المجهول خاصة وأن رجال التيار القومي والديني يحاولون الآن مواجهة الأسباب التي أدت إلى مثل قيام الأنظمة المتخلفة.

• **سؤال من محمد الزين:**

في الحال الذي تعانيه الدول العربية من الشرخ الحالي، هل هناك بديل لاتخاد قرار غير الذي اتخذ بالذهاب إلى مدريد وبالتالي إلى واشنطن؟.

• **دكتور محمد طفيلي:**

قلتم إذا طرح التطبيع يجب أن نخضع لاستفتاء شعبي فاذا امتنعت الأنظمة إجراء مثل هذا الإستفتاء أو إحالته على المجالس التمثيلية أو التشريعية للبت فيه وجاء موافقا على التطبيع، ما هو موقف الشعوب؟.

❁ الشيخ شمس الدين:

الحقيقة عند طرح الفكرة .. الآن انا لا املك جواباً، ولكن أرجو أن نكون نحن من الحصافة وأن تكون أنظمتنا ومجالسنا النيابية من الحصافة بحيث لا نصل معها إلى هذا المأزق، وخطر في بالي هذا السؤال... ماذا لو فعلوها؟.. لا أدري.

• **سمير صباغ:**

سماحة الشيخ أعتقد كجواب سريع انهم سيفعلون، يعني سيعطون استفتاء ٩٩،٩٩٪ كالعادة، وبالفعل فإن هذه النقطة مع إحترامي الشديد وتأكيدي على ما تفضلتم به وما سمعناه من إيمان عميق من جنابكم ولما تمثلون لضرورة مقاومة التطبيع، لكن أعتقد أن هناك نقطتين لا بد من الإشارة إليهما وربما معارضة معظم الأخوة الحاضرين هي تتعلق بالمصالحة مع الأنظمة:

تفضلتم بالقول بأن التطبيع له آلية وأن المشروع هو التطبيع وبالتالي فإن السلام هو الآلية، فماذا يمكن أن نفعل وأن نصالح مع أنظمة تسعى لتوقيع السلام واستتباب السلام وبالتالي الإلتزام أمام المجتمع الدولي بتطبيق السلام، إذا

أخذنا بعين الإعتبار ما قام به ياسر عرفات في غزة ـ أريحا.. التزم هو أمام المجتمع الدولي أنه ينفذ هذا المشروع، يعني هذا السلام الذي هو آلية التطبيع، إذاً من باب أولى أن نطالب هذه الأنظمة برفض الآلية ويكون دورنا بمقاومة الآلية قبل التطبيع، والآلية سوف تقودها إلى التطبيع والأنظمة التي ندعو إلى مصالحتها سوف تكون ملتزمة ومسؤولة أمام المجتمع الدولي بضرورة تطبيق السلام، وبالتالي فسوف تلجأ إلى استعمال كل وسائل القوة لغرض عملية السلام والتطبيع.

النقطة الثانية هو ما أثرتموه حول مسؤولية القوميين، أعتقد بأن للقوميين مسؤولية كبرى، ولكن ربما لضيق الوقت لم تشيروا إلى حجم الهجمة الإستعمارية التي تعاني منها هذه الأمة.. ولم تشيروا أيضاً إلى مسؤولية القوى الإسلامية التي كانت لسنوات خلت معادية لحركات القومية ومتعاونة مع الدول الإستعمارية وحتى الآن أعتقد أنه لم نجد دولة إسلامية واحدة غير عربية شاركت في مواجهة مع العدو الصهيوني لذلك أعتقد أن للقوميين نصيباً كبيراً في المواجهة، وأن ما وصلنا إليه ليس بفعل مسؤولية القوميين، بل بفعل حجم الهجمة الإمبريالية وبالتالي ما أدت إليه الحركات الإسلامية من محاربة حتى الآن لم ننس بعد تركيا وإيران كانتا رأسي حربة في مقاومة المشروع العربي الذي نهض وقاوم إسرائيل في هذه اللحظة.. ويجب أن لا ننسى بان هذه الأمة تقاتل منذ ٤٠٠ عام وأن ما وصلنا إليه ربما كان يجب ان نصل إليه منذ ١٠٠عام، إذاً هذه الأمة العربية تقاوم.

❁ الشيخ شمس الدين:

أبدأ من الملاحظة الثانية:

أولاً: أنا تناولت الإسلاميين و لم أوفّرهم وقلت إنهم حكمونا بمنطق الفتاوى، أما كون الإسلاميين كانوا في الماضي حلفاء للدول الإستعمارية فلا أعرف إسلاميين حلفاء للدول الإستعمارية، لا أقلل من قساوة الهمجية الإستعمارية على الأمة العربية منذ بدايات صدامنا مع الإستعمار أيام محمد علي باشا في مصر والغزو النابليوني، ولكن لم نواجه هذا الغزو بالكفاءة التي نملكها و لم نستعملها.. تحديد المسؤوليات تجاوزناه، لسنا في مقام المحاسبة على الماضي، نحن في مقام تشخيص موقفنا ومسيرتنا نحو المستقبل.

بالنسبة للنقطة الأولى أعود لما قلته للأخ أبو ماهر، بالنسبة للمصالحة أو المهادنة مع الأنظمة، لتفاوض الأنظمة ومن ثم لتوقع، وأعتقد أنها ستوقع إتفاقات مع العدو الإسرائيلي تسمى إتفاقات سلام، ويبدو أني ووفقت على تشخيصي للهدف الإسرائيلي بأنه هو التطبيع، هو الوصول إلى داخل جسم الأمة بآلية ما يسمى سلام.

أنا أفهم أنّ الإتفاقات تعني إنهاءً قانونياً لحالة الحرب، وهذا في ذاته يكفي، إن الأنظمة ليست ملزمة أن تترجم هذا الإنهاء القانوني لحالة الحرب إلى علاقات تطبيع، ومن هنا لا يزال الموقف العام هو رفض المشاركة في مفاوضات المتعددة الأطراف، وهي لن تنال أية شرعية على الإطلاق. البديل ماذا؟، نرفض الإعتراف كأمة باتفاقات سلام بين الأنظمة وبين الكيان الإسرائيلي، فلنرفضها بالرغم من أنها ستكون أمراً واقعاً، أما أن نرفض مضمونه الذي يريده الإسرائيليون وهو التطبيع فهذا ما نصبو إليه، وهذا ما أتوسل إليه بأُطروحة: المصالحة أو المهادنة مع الأنظمة.

إن ما أهدف إليه هو أن تجد الأمة الشروط المناسبة لتحصن نفسها ضد التطبيع. وإلاّ فان الأمة أو شرائح كبرى منها تكون في موقع، وتكون الأنظمة

مع بعض الشرائح المرتبطة معها في موقع، وتقع مواجهات داخل الأمة في كل شعب من شعوبها وبين النظام وبين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع.

يبدو لي ان هذا أحد أهداف المشروع الإسرائيلي على المدى البعيد. إن لسان حال إسرائيل في هذه المسألة هو المَثَل المعروف: "حيث ما أصابت فتح". إذاحصلت حالة الإستسلام فهو أمر حسن، وإذا حصلت حالة الفتنة داخل الأمة العربية ايضاً هو أمر حسن.

أسأل عن البديل، لست هاوياً لما سميته مصالحة ومهادنة في الطريق إلى بناء آلية المقاومة، انا لا أرى إلا هذا، وحتى الآن ما يتداول هو مشروع مقاومة داخلية، يعني السعي نحو إيجاد أنظمة بديلة، وهذا ما حلّ بعد نكبة ٤٨ في أن الأمة سعت إلى إيجاد أنظمة بديلة تتوافق مع الجواب على النكبة، ودخلنا في مرحلة الخمسينات وما تلاها والحروب التالية بيننا وبين الكيان الإسرائيلي، ومعركتنا مع الصهيونية على المستوى الدولي، والنتيجة هي ما آل إليه أمرنا في أنظمة غالباً انتخبتها النخب لمقاومة المشروع الصهيوني، هل نعيد هذه الوتيرة من جديد، أنا أسأل عن البديل، إذا كان هناك من بديل، أنا أقول هذا الأمر أطروحة للمناقشة والمساءلة.

• **الأستاذ طلعت مسلم:**

الحقيقة الأطروحة تستحق حواراً طويلاً، وأنا أعتقد أولاً أن التطبيع هو جزء من مخطط اكبر، وأن ليست إسرائيل هي من يفرض التطبيع وإنما هناك مخطط نستطيع أن نقول انه أمريكي امبريالي هو الذي يفرض هذا التطبيع وبالتالي التصدي لهذا التطبيع يضع في الإعتبار أنه يحارب الولايات المتحدة وليس إسرائيل.

النقطة الثانية تتعلق بموضوع المصالحة مع الأنظمة أعتقد انه ليس الخيار فقط بين الحرب والمصالحة والمهادنة، لا شك ان القوى القومية والنخب عموما ليست في موقف يسمح لها بمحاربة النظم، ولكن أيضاً لا أعتقد ان المصالحة والمهادنة دائماً ممكنة، المشكلة أننا إذا حاربنا التطبيع أو قاومنا التطبيع فسنتعرض للهجوم من الأنظمة أو من الحكومات، وهنا يمكن ان نفرق قليلاً بين الأنظمة وبين الحكومات، في بعض الأنظمة في الدول العربية النظام في حد ذاته مرفوض لأنه نظام يفرض رأيه وبدون أي سماح لرأي معرض وهنا أعتقد ان هذا النظام مرفوض، أنا أعتقد ان الموقف عندنا نحن في مصر، يوجد حزب معارض لكنه جزءاً من النظام فانا لا أحارب النظام كنظام وإنما أنا أعارض الحكومة.

الخلاصة انني يجب ان لا ابحث عن معركة ولكن اعتقد اننا يجب ان نضع في الإعتبار اننا قد نتعرض لهجوم أو لحرب من النظام أو من الحكومة وبالتالي يجب ان نكون مستعدين لهذا الصراع ونحن نتعرض في مصر لمثل هذه الحرب واعتقد انها ليست بعيدة أخبارها عنكم.

النقطة الثالثة خاصة بالإقتصاد وأعتقد بان سيادتك قلت باننا نتبع اقتصاد الرفاه وأنا لا أتصور ان هناك حكومة أو نظام عربي يقول انه يبني اقتصاد الرفاه لأنه بعيد حقيقة عن التحقيق، المشكلة انه ليس لدينا بديل اقتصادي حقيقي للنظام الذي يفرض علينا بواسطة المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهنا يجب ان نواجه النظام الإقتصادي المفروض علينا بنظام ثان يقوم على الإنتاج، وهنا يجب أن الفت النظر إلى شيء: نحن نبدو كما لو أن تجمع الفقراء، سواء كنا مسلمين أو قوميين، في الآخر نحن تجمع الفقراء الذي يتحدث عن الشيء الكثير وليس لديه في جيبه

ما يمكنه من ذلك، لم نستطع أن نستقطب ما نستطيع أن نسميه رؤوس الأموال العربية المؤمنة بالقومية أو بالإسلام والتي تستطيع أن توظف أموالها لصالح تنمية الشعب العربي.

أضم صوتي إلى موضوع الإستفتاء، ولكن عندنا في مصر السادات أجرى استفتاء على معاهدة السلام وحصل بها على موافقة شعبه وبالتالي سيحدث هذا في أي دولة عربية، وأعتقد البديل هو في تدعيم المؤسسات الشعبية أو ما يسمى مؤسسات النظام المدني والمجتمع الممدني التي تمكن من إيجاد قوى شعبية قادرة على المقاومة المشروعة التي ليست بالشرط حرب أهلية.

❁ الشيخ شمس الدين:

مع موافقتي على معظم المساءلات التي طرحها سيادة الأخ، حول موضوع المصالحة مع الأنظمة فإني أذكر بما قلته من أن ذلك لا يعني التوافق مع الأنظمة بل يجب أن يبقى المجال مفتوحاً لمعارضة الأنظمة في إطار العملية الديمقراطية، كما مثل في المثال المصري، وكما هو موجود عندنا في بلادنا، وأما ما ذكره حول موضوع الإستفتاء فإن الصيغ الساخرة للإستفتاءات العامة في المجتمع العربي يفترض أن لا تكون هي النموذج ولا أعرف ظروف مشاركة المصريين في استفتاء السادات على معاهدة كامب ديفيد، وبالتالي لا أستطيع أن أحكم . إن التجربة المصرية في التطبيع هي من جملة مرتكزات دعوتنا، ونعتبر أن سياسات التطبيع في مصر حتى الآن قد فشلت بلحاظ حجم التبادل بين مصر واسرائيل، ونطمح أن تحصن الأمة العربية نفسها بحيث تكون كلها على غرار المجتمع المصري.

قيل لي أن حجم التبادل لسنة ٩٢ لا يتجاوز ٦ ملايين دولار واعتقد أن هذا رقم يوازي الصفر بين مجتمع يزيد تعداده على خمسين مليون وبين الكيان الصهيوني، هذا فشل للتطبيع ونريد أن تعمم هذه التجربة على مساحة كل العالم العربي، لست متشائماً من مبدأ الإستفتاء العام لأننا ندعو إلى تنشيط وتفعيل مؤسسات المجتمع الأهلي لأنها هي الركيزة والأساس في مواجهة التطبيع، وستكون هي الأساس في ترشيد الإستفتاءات العامة لإفشال أي مشروع يراد منه فرض التطبيع على الأمة، أما استباق الأمور وافتراض النية السيئة والإرادة الإجرامية عند الأنظمة أنها تستعمل سياسات القمع ضد الشعوب، وتفرض عليها التطبيع فهذا حكم مسبق وإذا كانت الأمور هكذا فلا حول ولا قوة إلاّ با لله.

• **الأستاذ غازي خوندي:**

الأنظمة تقمع شعوبها وتلغي الحريات، فكيف يمكن المواجهة الإيجابية، فالمقاومة فرضتها الأنظمة وبات المشروع النضالي مركباً، المواجهة مع الأنظمة لانتزاع الحريات الديمقراطية من جهة ومقاومة التطبيع ومواجهة المشروع الصهيوني الأميركي من جهة ثانية.

الملاحظة الثانية: عند التحدث عن المشروع الصهيوني علينا أن ندرك بانه ليس ذا قدرة سحرية على إختراق كل الصعاب وأسس المواجهة الثقة بالنفس وبقدرات الأمة العربية التي لديها قدرات المواجهة.

الملاحظة الثالثة والأخيرة أقول: إن التيار القومي العربي خاض معارك كبيرة مع المشروع الإستعماري الصهيوني ومشروع الوحدة الشعبية العربية سيبقى المشروع الأكبر لمواجهة الهجمة الحالية.

• د. هاني سليمان:

سماحة الشيخ: النقطة الأولى هي أنني مؤمن بقوة أُمتي وبقدرتها وأنا واثق جداً من أن هذه الأمة هي قادرة على مواجهة التطبيع كما نتمنى أن تركز على هذه النقطة، سماحة الشيخ، لأن في أمتنا من الطاقات ومن الإمكانات الروحية والمادية ما يكفي لأن نواجه مشروعاً من هذا النوع يريد أن يسلبها إرادتها ويسلبها هويتها، والأمة العربية الإسلامية جديرة بان تتصدى لهذا المشروع وهي منذ فجر التاريخ تتصدى لرسالة ضخمة هي رسالة الإسلام والعروبة ولا يمكن أن تهزم بإذن الله.

النقطة الثانية وهي ما أثارت جدلاً حول موضوع المصالحة مع السلطة كنت أود ان أسمع تطويراً لهذه الفكرة، إذا كنا لا نريد أن نقع في فتنة وإلا نقع في المقابل أسرى هذه الأنظمة، وسماحتكم طرح ما هو البديل؟ فأعتقد أن بين الأسود والأبيض هو علاقة الجدل مع هذه الأنظمة، وعلاقة الصراع الديمقراطي الذي لا يصل إلى حد الفتنة لكن يبقي هذه الأنظمة تحت الرقابة والمجهر، على أن تدعى هذه الأنظمة إلى المصالحة، الآن مرحلة التعالي عن الجراح، لقد أثلج صدرنا خبر وصول مسؤول إيراني بارز إلى العراق، ونتمنى على أحر من الجمر أن يذهب مسؤول عراقي إلى إيران، ومسؤول عراقي إلى سوريا، وان يكون هناك محور من شأنه إذا تشكل جدياً أن تدعمه الساحة اللبنانية لما لها من حركية وقدرة والتأثير، يمكن لهذا أن يكون بداية متواضعة لكنها بداية حقيقية تستطيع أن تعبر عن حقيقة هذه الأمة الرافضة للتطبيع والعمل مع العدو الإسرائيلي.

❁ الشيخ شمس الدين:

اعتقد أن الأستاذ أعانني في اختيار تعبير لعله أكثر توفيقاً لمقولة الصلحة مع الأنظمة أو المهادنة مع الأنظمة، وأنا لا أزال على قناعة بالأطروحة، وقلت إن هذا لا يعني عدم معارضة الأنظمة.

هناك ثلاث صيغ، صيغ الإندماج الكامل مع سياسات الأنظمة، نظام ما أو مجموع الأنظمة وإلغاء أي مساءلة وأي دور ناقد، وهناك المواجهة التي تعني نزع الشرعية، وهناك ما نسميه المعارضة، معارضة أي نظام من قوى سياسية تحمل قناعات مخالفة لسياسات النظام، هذه هي المساحة الثالثة التي يجب أن تحكم علاقة الأمة بالأنظمة، لا البيعة الكاملة والتسليم المطلق، ولا نزع الشرعية الذي يعني المواجهة وهو ما نعتقد أنه يفيد المشروع الصهيوني.

إن ترشيد الأنظمة وجعلها تحت المراقبة هو ما أعنيه بتنمية المعارضة داخل المجتمعات الأهلية في مقابل الأنظمة.

أما موضوع الثقة، لست أقلكم ثقة بالأمة ولكن أولاً لنعترف بشجاعة إننا الآن نخسر معركتنا. خسرنا معاركنا الصغيرة على مدى نصف القرن الماضي، ونخسر الآن معركتنا الكبرى أمام الإسرائيليين، الأمة هي في حالة هزيمة وليست في حالة نكسة، كون الأمة قوية أمر لا ريب فيه، ومن يجادل في أن هذه الأمة أقوى مئة مرة من الإسرائيليين؟. ولكن هل أتيح لهذه القوة أن تستعمل؟. هذه الأطروحة التي أقولها، وطرحتها للمناقشة هي وسيلة لإعادة تظهير وتحريك قوة هذه الأمة في المواجهة بحيث لا تكون الأمور بيد الأنظمة وحدها، ولا تكون الأمور أيضاً بيد النخب وحدها.

نحن لا نفهم أكثر من الناس العاديين، ربما بعضنا أكثر حذلقة من الناس

العاديين أما أننا نفهم أكثر من الناس العاديين!.

فالأمة قوية ولكنها لم تستعمل قوتها، أما هذا الإعتقاد الغيبي القدري بأنه لا ريب ولا شك بأن الأمة ستنتصر على التطبيع فإني شخصياً أشتهي أن أحمل هذا الإعتقاد، ولكني خائف من أننا سنهزم في ميدان التطبيع أيضاً، وهذا هو حافزي لهذه المطارحة التي قمت بها معكم وأطلت عليكم فيها، أنا خائف ولست آمناً من أن هذه الأمة التي هزمت في الحرب، وهزمت في السياسة، وهزمت في الدبلوماسية التي تجري الآن، ستهزم في التطبيع، ومن هنا دعوتي إلى أن نواجه المسألة بجدية ولا نتركها للأقدار لان الأقدار ليست في مصلحتنا، نحن يجب أن نغير أقدارنا بايدينا ولا نتكل على مجرد هذا الإعتقاد بأننا أقوياء وأننا لا نهزم.

بقيت نقطة ثمينة وهي تكمل أطروحتي: أحد أهدافنا نحن النخبة ومن ضمن ما سميته مهادنة أو مصالحة علينا العمل لإعادة روح التضامن العربي، إن التضامن العربي هو أحد الدروع التي تحصن موقفنا والإنقسام العربي هو إحدى الثغرات الكبيرة المعوقة في جسمنا أمام العدو الإسرائيلي، أنا أوافق وأشكر حضرة الدكتور على هذه الملاحظة.



إشكالية المفاوضات:

تسوية أم شرعنة واقع؟

مداخلة لسماحة الشيخ شمس الدين قدّمت في ندوة حول "التسوية" وذلك في المعرض الدائم للكتاب ونشرت في الصحف اللبنانية (السفير، نداء الوطن، واللواء) بتاريخ ٢٢/٣/١٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين وعلى جميع أنبياء الله المرسلين.

إزاء التطورات السياسية التي حدثت في العالم بعد انهيار الإتحاد السوفياتي والمنظومة الإشتراكية في أوروبا الشرقية ومنذ ما جرى في مدريد إلى ما سمي بمحادثات الشرق الأوسط في واشطن وأوسلو والقاهرة وباريس رأيت أنَّ علي أن أعبر عن خوفي على مصير الأمة والفاعلية على المستوى العالمي من حيث الإحتفاظ بخصوصيات الذات ومشخصاتها.

إن ما نستشعره جميعاً، وقد لا يعترف به بعضنا، هو أننا هُزمنا وأن المشروع الإسرائيلي قد انتصر علينا.

والسؤال هو هل هذا الإنتصار هو انتصار في حرب وانتهى كل شيء؟. أو هو، كما كنا نسلي أنفسنا أو تسلينا أنظمتنا ووسائل إعلامنا وقوانا السياسية أننا هزمنا في معركة خسرناها و لم نخسر الحرب؟.

هذا ما لا أدريه حتى الآن ولكن الحقيقة هو أننا هُزمنا وأن المشروع الصهيوني التلمودي قد انتصر على العرب والمسلمين جميعاً.

من هنا فإن العصر الحالي ليس عصر التسوية وأن ما يجري الآن ليس تسوية بل هو شرعنة للوضع القائم الذي هو عبارة عن الهزيمة.

فالتسوية عادة يحتفظ فيها أهل الحق ببعض حقهم وتكون بين أصحاب الحقوق قد يجور أحدهم على الآخر فتكون التسوية بينهم ويجور بعض أهل الحق على بعضهم، فيأخذ أكثر مما له، أما أن يكون هناك تسوية بين اللّص وصاحب الحق ويقال عنها أنها تسوية و لم يحصل صاحب الحق على شيء على الإطلاق!.

إن ما جرى ويجري منذ ما قبل مؤتمر مدريد وتحديداً في كامب ديفيد وبعدها إلى الآن في واشنطن، من الناحية الموضوعية، ليس تسوية، وإذا أردنا أن نسمي الأشياء بأسمائها فان الذي يجري هو شرعنة للوضع اللاشرعي، الذي فرض والذي يراد له أن يأخذ صفة قانونية، وهذا اصطلحنا عليه بأنه ما تقضي به ضرورات الأنظمة ويراد ما هو أكثر من ذلك أن يعطى صفة شرعية وأخلاقية عن طريق التطبيع.

فالعرب لم يحصلوا على شيء إن كانت القضية الفلسطينية قضيتهم، فالمصريون استردوا سيناء ولكنهم خسروا بعض سيادتهم وجانباً كبيراً من كرامتهم وهكذا الشأن عند اللبنانيين والسوريين والأردنيين.

أما عند الفلسطينيون فأمرهم أجلى من أن يحتاج إلى شرح. ومهزلة غزة ـ أريحا التي تجري أمامنا والنزاع على عدد الكيلومترات بالنسبة لمساحة أريحا. فعلمكم به يغني عن الشرح.

إن جوهر القضية هو فلسطين وفلسطين ذهبت و لم يبق منها شيء وما يسمى أراضي عربية محتلة لن تنسحب إسرائيل منها من دون شروط أو قيود على كل دولة صاحبة أراضي وعلى مجمل الأمة العربية كلها.

إن ما يجري هو إعطاء شرعية للجريمة، والسؤال هنا هل تعطى شرعية

للجريمة؟.

إن ما حصل أصبح واقعاً في عرف القانون بالنسبة إلى ما وقّع عليه الحكام المصريون وما سيوقّع عليه الحكام العرب ولكن هذا الوضع القانوني هل سيكون شرعياً عند العرب، وهل سيكتسب حرمة أخلاقية وهل حقاً ستكون الناصرة يهودية عبرية تلمودية؟. وهل حقاً ستنشأ بيننا وبين الإسرائيليين علاقات طبيعية؟. هل سيأمننا الإسرائيليون ونأمنهم وننشئ معهم نسيج حياة واحدة متلاحمة متلابسة في منطقتنا وبصورة أخرى هل سيستبدل النظام العربي بنظام شرق أوسطي؟.

وفي هذا المجال نسأل هل استطاع الأتراك أن ينشئوا معنا نحن العرب حياة متلاحمة ومتداخلة ومتلابسة كالتي يطمح الإسرائيليون ويريد الغرب منا أن نصل إليه؟.

هذه بعض الهواجس التي أثارتها في نفسي الحركة السياسة الدولية. وأعترف اني لست في موقع أن أعطي رأياً سياسياً في هذه المسألة، لأن مثل هذه المسائل لا أستطيع أن أفكر فيها بأسلوب السياسيين، وإنما أستطيع وهذا واجبي، أن أفكر وأقول رأيي فيها بلغة الفقهاء. فمن الناحية الفقهية، لا استطيع أن أرى شرعية في كل ما جرى وما يجري ولا أستطيع أن أرى أية سلطة شرعية لأاي شخص أو هيئة حاكمة أو برلمان أو نظام عربي أو برمته، شرعية تخول إعطاء شرعية للوضع المراد إنشاؤه. اما مقولة ضرورات والضرورات دائما موقوتة وليست مطلقة ولا أبدية والضرورات دائما محكومة بقدرها وهذه الضرورات لن تلغي أبدا خيارات الأمة بمشخصاتها، أفرادها وأجيالها القادمة وجيلها الحاضر.

إن ما يجري لا نستطيع أن نعترف بشرعيته على الإطلاق هو ضرورة

التجأت اليها أنظمتنا ونحن نقدر هذه الضرورة بقدرها، ومن هنا تنشأ مسؤوليات كانت موجودة دائما، وهي موجودة الآن أكثر من أي وقت مضى، عن واجب المثقف، في كل موقع من المواقع؛ هل مسؤولية المثقف والمفكر والفقيه والقانوني والشاعر والكاتب والقاضي والمحلل الصحفي والمؤلف الموسيقي والمخرج السينمائي، هل مسؤوليتهم الآن أن ينتجوا مفاهيم وأفكار تبرر ما يجري؟ بما يصطلح عليه تكوين قناعات لأخلاقية ما يجري وما يراد إنشاؤه، أو أن واجب هؤلاء أن يتكلموا من موقع خيارات الأمة وان لا يكونوا شركاء في تكريس نتائج الضرورات، وأن يتحركوا في مشروع المستقبل وله جانبين:

الأول: تحصين الأمة من آثار الوضع القائم ومصب ذلك هو رفض التطبيع بجميع وجوهه من الأنشودة والقطعة الموسيقية والكتاب إلى الوفد السياحي والسلعة التجارية وغير ذلك.

والثاني: إعداد الأمة لما سيأتي.

إن فلسطين ستبقى فلسطين ولن نزول هويتها. وقد ذكرت أن الأمة هزمت ونحن الآن مهزومون من غير أن ندخل في معركة.

إن أنظمتنا خاضت حروبا وجيوشنا أيضا ولكن نحن لم نخض حروبا ولكننا مهزومين، ولا أريد القول اننا لم نهزم إلا أننا لا نريد أن نعترف بنتائج هذه الهزيمة، وهذا الأمر يبدو مخالفاً للواقعية السياسية. ومن وجهة نظر الفقيه فليكن مخالفا للواقعية السياسية ونحن لا نرى أن ما يجري هو تسوية ربما لو كان تسوية لكان لنا رأي ما قد لا يختلف عن هذا الرأي الذي أعرض له، ولكن أقول "قد".

أما ما يجري فانه ليس تسوية وليقل لي أي سياسي عربي كان ما هي حصتنا؟.

وأقول: إن حصتنا صفر، والمشروع الذي يبنى الآن هو مشروع للمشاركة وللدخول في شراكة معنا في ما بقي عندنا في مياهنا وترابنا وفضائنا وبحارنا وإمكانات استهلاكنا.

وهنا وطرح السؤال الكبير عن المستقبل وماذا نصنع له.

نحن نعلم أنه في التاريخ لا توجد أشياء نهائية، إذ إن القليلين كانوا يفكرون أن الإتحاد السوفياتي سينهار في الشكل الذي انهار به، ولكن الأقل منهم كان يتوهم أنه (الإتحاد السوفياتي) سينهار بهذه السرعة وفي هذه الصورة العجائبية، وغير ذلك حدث في التاريخ القريب والبعيد، إذ انه لا يوجد شيء نهائي لا الولايات المتحدة الأميركية هي إله ثابت وخالد وأبدي، ولا النظام العلمي الجديد هو إله ثابت وغير قابل للتغيير، والذين يُغلبون هم الذين يستسلمون فقط، أما الذين لا يستسلمون فهم لا يُغلبون أبداً، قد يموتون ولكنهم يموتون غير مغلوبين.

وأعتقد أن مسؤولية شرعية وأخلاقية تواجهنا جميعاً وهنا أتكلم بعقلية وروحية المسؤول والخائف، وعلينا رفض ما يجري لا بمعنى أن نعود إلى سياسة الإنتحار الذاتي على طريقة أن يحارب بعضنا بعضا أو أن نحارب أنظمتنا على رغم كل الإستنكار والإستغراب الذي ووجهت به مقولتي من الهدنة مع الأنظمة فما زلت أصر عليها وأطلب من أي من يعترض أن يذكر لي بديلاً عنها في ما أعيه، وأعتقد في ما تعونه أو يعيه كثير منكم وفي ما أرى أن أحد أهم أسلحة عدونا كان هو أسلوبنا في التعامل مع بعضنا، في تعامل قوى الأمة العربية بعضها مع بعض، وفي تعامل الشعوب مع الأنظمة، وفي

تعامل الأنظمة مع الشعوب، وفي تعامل الأنظمة بعضها مع بعض.

إن أية ملاحظة بسيطة لسجل التسليح منذ ١٥ عاما إلى الآن وقراءة الأرقام "الفلكية" من نفقات التسليح، ورؤية كيف استخدم هذا السلاح من الناحية السياسية كقوة سياسية وميدانية، لَيكشف أن أحد الأسلحة التي استخدمتها إسرائيل ضدنا هو استخدامنا لأنفسنا ولأسلحتنا ولعلاقات بعضنا مع بعض.

إن ما يتم الآن هو صلح قانوني بين حكومات وأنظمة، ومنذ فترة كنت أقول لأحد محدثيّ، أني كنموذج للعرب والمسلمين، لست مفاوضاً للإسرائيليين و لم أوكل أحداً بان يفاوض عني الإسرائيليين ولن أدخل في صلح مع الإسرائيليين، قد يدخل نظامي، والنظام العربي أو نظامي اللبناني، وأنا أعرف ضرورتهم، أما أن أدخل انا المكرر في عدد العرب أو بالمليار مسلم بصراحة لم نوكل أحداً في أن يفاوض عنا سواءً كانت الدولة اللبنانية أو الأنظمة العربية، إذ انه مسموح لها أن تفاوض بالسكوت وليس بالإمضاء، والقاعدة هي صلح قانوني له طابع الهدنة، بكل صراحة إذ ان هناك مفهومان مختلفان تماما.

فالأمة لم تفاوض ولن تصالح ومن موقع المسؤولية أُجيز لنفسي إدخال فكرة معترضة في مضمون هذا النص:

نفهم أن تصالح الدول المسيحية إسرائيل وتحالفها أما المسيحية نفسها كإيمان فنحن لا نستطيع أن نفهم ولا نعقل أن تصالح إسرائيل، هناك خلل خطير ينبغي البحث عنه ومن هنا تحفظنا الكبير على مشروع اعتراف الفاتيكان بإسرائيل، فالفاتيكان عندنا ليس دولة وإنما هي دين، كنيسة. أفهم أن فرنسا أو أسبانيا أو إيطاليا تتحد مع إسرائيل وتصالحها وتحالفها، أما

المسيحية نفسها كما تعتقد نفسها وكما تؤمن بنفسها، وهنا أتكلم بلغة اللاهوت، هل نفس المسيح بالمفهوم اللاهوتي هذا الإله المتجسد (بحسب المعتقد المسيحي) يذهب إلى كهنة الهيكل وكتبة التلمود ويصالحهم!، فهذا ما لا أفهمه؟.

على الأقل أقول: إن الإسلام لا يصالح إسرائيل والعروبة كذلك والمسلمون ومن ثم العرب لا يصالحون إسرائيل. يمكن لأنظمتهم أن تفعل، أما الأمة فلا.

من هنا فإن النخبة العربية، وأنا أسأل فيما أتكلم إلى نماذج منهم رجالا ونساء، أيها الفقيه أو القانوني أو الشاعر أو القاص أو الرسام أو الموسيقي أو المخرج السينمائي، كيف ستكتب؟ وماذا ستكتب؟ بماذا ستبشر؟ ما هي قضيتك؟ هل القضية هي أن تدجن أمتك على هذا الذي يجري؟ أو القضية هي أن تحصن أمتك من آثار ما يجري؟.

في إيماننا أن ا لله سبحانه وتعالى يصطفي الناس أشخاصاً وجماعات وأجيالاً وأن شخصاً أو جماعة أو جيلاً إذا فشلوا في مسيرة وقضية الإصطفاء يستبدل ا لله بهم غيرهم من المصطفين. واذا أراد هذا البديل أن يكون مصطفى فينبغي ان يقوم بواجبه في تحصين هذه الأمة. نحن لا نزال بخير إذ أننا أكثر عدداً وأقوى مدداً وأكثر ثروة ولكننا نحتاج فقط الى أن نستعيد ثقتنا بأنفسنا.

والمنازلة بيننا وبين عدونا في معادلة الفانتوم والميراج والمدفع ١٥٥ والدبابة أقول إننا فشلنا فيها والآن اسرائيل دولة نووية ونحن لا نملك شيئاً من هذا السلاح الجديد، نحن نملك ونستطيع أن نحصن أنفسنا. والشعار الذي تحمله أنظمتنا هو أننا نسعى إلى السلام في حين أن الإسرائيليين لا يسعون إلى

السلام وانما يسعون إلى التطبيع وإلى أن يدخلوا في نسـيج حياتنـا ويشـاركوننا كل شيء، من هنا فإن الإنتصار قائم على تفريغ الصيغ التي يزمع إنشاؤها مـن مضمون التطبيع. وكنت أعتقد وأمدح الشعب المصري لناحية فشـل سياسية التطبيع بالنسبة إليه إذ إنه كان يقال لي إن حجم التبادل مع مصر لا يتجـاوز الـ٦ مليون دولار في السنة وقد فوجئت بعدما تبين لي أن حجم التبادل يصـل الى مئات الملايين من الدولارات على رغم أن هذا المجتمع له تقاليده.

ولذلك لا آمـن أن تـترك المسـائل على سـجيتها ومـن غـير تصدٍ لانـه حينذاك يكون الإنتصار الصهيوني شاملاً وكاملاً.

والسؤال الكبير لا يوجه في هذه المرحلة، ومن الآن إلى عقد أو عقديـن من السنين، إلى الأنظمة، وإنما يوجه إلى نخبة الأمة:

ما موقفك أيتها النخبة مما يجري؟.

أعتقد مخلصاً أن الموقف الواجب هـو التصـدي وعـدم الإستسـلام لأي شيء، وعدم مشروعية أي تزيين وشرعنة لما يجري، ولما يتضمنه ما يجري وهو هدف التطبيع في كل حقل بدءاً من المسألة الثقافية.

وقد دهشت حينما اطلعت في المدة الأخيرة ورأيت بعض الشواهد عن مطلوبية تغيير مناهج التعليم وتعديل مناهج التاريخ والجغرافيا والدين والإعلام.

وأقول: إن هذا فجور، ومن يتكلم بهذه اللغة يكون فـاقداً لكـل حيـاء، وكرامة. فقبل فترة كنت أقرأ بحثاً يتعلق بهذه الأمور، وعرض فيـه للمشـروع الإسرائيلي، نعرفه جميعاً، ولكن رؤية الشـيء على الخريطـة والأشياء مسـماة بأسمائها تزيد المرء وعياً للمشروع الإسرائيلي لنـا عربـاً ومسـلمين ومسـيحيين القائم على التفتيت العرقي والمذهبي والديني، وهو مشروع يعمل له، وقد نرى

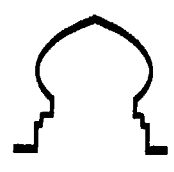
بوادره قبل نهاية هذا القرن، ولعل بعض نذره تجري الآن في العراق والسودان وشمال افريقيا، هذه حقيقة ولا أستطيع أن استبعد شيئاً ما دام ان الغرب تخلى عن كل أخلاقياته وقيمه وأصبح مسيَّراً بهذا العقل الصهيوني في سبيل الحصول على مزيد من المال والقوة الإقتصادية ويستبيح في سبيل ذلك كل شيء: النفط والسوق.

وعلى هذا الأساس قد يكون لنا غداً مشاريع دويلات هنا في لبنان أو في سوريا أو العراق تحت شعار حقوق الإنسان، وقد بدأ الأكراد يعملون لذلك، والمنطقة كلها مرشحة لأن تتفتت إلى دويلات عرقية وعنصرية ومذهبية وكل دويلة في داخلها عنصر أو مذهب يقلقها لتبقى قلعة واحدة صامدة هي قلعة التلمود في فلسطين.

وهنا أقول إن هذا الأمر يجب أن تتصدى له الأمة من خلال نخبتها ومن خلال مؤسسات مجتمعاتها الأهلية وبعد ذلك أنا واثق أن دور الأنظمة سيأتي وسيعافينا ا لله مما بنا من دون التورط في أي شيء، فأنا لا أتهم أحداً بالخيانة ولا بالعمالة بل أقول إن هناك ضرورة هي نتيجة معادلة الضعف التي تتسم بها الأنظمة.

ولا أنسى أخيراً ان أذكر بالنقص الكبير الذي مهد لكثير مما أصابنا وهو فقدان مجتمعاتنا للحريات والحقوق الديموقراطية وهو إحدى الثغرات الكبرى في بنيتنا وتكويننا، وهذا نقص ليس في أنظمتنا وحدها، وإنما في تكوينات مجتمعاتنا الأهلية نفسه، وأنا أقول بأخوّة وأبوّة: إن كل أحزابنا السياسية قومية وإسلامية تفتقد في تكوينها الداخلي وأوضاعها التنظيمية إلى أي صيغة من صيغ الديمقراطية وكلها نماذج مصغرة لأنظمتنا، ونحن نفتقد في مجتمعاتنا الوطنية هذه الضرورة لكل حياة كريمة وقادرة على التصدي لما

يواجهها من أخطار. ونموذج أنور السادات الذي تحكّم بإرادة شعب كبير عريق مجنّد يعد ٥٠ مليون إنسان ومن ورائه أمة بكاملها، وينجز المشروع الذي أراد إنجازه هو أكبر مثل على ما يمكن ان يؤدي إليه غياب الديموقراطية والحريات العامة المضبوطة والمسؤولة وليس كما نمارسها في بعض الحالات في لبنان في شكل يجعلها تنقلب إلى فوضى غير مسؤولة.



هذا مشروعي

لمواجهة التطبيع

ومن لديه البديل فليتقدم

المقابلة التي أجرتها مجلة "البلاد" اللبنانية ، العدد (١٨٥) بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٧ ، مع سماحة الإمام الشيخ شمس الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

❋ دارت آخر أطروحة لكم حول المهادنة بين الأنظمة وقوى المجتمع الأهلي. فهل تتفضلون بإيضاحها؟.

أطروحتنا عمّا نسمي "الهدنة العامة داخل الأمة" ليست مطلقة، أنا لا أدعو إلى المهادنة بين الأنظمة العربية باعتبارها هدفاً بذاته وإنما باعتبارها مفردة من مفردات مركب متكامل لمواجهة المرحلة التي بدأت معالمها تتضح. عنيت مرحلة انتصار المشروع الصهيوني ومواجهة آثار هذا الإنتصار وفي مقدمتها ما يسمى التطبيع، وهو ترجمة الإنتصار السياسي العسكري للمؤسسة الصهيونية إلى واقع حياتي يتشخص في العلاقات السلمية الطبيعية مع المحيط العربي ومع المحيط الإسلامي بشرايين متنوعة السياسة أقلها شأناً ما قيست بالإقتصاد وبالثقافة وبالعلاقات الإنسانية.

إن مفرد التهادن أو الهدنة مع الأنظمة هي مفردة ذات ثلاث شعب هي باختصار: دعوة إلى مهادنة بين نظام ونظام؛ وإلى مهادنة بين القوى السياسية في المجتمع بين النظام؛ ودعوة إلى مهادنة بين القوى السياسية في المجتمع.

ما سميناه سلاماً عاماً أو هدنة عامة ربما البعض يقول مصالحة نحن لا نتشبث بمصطلح مصالحة. ربما بعض الحالات لا يمكن فيها المصالحة ولكن بالتأكيد تمكن فيها المهادنة. يمكن معاملة المشاكل فيما بيننا بنظام الأولويات، ليس بنظام الإطلاقية، بلحاظ المأزق الذي وصلت إليه الأمة بعد الإنتصار

الإسرائيلي.

❁ ما هي دوافع هذه الدعوة؟!.

السؤال الأساسي الذي يمكن أن يطرح، لماذا؟...

نحن نقول ببساطة: في الأربعين أو الخمسين سنة الماضية بعد تحديد النظام العربي لنفسه ويمكن أن نقول بعد تحديد النظام الشرق أوسطي لنفسه إذا أدخلنا في الحسبان التغير الإيراني الكبير بالثورة الإسلامية وإذا أدخلنا بالحسبان التغير التركي الذي خلق العهد الموجود. هذا النظام الشرق أوسطي منذ خمسين سنة إلى الآن خاض نوعين من الصراعات: صراع مع الخارج، في المشرق كان الصراع مع العدو الإسرائيلي بالدرجة الأولى طيلة ما يقارب نصف القرن. وذلك بعد التخلص من الإستعمار وبقاياه. إذا غضضنا النظر عن بقايا المعركة مع الإستعمار خيضت ضد الوجود الإنكليزي في مصر في الخمسينات بعد ثورة عبد الناصر وضد الوجود الفرنسي في الشمال الإفريقي. الملفت أن الكل خاضوا هذا الصراع بكفاءة نسبية وبإدارة قد لا تكون نموذجية ولكن كانت تتمتع بحد أدنى من الكفاءة والفعالية واستفادت من تقلبات الوضع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. هذا أحد النوعين من الصراع.

النوع الآخر هو الصراع ضد الذات، الذي تمظهر في ثلاثة مظاهر هي: صراع الأنظمة ضد بعضها البعض، وهذا نلاحظه في العالم العربي بجناحيه. لا يكاد يوجد نظام عربي واحد في المشرق أو الشمال الافريقي لم يخض صراعاً ضد نظام آخر أو أكثر. ومن دون أن نطيل نترك ذلك لذاكرة المجلة والقارئ.

هذا الصراع خيض بشراسة كبيرة على مستوى الخطاب السياسي الذي كان يصل إلى حد التخوين والخطاب التعبوي الذي كان يصل إلى حد

محاولة إثارة المجتمع ضد حكامه وضد دولته وخيض أيضاً على مستوى الجيوش وأجهزة الأمن.

ويبدو لي حتى الآن أننا لم نتخلص من جميع ذيوله. نجد مشكلة في حلايب ونجد المشكلة المخيفة الجديدة بين اليمنيين، وبعض المشكلات التي لا تزال منطقة الشمال الإفريقي حبلى بها.

وجه آخر من وجوه هذا الصراع هو صراع القوى السياسية داخل المجتمع ضد النظام ولا أكاد أجد نظاماً عربياً على مدى الأربعين سنة الماضية لم يدخل في صراعات تصل إلى نزع الشرعية التي تخول القتل الجسدي أو القتل السياسي بين أكثر القوى السياسية في كل مجتمع وبين أنظمتها. لا أفرق في ذلك بين أنظمة ملكية وأنظمة جمهورية وأنظمة ليبرالية وأنظمة راديكالية، وأنظمة محافظة وأنظمة تقدمية. أظن أن الأرشيف موجود في ذاكرتنا كلنا ولا يكاد يوجد تكوين أو تنظيم سياسي إلا وخاض صراعاً ضد نظامه بهدف الإستحواذ وقلب النظام أو إقلاق النظام أو ما أشبه ذلك. على مستوى الخطاب السياسي الذي يصل إلى حد التخوين ونزع الشرعية. وعلى مستوى الخطاب التعبوي الذي ساهم في تقسيم المجتمع وفرز المجتمع وإعدام كل القواسم المشتركة بين فئات المجتمع. ووصل في كثير من الحالات إلى مستوى المواجهة المسلحة وإلى مستوى الإغتيالات. وفي بعض الحالات إلى مواجهة حالات العصيان.

هذا وجه ثان لهذه المعضلة.

الوجه الثالث هو صراع القوى السياسية داخل المجتمع الأهلي. القوى داخل الخط القومي وداخل الخط الإسلامي وداخل الخط الوطني وفيما بين هذه الخطوط صراعات قومية ـ إسلامية وإسلامية ــ وطنية ووطنية ــ قومية

وصراعات إسلامية - إسلامية وقومية - قومية ووطنية - وطنية. أيضاً على مستوى الخطاب السياسي يصل إلى حد التخوين والإتهام بالعمالة للأجنبي. على مستوى الخطاب التعبوي يصل إلى حد التجريد الكامل من أية قيمة أخلاقية للخصم والمواجهة الملحة.

نأتي لنفحص هذه الظاهرة من زاوية أخرى، هل يمكن أن نجد نظاماً أو جماعة سياسية لم تستخدم الشعار القومي أو الإسلامي؟ الكل يستعملون الشعارات نفسها ويحاربون خصومهم بالشعارات نفسها. سؤال آخر: هل يمكن أن نجد تنظيماً سياسياً أو إسلامياً أو قومياً أو وطنياً دخل في صراع مع الأنظمة لحسابه الخاص؟ ...

أنا أدّعي انه لا يوجد في الأرشيف السياسي وفي الواقع المعاصر أي تنظيم قومي أو إسلامي أو وطني دخل في صراع مع أي نظام لحسابه الخاص وإنما كان دائماً يدخل في صراع لحساب نظام آخر. يلتمس مرتكزات داخل دولة ذلك النظام العدو ويوظفها. يعني ذلك أن الكل خونة والكل منحرفون والكل خونة متخلفون، الظاهرة هذه واقع العالم العربي طيلة ما يقرب من أربعة عقود كانت كذلك. نحن، ما عدا الجزائر، إلى الخمسينات تخلصنا من الإستعمار، بصيغته القديمة. دخلنا وكل العالم الثالث في صراع مع الإستعمار بصيغته الجديدة. هذه المسألة ستبقى مفتوحة، لكن منذ ذلك الحين انفتحت أبواب جهنم علينا من داخلنا في ما أسميه حرب الداخل. أو كما حدث في السنوات العشر الماضية على صعيد إسلامي وبعد ذلك على صعد وطنية.

بدأت معركتنا مع المشروع الصهيوني ومع المؤسسة الصهيونية في فلسطين. نحن نخوض حرب الداخل فيما بيننا ونواجه الخارج بهذه الحالة. طيلة هذه السنوات الأربعين. أكثر الثروة العربية استهلك في هذه المواجهة مع

الخصم الإسرائيلي ومع الداخل. النتيجة كانت هي. غزة ـ أريحا. وأنا أعتبرها ذات دلالة رمزية. رمز يلخص كل حصيلة العمل العربي القومي الإسلامي الوطني. بهذا الشعار، شعار غزة ـ أريحا، الآن نواجه المرحلة الجديدة.

أنا من دون أقنعة أقول: إننا هُزمنا. مسألة أن الأمة هزمت أو لم تهزم باعتقادي أن الأمة لم تهزم لكن الأمة لم تنتصر. الآن لا أحد يقول أن الأمة منتصرة. الأمة لم تحارب، فهي مهزومة بالمعنى الواقعي، بالمعنى النظري، اقول أنا ما حاربت فأنت ما هزمتني. لكن قطعاً الأمة غير منتصرة. أما التعبير عن الأمة الموجود فيها الأنظمة والقوى السياسية، من غير فرق بين وطني وقومي وإسلامي، هؤلاء هزموا وعليهم أن يعترفوا أنهم هزموا...

أنا أطرح سؤالاً على الأمة وعلى الأنظمة وعلى قوى المجتمع الأهلي كلها: الآن نسمع شعار أننا مهزومين ونتابع المعركة، خصوصاً القوى السياسية، أقول كيف؟... بأية أدوات وبأية أساليب؟...

أقدّر أنه إذا استأنفنا المرحلة الجديدة للمعركة على هذه الأرضية فالأفضل أن لا نخوض المعركة ابداً. إن اطروحة المهادنة موجودة ضمن هذا المشروع. هل نريد أن نواجه كأمة الآن؟. أنا لا أتحدث عن الأنظمة، أنا أقول الأنظمة محكومة بالضرورات. **أنا شخصياً لا انتمي إلى الأنظمة، أنا أنتمي إلى الأمة ولست محكوما بضرورات الأنظمة أنا محكوم بخيارات الأمة.** أنا أريد أن أواجه لكن أريد أن أهيئ بشروطي. أنا أشبه بالقيادة التي تريد أن تغير شروطها الميدانية. أنا لا أستطيع أن أحارب على أرض مملوءة بالألغام، أنا لا أستطيع ان أحارب وخطوط مواصلاتي مقطوعة، أو يمكن أن تقطع، أنا لا أستطيع أن أحارب بذخيرة فاسدة، لا أستطيع أن أحارب بجيش مهزوم من الداخل قبل أن تصدر له أوامر بالمواجهة، أنا أريد أن أهيئ ميداني وأدواتي.

من دون هذا الشرط يكون خداعاً كبيراً القول إنه توجد كفاءة للمواجهة من دون إقامة حالة سلام داخلي. على الأقل أن نكتشف الخطأ ونقول لا، لسنا على خطأ لكي نخضع المسألة للأولويات. هل الأوْلى أن أسقط النظام الفلاني؟. هل الأوْلى أن أضايق النظام الفلاني؟. هل الأوْلى أن آخذ خمسين عنصراً أو كادراً من الحزب الفلاني؟. هل الأوْلى ان أتولى أنا رئاسة الحكومة في بلدي بدل الحزب الفلاني؟. أو الأوْلى أن أجعل مشكلتي ذات قيمة ثانوية وأنخرط في المشروع العام؟.

أقول لا يوجد شيء أقدس وأولى وأكثر حرمة عند ا لله سبحانه وتعالى من مواجهة هذا الخطر. كل الشروط الأخرى ثانوية. كل المطالب الأخرى ثانوية كلها ... فإذا جاء من يقول لك من قبيل طرح الشعارات: إن الطريق إلى القدس يمر على رقبة حزب ا لله أو الطريق إلى القدس يمر على رقبة الإسلاميين أو يمر على رقبة القوميين أو الملك فلان أو الرئيس فلان أو الأمير فلان.. أنا أطلب أن نتحاسب. لا أستطيع أن أبيع نفسي للشعار ولا أن أخدع الناس وأقول لهم اتبعوا هذا الشعار.

علي بن ابي طالب (ع) أقدس الناس بعد رسول ا لله ايضاً قتل بشعار قرآني. قتل بشعار: لا حكم إلاّ لله...

موضوع الشعار يجب أن ننتهي منه. من يزعم أن هذه الأطروحة خطأ، أنا لا أزعم أنها مقدسة، أنا رجل من رجال هذه الأمة علي جزء من المسؤولية لخوض معركة، أريد أن أهيئ شروطي المناسبة، هل هناك بديل؟ ارشدوني إلى البديل، أي شخص يقول لا فليرشدني إلى البديل. أنا اعرف أن من عوقب، عوقب لأنه موال لنظام من جنس النظام الذي يحاربه. غالباً كل الأنظمة متشابهة فلماذا استهلاك الذات. هذه خلفية الموضوع. يعني أنا لست

طوباوياً ولا أقول إن الصلح خير. هكذا.. لا، الصلح خيرٌ بشروطه.

منطق الطريق إلى القدس يمر من بيروت ومـن جنوبه، أصحاب شعار الطريق إلى فلسطين يمر من جونية وقعوا اتفاق غزة ـ أريحا. اذاً تبين أن طريق القدس لا يمر من جونية. تبين أنه يمر بالكعبة. تبين أنه يمر من الصلاة. هذا المنطق الذي يقود إلى هذه النتيجة لا أستطيع أن اسمح بأن يسود. أنا احاربه.

❁ ماذا لو بدأت الأنظمة بالتضييق على الحريات وفاءً بالتزاماتها؟ ألا تتحول وجهة الصراع نحو الأنظمة؟ وما دور الديموقراطية في منع هذا التحول؟.

هذه الأطروحة التي أقدمها ليست عملاً وعظياً بل عمل تعبوي سياسي ثقافي تغييري. هذا عمل يحتاج إلى شغل ميداني. انا آمل ان تأصيل هذه الأطروحة وجعلها مسلمة في عالمنا العربي سيدخل تغييراً سياسياً في عقل الأنظمة هذا أولاً.

ثانياً: من جملة ما جاء في السؤال، ماذا عن الديموقراطية؟.

طبعاً المفردة الثانية هي العمل على المزيد من الحريات الديمقراطية ولا أحب تعبير حقوق الإنسان. في مفاهيمنا الإسلامية العربية الإنسان يكون محترماً. لأن حقوق الإنسان بالمفهوم الغربي لا نستطيع أن نلتزم بها ولا أستطيع أن أُسلّم بالأطروحة الأميركية التي تحارب كل الدنيا باسم حقوق الإنسان.

لنتكلم عن المزيد من الديموقراطية. لأن أحد أسباب ضعف الأنظمة وعزلتها عن الأمة وشعوبها هو ضعف الديموقراطية. ماذا لو أن الأنظمة استمرت بسياسات القمع؟.. اعتمادي ليس على الأنظمة. إذا استطعت أن

أتعاون معها سأتعاون معها. وإذا لم أستطع المطلوب من الأنظمة أن تأمن مني.

أحد دوافع هذه الأطروحة هو أن الأمة، أي المسلم العادي، العربي العادي، لم يدخل في المعركة، حُيِّد . قيل له نحن نحارب بالنيابة عنك. انت استرح ونحن نأتيك بالإنتصار. لكن اطعنا. مشروعي يدعو الإنسان العادي لأن ينخرط في معركته. ليس المطلوب أن يمنع النظام الثلاجة الإسرائيلية من الوصول الينا. المطلوب أن لا يشتري الفلاح الثلاجة الإسرائيلية.

ما هو حاصل الآن هو ان نظام المقاطعة العربية لـ "اسرائيل" الذي أطالب باستمراره. لا أحد يستطيع أن يكون وصياً علينا ويجبرنا أن نشتري سلعاً لا نريد شراءها أو سلعاً لا نريد بيعها. لكن الآن لا يوجد ثلاجات إسرائيلية على الظاهر في الأسواق العربية لا لأن الناس لا تريدها، لأن الأنظمة تمنع ذلك. وهذه نقطة الخطر ونقطة الضعف. غداً إذا غلبت الأنظمة تأتي الثلاجة الإسرائيلية والناس غير محصنين وسوف نشتريها. المطلوب أن ينخرط في المعركة المستهلك بالذات. هذا لا يمس الأنظمة.

يجوز أني افكر تفكيراً ساذجاً، ربما.. لكن هذا فهمي وهذا الفهم ليس مبنياً على أساس سياسي. أنا لست منظراً سياسياً، أنا فقيه. وهذا مبني على فهم فقهي، عندي عليه آيات وروايات وسنة وكتاب، أنا أرى المسألة من زاوية ما نسميه السياسة الشرعية. ليس عملي أن أنظم نظريات أو مسلكيات سياسية. أفهم الأمور من زاوية كوني فقيهاً. الذي كان يحدث طيلة الأربعين سنة الماضية غلط فقهي. يعني أنا أحاكم فقهياً الإنقلاب الفلاني. حرب الحزب الفلاني مع الحزب الفلاني. حرب الحزب للنظام الفلاني. حرب النظام الفلاني للنظام الفلاني. فقهياً هذه محرمات ـ قتل نفس محترمة، هتك لحرمة الأمة، هدر لطاقات الأمة من دون مبرر شرعي.

من يقول لا، قد أكون مسروراً بتلك اللا. لكن أنا لا أريـد أن أحـايد، أنا موجود على ساحة لست محـايداً فيهـا. أنـا "فارقـة معـي" أن يـأتي التطبيـع الإسرائيلي او لا يأتي. أنا لست محايداً بالنسبة لهـذه القضيـة، أنـا منحـاز. هـل توجد نظرية بديلـة؟.. خبرونـا.. ولكـن علـى أسـاس فقهـي.. أمـا علـى أسـاس دعاوى كما سمعنا دعاوى من كل الأحزاب العربية والقومية والأنظمة.. كلهـا مع بعضها وضد بعضها... ليس لدي فقط رؤية نظرية، اني أحكم منطقيـاً، أن هذا خطأ. عندي تجربة أربعين سنة وجيلين، الجيل الذي خـاض معركتنـا مـع الإستعمار القديم استهلك وانتجنا جيلاً جديـداً مـن الرجـال والنسـاء والأبنيـة والثروات والدبابات والطائرات واستهلك. والآن يمكـن أن نسـتهلك ونخسـر بقية ثروتنا.

ما هو البديل لهذه الأطروحة؟.. أنا أدعو إلى متحد قومي إسلامي، أدعو إلى اندماج الإسلاميين بـالقوميين واندمـاج القوميـين بالإسـلاميين وأدعـو إلى الهدنة العامة وإعادة ترتيب أولويات الأمة في المعركة.

غداً تفتح سفارة إسرائيلية في هذه العاصمة العربية أو تلك مثل السـفارة المفتوحة الآن في القاهرة. هذا أبسط أبسط انجازات الإسرائيليين. هـذا أبسـط ما يكون. الإنجاز الخطر هو الإنجاز الآخر هذا كيف يحال دونه؟

❁ التجربة الواقعيــة للعلاقـات بـين الأنظمـة وبينهـا وبـين القـوى السياسية وبين القوى السياسية ذاتها أو صلتنا إلى هذه النتيجة التي كان احد مفرداتها اتفاق غـزة ـ أريحـا. هـل تـرون أن الجميـع سـيعتبر بهـذه التجربة ونتيجتها مما يجعل اطروحتكم ممكنة التحقيق؟.

هذا أحد الحوافز الحوافـز علـى صياغـة هـذه الأطروحـة وبلورتهـا. أمـا الحافز الأول فهو عدم اليأس. أنا اعتبر ان ا لله سبحانه وتعالى الذي قال لعيسى

(ع): ﴿إذ قال ا لله يا عيسى إنّي مُتوَفّيكَ ورافِعُك إليَّ ومُطَهِّرُك...﴾ وهذه المقولة تصدق على الرسول الأكرم (ص). أنا أعتبر برحمة ا لله وبأن ا لله تعالى لم يرفع نظره عن هذه الأمة. هذا الإعتبار إيماني. أنا لا أشعر بالهزيمة، انا، الأمة، معركتي خاضها الآخرون ولست في مقام تخوين، أنا لا أتهم أحداً بالخيانة، لكن أتهم بقصر النظر، أتهم بعدم الحكمة، عدم الدراية. إنتصر العدو على أسلوب العمل الذي استخدم. أما انا شخصياً فلا أشعر بالهزيمة. أنا موجود في مجتمع أو في دولة أو في عالم عربي مهزوم نعم. لأن الهزيمة واقع ويتحرك أما الأعين. أنا اعتقد بروح ا لله واعتقد اعتقاداً موضوعياً وليس مجرد اعتقاد غيبي تجريدي، هو أن المعركة لم تنته.

والحافز الآخر، الحافز التاريخي، ويمكن أن يقال في المصطلح الفلسفي هذا حافز غير تاريخي، هذا حافز من خارج الزمن، اني أؤمن بنص ا لله تعالى وبروح ا لله. يأتي بعض المنظرين العرب ليقولوا هذا من خارج التاريخ خارج الزمن التاريخي. عندي حافز آخر من باب هذا الزمن التاريخي. أعتقد ان الكل الآن هم في حالة مراجعة، الأنظمة الخاضعة للضرورات والأمة المتحركة بالخيارات لكن الأمة لا تزال في نسبة عالية من السبات. هذه الصدمة أتأمل أن تدفعها لإعادة النظر. علينا ان نعمل. أنا لا أقول إني اعتمد على حسن ذكاء وفطنة الجميع. يوجد فطنون ويوجد غافلون. أتأمل أن توجد الهزيمة حالة اليقظة وتشكل نوعاً من إرادة التعايش. هذا ما سميته المهادنة والآن نلاحظ بعض المظاهر ومنها خفة التوتر في الخطاب السياسي والتعبوي. نلاحظ بدء حالة حوار مباركة وان كانت لا تزال تحتل تشنجات صعبة بين الخط الإسلامي والخط القومي. نلاحظ أن التيارات الوطنية المحضة، والتجربة الساداتية أطلقتها إلى أقصى مدى، لكن نلاحظ الآن لهجة الأسف التي اعتقد

بأنها صادقة لإنفراد عرفات في التوقيع وخرق التضامن العربـي. هـذه بدايـات وإني اتوجه من خلالكم إلى الانتلجنسيا العربية وكل الكوادر الثقافية العربيـة، في كل الحقول الدينيـة والسياسية والثقافيـة والفنيـة، ان لا يسـاهموا في خلـق قناعات عند الإنسان العادي تنسجم مع الهزيمة. الـذي اخشـاه هـو مـا يصـدر عن بعض المثقفين ويهـدف إلى قلـب خيـارات الأمـة الى ضـرورات. يذهـب بخيارات الأمة ويجعل الأمة تقنع بأنها مضطرة أو أنها مغلوبة على نفسها.

الآن وظيفة الخطاب السياسي والتعبوي أن يسمي الحقائق كما هي. أنا لا أطلب الخداع والأوهام. أنا لا أطلب ان يتكلم حاكم عربي عن الصـاروخ القاهر ووالظافر ويبرز مثل المجرم صدام حسين ويحكـي عـن صـاروخ العبـاس والحسين وقد استوردهما مـن السـوفيات. لا هـذا الخـداع ولا تثبيـط الهمـم. أقول إن هذا الخطاب الذي كان موجهاً ضد النظـام الفلانـي أو ضـد الحـزب الفلاني فليوجـه ضـد الإسـرائيلي لمصلحـة إعـادة بنـاء البنيـة النفسية والسـوية النفسية والروحية للإنسان العربي. ليكون في ذاته، قيمـة دفاعيـة نوعيـة وليـس مجرد رقم في مئة وخمسين مليون عربي.

من المفـردات الـتي أطـالب بهـا أن يدخـل مشـروع مقاومـة التطبيـع في تصميم لعب الأطفال، في الكتب التي تؤلف حتى لأطفال الروضة الأولى.

❁ إن هذه الأطروحة تستدعي الكـلام علـى مصالحـة المجتمـع مـع نفسه. إذ هنالك أديان ومذاهب وإيديولوجيـات كثـيرة في كـل مجتمـع، بماذا تنصحون؟ وما هو دور الديموقراطية في ذلك؟.

إن مسألة الأقليات هي من العلل المزمنة وهي علة بدأت عندنا منذ الربع الأخير من عمر الدولة العثمانية وانتقل هذا المخلوق الشرير إلى الدول الوطنية. ونما ولا يزال ينمو حتى الآن. هذه المشكلة شكلت في الماضي احدى الثغرات

التي نفذ منها الإستعمار القديم. وتشكل إحدى مرتكزات النفوذ الغربي. وخاصة بعد انطلاق الدولة القطرية. مشكلة الأقليات، مشكلة النصارى وتطبيق حاكمية المسلمين وحاكمية الإسلام والحقوق السياسية والإنسانية للمواطن غير المسلم.

أعتقد أن هذه المشكلة هي عندي فقهياً محلولة. أنا أعتبر أنه في المجتمع السياسي الحديث وفي الدولة الحديثة لا توجد مشكلة المواطن المسيحي. غير المسلم، في المجتمع المسلم، يتمتع بكامل الحقوق السياسية من دون تحفظات إلا فيما يتعلق برئاسة الدولة ولنا لها تخريج معين، حينما ينضج المجتمع الفرنسي لقبول رئيس جمهورية مسلم، أنا أكون مسروراً بأن يكون رئيس جمهورية أية دولة عربية مسيحياً.

أما ما يعود إلى حكاية التعددية نواجه الآن مشكلة حية دامية في المجتمع المصري. نسبة المسيحيين إلى المسلمين في لبنان تقارب، بشيء من التسامح، نسبة المسيحيين للمسلمين في المجتمع المصري. لا أستطيع ان أغمض عيني عن ثمانية ملايين قبطي. لا يمكن الغاءهم او القفز فوقهم. ولا يمكن اعتبارهم مواطنين درجة ثانية. أنا لا ألتزم بالتعددية. لأن لفظ هذا المصطلح في لبنان له مدلول اكثر من ثقافي. له مدلول سياسي تنظيمي. باعتقادي ان هذا المفهوم في لبنان يختبئ وراءه مشروع لا مركزية. مشروع دولة فيدرالية أو كونفيدرالية. لذلك أنا لا استعمله ولا اقبل استعمال مصطلح تعددية لا في لبنان ولا في مصر ولا في أي مجتمع إسلامي مختلط أو خالص. أنا اقبل .بمجتمع متنوع، المجتمع اللبناني مجتمع متنوع. هذا التنوع يفرض نمطاً معيناً في النظام السياسي وفي مشروع الدولة وأنا التزم بكل مقتضيات التنوع من منطلق ان الوحدة السياسية للمجتمع هي المواطن وليس الطائفة.

وأعرف ان الإنطلاق من قاعدة التنـوع يسـمح ببنـاء موقـف وطـني في قضيتنـا المطروحـة قضيـة مواجهـة التطبيـع. أو في أي قضيـة وطنيـة أخـرى، بالعكس، تجاهل التنوع، زعم المسلمين اللبنانيين أو المصريين انهم كل شيء، يلغي أي إمكانية لتكويـن وبنـاء خطـاب سياسـي فـاعل ومتحـرك ومنتـج. ان شعار المجتمع المسيحي هـو أيضـاً يلغي لبنـان ويلغـي مصـر ويلغـي أي مجتمـع متنوع.

تجاهل كل طرف للآخر يلغي الإمكانية، كذلك حكاية التعددية تلغـي الإمكانية. إن الزعم بأننا بمجتمع سياسي واحد متضـامن متكـافل بشـكل دولـة واحدة. لكننا متعددون. هو تناقض.

ان مصطلح التعددية يستعمل في الغرب بغير الخلفية الـتي يسـتعمل فيهـا هنا. في الغرب يستعمل بمعنى التنوع، يعني انت موجود وأنا موجـود في هـذه الغرفة ومتماثلين ولكن لسنا متناقضين.

الآن أنا اقول انا لست نصرانياً والنصراني ليس مسلماً أنا لا استطيع ان أدخـل روح المسـجد في الكنيسـة. لا أستطيع إدخـــال خطـــابي مـــع ا لله في الكنيسة ولا خطاب الكنيسة في المسجد. كذلك اقول اريد مسلمين مخلصـين وأريد مسيحيين مخلصين واريد مجتمعاً مدنياً ودولة مدنية بلا دين. مكون من مسلمين مخلصين ومسيحيين مخلصين. هذا التنوع. اما التعدد فهو يعـني اننـا لا نلتقي، لا يوجد اطار يجمعنا سوى مجاورة المكـان. هـذا المصطلـح ليـس مجـرد مصطلح ادبي لغوي بـل يوجـد وراءه مضمـون سياسـي تنظيمـي للبنـان وأنـا ارفض هذا المضمون وأحاربه. أنا أقول يوجـد مجتمـع سياسـي واحـد ويوجـد مجتمع أهلي متنوع. يعني اللبناني أو المصري لديـه دينـان: ديـن ا لله الـذي هـو دين مسلم أو مسيحي ودينه السياسي الـذي هـو وطنـه. وهمـا يتعايشـان مـع

بعض المجتمعات الإسلامية غير الخالصة، المركبة. أما في المجتمعات الإسلامية الخالصة، حيث يوجد ٩٥٪ مسلمين. لا استطيع الغاء الخمسة وتسعين من اجل الخمسة في المئة.

❁ هذا التنوع في لبنان، هل يسمح بصياغه خطاب متكامل يؤسس لإمكانية مواجهة شاملة لمحاولات التطبيع؟

في تقديري نعم. بالشروط التي ذكرنا. لا أظن ان النظام الفلاني سيجر الشاعر الفلاني على ان ينظم قصيدة تجعل المواطن العادي يتخاذل.

❁ هنا تدخل قضية الحريات ...

لذلك نحن علينا ان نواجه هذه المهمة في داخلنا.

رئيس تحرير جريدة الشعب المصرية مثلاً حينما ينشئ خطاباً سياسياً أو تعبوياً أو عاطفياً في مقابل العدو الصهيوني قد يكون بمعنى من المعاني يخدم نظام حسني مبارك ولا يخلخله. نظام حسني مبارك بقدر ما فيه أشخاص معادون لـ "اسرائيل" بهذا المستوى. هذه شهادة للنظام وليست ضد النظام. نحن قلنا إن الأسلوب الأمني في مواجهة هذه التوترات هو الذي يزيد التوترات سوءاً.

الخطاب الثقافي والحالة النفسية لا تتواجه بأسلوب قمع أمني. توجد مشكلة اقتصادية لا تستطيعون مواجهتها. قل للناس كلاماً مفتوحاً. شارك الناس في عجزك قل لهم أنا عاجز ارشدوني. الناس لا يعلمون. يتهمونك بالقدرة وأنت تقمعهم. هذا هو الواقع يوجد خطأ وغباء في ادارة المسألة. الأنظمة ربما تتصرف بشكل لا يتناسب مع هذه الرؤية. أقول نعم. لكن أظل البحث عن اجوبة.

❁ لكم في موضوع الحـوار الإسـلامي المسـيحي دور بـارز، فـأين اصبح هذا الحوار؟.

أعتقـد أن أحـد أهـم مرتكـزات نجـاح المواجهـة هـو في إطـلاق حـوار إسـلامي مسـيحي نشـط ونظيـف. الحـوار هـو قبـول الآخـر. وقبـول الآخـر بشروطه كما هو وليس بشروطي لأنه اذا قبلته بشروطي مسخته. أي الغيت خصوصيته.

اعتقد ان الحوار هو احد مقاصد الشرع الكـبرى. ا لله سبحانه وتعـالى هو اعظم المحاورين. والقرآن الكريم هو التعبير الأكمل عن هذا الحوار. الأنبياء هم أعظم المحاورين. الأولياء هم اعظم المحـاورين. المؤمنـون الكبـار هـم اعظـم المحاورين. الحوار هو جوهر حياة الناس.

كيف نتصور انسـاناً بـلا حـوار ومجتمعـاً بـلا حـوار؟ في وضعنـا، نحـن انطلقنا من مقولة قبول الذات، ان نقبل انفسنا، هذه عملية المهادنة العامة. يعني عدم نبذ الذات وقبول الذات كما هـي، هـذه الـذات متنوعـة فهـي مسـلمون ومسـيحيون. المسـيحيون قليلـون لكـن موجـودون. لهـم عمـق لا نسـتطيع ان نغمص أعيننـا عنـه. هـؤلاء لا بـد ان نحـاورهم لأنهـم جـزء أساسـي. إذاً هـو ضرورة. ومن وجهة نظري ضرورة للمسلمين ولنـا أسـوة برسـول ا لله (ص) في هذا الشأن. نحن الآن قطعنا شوطاً كبـيراً في اعـداد المؤسسـة الحواريـة. أنـا اعمل من اجل انشاء الأمانة العامة وانجزنا الأمانة العامة للمسلمين وهي خلال اسبوع أو أسبوعين تبدأ عملها كمؤسسة. سننتقل إلى إنشاء المؤسسة اللبنانيـة التي هي فوق الطوائف. هي تلخص كل الموضوع وتدير العملية داخـل لبنـان وخارجه.

❁ تنبعـث اليـوم مصطلحـات ظاهرهـا جغـرافي وباطنهـا سياسـي

(مصطلح الشرق الأوسط مثلاً، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، اقتصاد الشرق الأوسط..) ماذا ترون من ابعاد لهذه الأطروحات؟.

أنا خائف، ولا أتخوف أو اتكهن، هذا المصطلح ليس جديداً، شرق اوسط، شرق أدنى هذه تعابير جيوبوليتيكية، تعبير جغرافي يحمل طموحاً سياسياً.وفي الماضي اخذت ترجمات سياسية: مشروع ايزنهاور مشروع حلف بغداد، وصيغ كثيرة.

الآن يوجد اعادة انتاج لهذه الأطروحة، لماذا؟ نحن بدأنا بمشروع عالم عربي، دولة عربية كبرى وبكل ما تقتضيه هذه الدولة، بما في ذلك نظام اقتصادي عربي ترجم على الورق باتفاقات ثنائية أو اكثر من ثنائية بين العرب. وملفات هذه الإتفاقات موجودة في الجامعة العربية. وفشل كل شيء وانكفأنا إلى الإقتصادات الوطنية او القطرية، الآن يطرح هذا المفهوم الجديد، ليس من أجل المنطقة وانما من اجل اعادة تركيب الساحة لقبول عضو جديد هو العضو الإسرائيلي.

وجعله، ليس واحداً من المجموعة فقط وانما قائداً للمجموعة. ويلخص الأطروحة برمتها لمصلحته. من هنا الخطر. الهزيمة تلخصت فعبرت عن نفسها، تعبيره الميداني السياسي، غزة واريحا، تعبيرها الإقتصادي هو هذا. وهو ما تجب محاربته. من اجل مشاريع اقتصادية وطنية رشيدة تصاحبها اعادة الحياة للإتفاقات العربية والإقليمية لإعادة بناء اقتصاد عربي.

❁ هناك اجماع على مخاطر ما يسمى بالنظام العالمي الجديد. فما هو رأيكم؟.

ان ما يسمى بنظام عالمي جديد اولاً لم يكتمل. انا عيني على اوروبا

الغربية وهي تتولد واعتقد مصلحة العالم الثالث ان تولد اوروبا قوية.

ثانياً: هذا النظام العالمي الجديد ليس الهاً. وليس قدراً لا مفر منه. هو حالة من هذه الحالات التي مرت على البشر نقرأ في التاريخ ان الأمبراطورية الرومانية لم يكن يحلم أي شعب بانتهائها لقد انتهت. تجربتنا الأخيرة بالنسبة للإتحاد السوفياتي، لست في حالة خوف من هذا الشيء الذي لا يقاوم. الأميركان ليسوا رب عمل. انا ادعو واعمل على صداقة الأميركيين والإتفاق معهم والتعاون معهم ولكن ليس على اساس انهم رب عمل. هم شركاؤنا في هذا العالم. نحن لنا شخصيتنا وهم لهم شخصيتهم. اما انهم رب عمل وأنا أُكيف نفسي حتى احصل على افضل الشروط فهذا غير مقبول على الإطلاق. انا ايضاً رب عمل والأميركي يجب ان يكيف نفسه من اجل افضل الشروط للشغل عندي. انا ايضاً سيد نفسي وسيد شعبي وسيد مصيري ولدي شخصيتي.

إني أعجب لهذا الإستهوال للنظام العالمي. أنا لا أنصح بأن يعتبر ما حدث هو نهاية التاريخ كما يقول فوكوياما. لا لم ينحسم شيء. وحضارات سابقة عديدة مرت في مثل هذه اللحظة التاريخية. الإنسان هو الحياة. والحياة تنتج مشاكل، وحلول. هي ليست حلاً واحداً والا لمات الناس، ا لله سبحانه وتعالى قال هذه الحقيقة القرآنية المخلدة ﴿**ولولا دَفْعُ ا للهِ الناسَ بعضَهُم بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوامِعُ..**﴾ حقيقة الدفع هذه هي حقيقة كونية. لذلك انا لا أرى ان هذا قدراً انتهى عنده كل تاريخ العالم. هذا النظام يريد ان يكون عالمياً وحتى الآن لم يصبح ما يريد. هذا ميتران وحكومته واقفان ضد الأطروحة الأميركية في مفاوضات الغات. خير ان شاء الله...

يجب أن لا يعتبر العرب انه خلق إله جديد ويجب ان يقفوا بالصف. اذا

كان لدى العرب حسن التدبير فانه لا ينقصهم شيء ليحققوا وجودهم، في هذا العالم: ثروتنا الخام موجودة، طاقاتنا البشرية موجودة ايضاً. لا ينقصنا الا حسن التدبير.

❁ هناك غليان ثقافي يلاحظ في كثرة الندوات والمحاضرات والمؤتمرات التي تقوم بمراجعة المرحلة السابقة. هل ترون في ذلك مقدمة لقيام مشروع نهضوي يخلف المشاريع السابقة؟.

المراجعة هي علامة صحة، ان ما يجري، اذاً كان كما وصفتم هو علامة صحة. هذا معناه ان هناك حالة صدمة وحالة نقد للذات وهذه علامة صحة. عادة في الأزمات التي تصيب قوميات كبرى. حضارات كبرى. يوجد نوعان من ردود الفعل. تارة توجد حالة من قبيل استجابة المجتمع الإيراني للإسلام بعد الفتح مثلاً، حيث حصل اندماج في المشروع الإسلامي. حضارة انتهت ودخلت في رحم حضارة جديدة. وتارة تحدث حالة مراجعة. هنا المراجعة النقدية تارة تنتج تنظير الإستسلام، أي لا يكون الإستسلام نتيجة السقوط بل نستسلم لأننا قانعون. وتارة تنتج مشروع مقاومة. هذا الغليان يجب ان يقاد بطريقة لا تنتج تبرير الواقع وانما تنتج مشروع مقاومة عقلانياً وغير عجول، لأن احدى نكبات العالم العربي (وهذه نقطة أحب دائماً أن أسلط عليها الضوء) ناجمة عن ان كل قيادة عربية جاءت في الأربعين سنة الماضية، جاءت وفي عزمها ان تنتج المشروع القومي بنفسها.

الإسلاميون ايضاً هكذا: كل خمس اشخاص أسسوا حزباً يريدون ان ينجزوا انتصار الإسلام وحدهم وبحياتهم لكي يحكموا ويصبحوا "امراء مؤمنين" ويدخلوا الجنة في الآخرة، النتيجة كانت حرق المراحل، والقفز عليها، المشروع القومي او الإسلامي لا يختصر بحياة نظام أو حاكم هذا

مشروع امة يمكن ان نتحدث عن اختصارة في حياة جيل. وربما جيل لا يكفي. انا انصح بتبني التجربة الصهيونية بأكثر تفاصيلها. المشروع الصهيوني اقتضى ثلاثة أو أربعة أجيال، وانجز نفسه لانه لم يعتمد لا حرق مراحل ولا تجاوز مراحل ولا قفز على مراحل. و لم يجعل مهمة أي شخص أو أي مجموعة او أي عهد ان ينجز المشروع. المهمة كانت ان يسجل خطوة في المشروع.

يجب ان توجه حالة الغليان لا لتبرير الواقع وانما لإنتاج مشروع مقاومة بشروطه الموضوعية ومع الإنفتاح على التجربة والخطأ.

❁ كان هناك مشروعان للنهضة: احدهما يتبنى توطين عوامل التحديث في نسق القيم الإسلامي وآخر يدعو الى تبني كل ما هو غربي فكيف تتصورون المشروع النهضوي الجديد للتحديث مع الحفاظ على الهوية؟.

أتساءل هل المهم الآن هو البحث عن مشروع نهضوي في المطلق لا يأخذ بالإعتبار المأزق الخطير الذي تمر به الأمة او أن المهم هو تكوين مشروع نهضوي يرتكز على وينطلق من مشروع مقاومة يحمي انجاز الحاضر ويدرأ الخطر عن المستقبل الدائم ويبقي ابواب المستقبل مفتوحة لإستعادة زمام المبادة واستعادة الدور.

اننا لا نزال حتى الآن نتداول مشكلة اساسية في مسألة النهضة منذ أيام الأفغاني ومحمد عبده وهي قضية المرجع في المشروع النهضوي هل المرجع هو الإسلام؟ أي إسلام؟ هل هو إسلام الصيغة السلفية التي انتجت الحركة الوهابية واخواتها، او هو إسلام الطرق الصوفية او هو هذا الإسلام المعاش الذي عليه سائر المسلمين والذي يمثله علماء الدين والمساجد والمعاهد

والمدارس الدينية، او ان المرجع هو الغرب بمضامينه كافة كما عبر عن ذلك احد ابرز دعاة هذا الإتجاه وهو طه حسين في كتابه مستقبل الثقافة في مصر. وهو اتجاه كون لنفسه غلبة على الحياة الفكرية والسياسية في العالم العربي على مدى عقود من السنين ولا تزال له حتى الآن سطوة في حياتنا الفكرية والسياسية.

او ان المرجع هو صيغة توفيقية تلفيقية من الإسلام وحضارة الغرب كما عبر عنه الشيخ محمد عبده ومدرسته وهي صيغة يغلب عليها -في الحقيقة- اعتماد مرجعية الغرب لأنها تبنت كثيراً من مفردات الفكر الغربي في السياسة والإجتماع وبحثت لها عن مبررات في الإسلام.

ان هذه المشكلة لا تزال حية حتى الآن وقد ادت إلى انقسام في الأمة لذلك لا نزال نتحدث عن خط اسلامي وخط قومي ولذلك اضطررت الى مواجهة هذه الثنائية بمشروع المتحد القومي الإسلامي.

إن المرجع في مشروع النهضة هو الإسلام لا غير فإسلامنا مرجعنا في كل الحقول، كل ما يكون مضمون الإنسان والمجتمع عقله وتشريعه وقيمه لأخلاقية ومشاعره وباختصار ثقافته، لا بد ان يكون المرجع فيه هو الإسلام لا غير ولكن هذا لا يعني مطلقاً الإنغلاق على مرجعيات أخرى.

إن المرجع في كل حضارة ليس واحداً في كل شيء، اعني في كل مكونات حضارة، بل ان علينا ان نميز بين مرجعية ما هو ثابت في تكوين الإنسان والمجتمع وهو ما يكون (الشخصية) وبالتعبير القرآني الصبغة، وبين مرجعية ما هو متغير، ومرجعية كل مشروع نهضوي تتكون من كلا الأمرين.

وانطلاقاً من هذا فإن مرجعية الإسلام لا تتنافى مع اقتباس كل ما يرجع الى العلم والتنظيم وكل ما اسميه في الفقه (التدابير) لقد درج الفقهاء والباحثون على اعتبار كثير من الأمور موضوعات شرعية لأحكام شرعية بينما هي في الحقيقة ليست كذلك انها موضوعات تستوعبها الشريعة وتسبغ عليها الشرعية.

ان هذه القضايا والأمور هي (المتغير في تكوين الحضارة) وهي مجال التلاقح والتفاعل في حوار الحضارات. اننا كم لا نجد أي مبرر لزج البعد الغيبي من الدين (الإسلام) في قضية العلم (اكتشاف العالم الموضوعي) كذلك لا نجد مبرراً للجمود على النص السياسي (المسمى نصاً فقهياً دينياً) في تنظيم الدولة والمجتمع كما عبر عنه ابو الحسن الماوردي مثلاً أو للبحث عن صيغة تستمر في ثناياها صيغة دولة الإمام المعصوم (ع) مع ان الكتاب والسنة يتضمنان مشروع ولاية الأمة على نفسها في تنظيم الدولة والمجتمع بعد عصر الغيبة الكبرى للإمام المعصوم عجل ا لله فرجه.

هناك أشياء تتداول في نطاق هذه المشكلة لا نرى معنى لزج الإسلام فيها من قبيل هل استعمل طائرة ميغ أو ميراج أو انتج طائرتي الخاصة، هذا ليس حكماً شرعياً هذا من التدبير، القول ان المرجعية هي الإسلام لا ينفي ان ثمة مرجعية اخرى من غير ما يكوّن "الصبغة" ان الثقافة امرٌ خاص والعلم والتنظيم امر كوني او عالمي، وفي مقابل هذه الدعوة دعوى الليبراليين والعلمانيين بان المرجع هو الغرب، ان هذا لا ينبغي ان ينفي مرجعية الإسلام في تكوين الذات والشخصية (الصبغة).

لا خلاص إلا برؤية موضوعية شاملة ومتكاملة، الرؤية الموضوعية التي استخدمها رسول ا لله صلى ا لله عليه وآله في المدينة حينما هاجر وكون

مجتمعاً سياسياً متنوعاً أنشأ الدولة لهذ المجتمع واستوعب بالإسلام كل منجزات حضارة المجتمع الزراعي المديني (اليثربي) وما حوله من تأثيرات حضارية رومانية وإيرانية و لم ينبذ فيها إلا ما تعارض مع مكونات الشخصية الثقافية (الصبغة).

ان هذه الثنائية التي قسمت الأمة الى اسلاميين يسميهم خصومهم ظلاميين ورجعيين وضد التاريخ وخارج الزمن والى انصار الحداثة الذين يسميهم خصومهم مرتدين وكفرة وعملاء الغرب ومستلبين. وما يجب علينا تحقيقه الآن هو اعادة صياغة مشروع النهضة على اساس مشروع مقاومة للعدو الصهيوني الذي انتصر علينا.

❁ يرى بعض المفكرين ان التحديث قد انجز، ولكن لأنه تم خارج نسق القيم الإسلامية لم يفلح في انجاز تقدم حقيقي: لدنيا برلمانات حديثة لكنها لا تنتج مشاركة المجتمع، ولدينا جيوش حديثة لكنها لا تنجح في القتال.. فماذا ترون؟.

هذا كلام فيه جانب كبير من الصواب، انجزت نهضة، بنسبة عالية من شروط الغرب وشبه محدودة من شروطنا الذاتية، هذا الكلام صحيح، الآن نحن لسنا في الموقع نفسه الذي كنا فيه سنة ١٩٠٠م حتى على صعيد المعنى والمضمون الثقافي الخاص، أي المضمون الإسلامي لمجتمعاتنا ايضاً. نحن افضل مما كنا. المطلوب هو المزيد من عودة الذات للموجود، نحن الان انتجنا واقعاً يغلب عليه شرط الأخرين. من الفنادق ذات الخمس نجوم الى الجيوش والى بعض الإهتمامات في انظمتنا التعليمية.

لكن نحن لا ننطلق الآن من الصفر، نحن انجزنا بالمعنى والشكل انجازاً كبيراً وعلينا ان نحافظ عليه، في المضمون، الثنائية الموجودة حالياً والتي كانت

موجودة يجب ان نخرج منها لا يجوز ان يكون للأمة مرجعيتان، فالبعض يقول لا للحداثة إطلاقاً والبعض الآخر يقول نعم للحداثة، كلتا النظرتين خطأ الإسلام مرجع والمنجز الحديث ايضاً مرجع بالمعنى الذي ذكرناه في السؤال السابق في حقل التشريع، في حقل بناء المعنى لا يوجد مرجعية غير الإسلام. في حقل بناء الإنسان لا يوجد مرجعية غير الإسلام. من صلاة الصبح الى زي المرأة، اما في ما يتعلق بالمبنى. فالإسلام لا يقول ان الميغ احسن او الفانتوم أحسن، في الإسلام لا يوجد رياضيات حديثة، فيزياء حديثة وهندسة حديثة، لدينا آثار مهمة موجودة في الحمراء بالاندلس لكن هذه تنتمي الى عصرها. لماذا حصر المسلم والعربي بين خيارين: اما ان مرجعه في الإسلام او في الحداثة؟.

هذا تبسيط للأمور، انا لا أفهم الآن موقف الإسلاميين من الديموقراطية. لماذا يرفضون الديمقراطية؟ لأن اسمها ديموقراطية، سموها شورى ... مجرد حكاية انها مصطلحات غربية، طوروا الديموقراطية بما يتناسب مع كون مرجعيتنا في بناء الباطن، في بناء الداخل في بناء العلاقات، هي الإسلام، ليس كل ديموقراطية يجب ان تشرع احكاماً شرعية، لكن الديمقراطية هي افضل وسيلة -خارج صيغة العصمة- لتداول السلطة. هي افضل وسيلة للتوصل لقوانين تدبيرية في صياغة المجتمع وفي ادارة ثروة المجتمع، في صياغة سياسات تعليمية وسياسات تعميرية.

لو جاءت حكومة النبي صلى الله عليه وآله الآن فسوف تستقرأ الواقع وتنتفع بكل ما يتنافى مع (الصبغة) من تدابير، القول بان علينا ان يرفض الديموقراطية لماذا؟ هل نذهب إلى (أهل الحل والعقد)؟ من هم اهل الحل والعقد هل هم مجموعة وجهاء ومتنفذين وسياسيين محترفين؟ كلا، الأمة هي

اهل الحل والعقد. هذه ولية نفسها وهي تختار.

اذا اراد الإسلامي الآن ان ينظم الجيش. لا يذهب الى نظريات خالد ابن الوليد التي قاد بها معركة اليرموك يستعين بنظريات الخبير الألماني والخبير الإنكليزي، ويدرس حروب نابليون، هذا فن ، هذه تدابير، المهم ان تأكل طعاماً ليس فيه خمراً وليس فيه ميتة. اما كيفية الطبخ فهذا ليس حكماً شرعياً هذا تدبير.

❁ الحركات السياسية التي اتخذت من الإسلام دليلاً لها هل استطاعت ان تعبر عن الإسلام الأصيل من خلال تجاربها سواء مواجهة الأنظمة كما في مصر والجزائر ام في اقامة دولة (افغانستان مثلاً)؟.

بالنسبة لهذا السؤال الأمثلة الواردة فيه خطأ، الحركات الإسلامية في مصر تشكل جواباً فاشلاً على مشروع التحدي. الحركة الإسلامية الجزائرية بدل ان تنتصر جعلت الإسلام في مواجهة المجتمع والمصريون يسيرون باتجاه وضع الإسلام في مواجهة المجتمع. بدل ان يدخل المجتمع في الإسلام. جعلنا الإسلام من خلال طريقة سعينا للإستيلاء على السلطة، جعلناه مشروعاً ضد المجتمع، الآن في الجزائر، الشعب يرى في الإسلام حالة مواجهة، في مصر الشيء نفسه لنبرك الإدعاءات الجوفاء. لو ان الشعب الجزائري ملتزم بالمشروع كما يطرحه القسم الذي خلق المشكلة من جبهة الإنقاذ. اكيد لا نظام بوضياف استطاع ان يواجه ولا النظام القائم فعلاً.

ان نظام ما بعد بن جديد انما هو مستمر لأن الإسلام المدعي جعل في مواجهة الشعب الجزائري وليس في مواجهة النظام الجزائري. الكلام قد يكون موضع احتجاج كبير لكم أنا أُصر عليه، الخطأ في ادارة العملية، بعيداً عن ان صياغة المشروع كانت حكيمة ام لا. ولكن ادارته كانت قطعاً ادارة فاسدة،

ادارة فاشلة. ادارة خطأ ولذلك نتجت حالة المطاردة والكر والفر في مصر وحالة النكد الموجودة في الجزائر.

اما افغانستان، افغانستان مأساة. الإسلام فيها حارب السوفيات بالأميركان، قادة الحركات الإسلامية كانوا يذهبون الى البيت الأبيض ويجتمعون مع الرئيس الأميركي، ايران ساعدتهم، المملكة السعودية ساعدتهم وباكستان الإسلامية ساعدتهم لكن في النهاية محطتهم كانت واشنطن.

الآن ولاسباب فيها اميركان وفيها اسلام، انسحب السوفيات، اين نظام الإسلاميين في افغانستان؟ السنة يتحاربون مع بعضهم البعض، الشيعة يتحاربون مع بعضهم البعض، والسنة والشيعة يتحاربون، جيش افغاني لا يوجد بالمعنى المألوف، الموجود اربعة او خمسة جيوش. جيوش حقيقية والحرب بينهم مستعرة. وكل المخلصين عاجزون عن اصلاح ذات البين. ادارة المسألة هي خطأ. الإسلام هو دين ودولة وهو دين الأنظمة القول بأن الأنظمة تحارب الإسلام، لا ادري. أنا اطلب فحص هذه المسألة ولا انفيها. كيف ندير العملية؟ .

الشعب الجزائري الحبيب والعزيز شعب نعرفه مسلماً مخلصاً صافياً. كله جبهة انقاذ، لكن قدم له الإسلام وأديرت العملية بنحو جعلت المشروع الإسلامي ليس في مقابل النظام، القول بأنه اذا ذهب النظام وحُيِّد الجيش نفسه نستطيع الإستيلاء. طبعاً تستطيعون، لكن هل الناس راضية. على الإسلاميين ان يعرفوا ان ايران ليست النموذج، ايران فلتة، إيران على تعبيري أنا، كانت جمهورية اسلامية أيام الشاه. لا أحد يحدث نفسه أنه قد يحدث في الجزائر ما حدث في إيران، جاء الإمام الخميني (قده) ومعه بعض المعاونين واصدار فتويين واربع خطب فهرب بختيار والشاه ركب طائرة وانتهى

الموضوع. لا. كان يوجد شعب ايراني كون جمهوريته الإسلامية ونحن نعرفها ونحن جزء منها لقد كان جمهورها وكوادرها وقياداتها ومالها وثقافتها وخطابها السياسي موجوداً.

كان هناك جمهورية كاملة بلا ملك، بلا رئيس، حكومتها كانت موجودة. كان يوجد قبعة على رأس ايران اسمه الشاه، الشعب الإيراني لم ينشئ ثقافة جديدة ولا انشأ نظاماً جديداً. نظامه هو نظام الشعب الإيراني الدستور هو الذي كان يعيش عليه الشعب الإيراني. هذه تجربة غير موجودة. كوادر الشعب الإيراني الدينية اشتغلت حوالي مئة سنة انتجت هذا الشعب الذي اقام جمهورية اسلامية و لم يقيموا له جمهورية اسلامية. الشعب الإيراني صنع لنفسه جمهورية.

هل الإسلاميون المصريون هم التعبير عن الخمسين مليون مصري. لو كانوا كذلك، لكانوا هم الخميني، لكن لأنهم ليسوا تعبيراً عن الخمسين مليون مصري ليسوا الخميني. هم تحالف احزاب يريد ان يفرض فهمه للإسلام بقوة على الشعب المصري. الشعب المصري يمنعه إيمانه من ان يلعنهم ويسبهم ولكن يحيد نفسه: يقول ان المعركة هي بينهم وبين نظام حسني مبارك.

الشعب الإيراني لم يقل لا دخل لي. عندما دخل الإمام الخميني (قده)، قال أنا من جماعة الخميني أو بالأحرى الخميني من جماعتي.

القضية الإسلامية في العالم الإسلامي المعاصر تدار خطأ ولذلك انتجت جزائر وانتجت مصر وانتجت هنا ضاحية جنوبية وانتجت افغانستان. التجربة الأفغانية كانت مرشحة لتكون اسلم تجربة. لأن الشعب الأفغاني ملفوع بالفعل بدافعين: دافع اسلامي ودافع وطني رفض الحكم السوفياتي ورفض

مؤسساته. الآن ليس فقط افغانستان انتهت. افغانستان اصبحت خطراً على جيرانها.

واستمرار الإدارة نفسها لا يؤدي إلا إلى التمزق.. والتخوين والتكفير على المستويين القومي والإسلامي وتصبح الأنظمة كافرة وخائنة، والأمة كافرة وخائنة والأحزاب كافرة وخائنة، كل حزب بالنسبة للحزب الآخر كافر وخائن. و"إسرائيل" بتوراتها واجهت الكل وانتصرت. على كل الكفرة وعلى كل الخونة. المسألة مسألة مراجعة.



شمس الدين دعا الي مواجهة التطبيع:

الإنتفاضة تبقى النجمة المضيئة في الوضع القاتم *

دعا نائب رئيس المجلس الإسلامي الشسخ محمد مهدي شمس الدين الى مواجهة مشروع التطبيع في المنطقة، ورأر ضرورة اجراء مصالحات شاملة في اطار الإستعداد للتحولات التي ستطرأ بفعل "مفاوضات السلام"، ورحب بموقف الحكزمة اللبنانية من المبعدين الفلسطينيين، وأعطى اهمية للحوار الإسلامي المسيحي على مستوى لبنان والمنطقة والعالم، وأكد ان **"الكنائس المسيحية مدعوة الى عمل شيء ما في اطار مواجهة المشروع الصهيوني"**.

عقد الشيخ شمس الدين مؤتمراً صحافياً في مقر المجلس في تلة الخياط لمناسبة "يوم القدس العالمي"، وقال: اننا نستعيد من خلال قضية القدس قضية فلسطين برمتها وقضايا المسلمين لآن القضيتين تعتبران عنواناً في الظلم واختلالا في النظام العالمي.

مواجهة المشروع الصهيوني

وكرر دعوته الى تضامن عربي وإسلامي لمواجهة "المشروع الصهيوني". وقال: "تجري الان مفاوضات ثنائية ويراد ان تدري مفاوضات متعددة من اجل تثبيت اللاشرعية الإغتصاب الصهيوني وجعل النتائج تمر

---

* من المؤتمر الصحافي الذي عقده الشيخ شمس الدين في مقر المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في بيروت بمناسبة يوم القدس، في ١٩٩٣/٣/٢٢.

بواسطة شرايين الإقتصاد والحياة في المنطقة".

اضاف: اقترحنا التصدي من قبل الأمة لمشروع التطبيع الذي يراد فرضه على العرب والمسلمين رغما عنهم (...) وانا اعلم انه ليس من مسؤول عربي او مسلم يقبل راضيا هذا المشروع.

واستدرك: ان مشروع التطبيع يجب ان تتصدى له الأمة بالاسلوب المناسب وتبطله وتدحضه، ونكرر اقتراحنا لمناسبة يوم القدس العالمي لهذه السنة حيث ان مجرد الصراخ واطلاق الشعارات والحماس الأجوف في ادانة الصهيونية وفي التعبير عن شجبها لا يفيد(...) ولا بد من مواجهة كل ذلك بخطة عملية على مستوى الأمة، وهذه الخطة التي نعيد طرحها على جميع الثيئات السياسية والنقابية والدينية، ان تتشكل بمبادرات من قبل مؤسسات الرأي العام في العالم العربي والإسلامي(...) خصوصاً ان المشروع التطبيعي يجب ان تتصدى له الأمة لا من موقع المغالبة والمعارضة مع الأنظمة كلا. يجب ان يتم من خلال التعاون مع الحكومات ، هذا مشروع لا تستطيع الحكومات ان تقوم به تستطيع الشعوب ان تقوم به وهو مبادرة سلمية انسانية تعبر عن حق الإنسان في الرفض والقبول.

وقف التناحر

وقال: لا نستطيع "مواجهة عدونا الأول وعدو الإنسانية الصهيونية العالمية ونحن على هذه الحال من التناحر الداخلي(...) والتناحر بين تيار وتيار".

ومن هنا، فان الضرورة تدعو الى متابعة مشروع المتحد القومي الإسلامي، المصالحة العامة داخل المجتمع وداخل الأمة، بين جميع قواها وتياراتها المصالحة العامة بين القوى السياسية في ما بينها، مهما حملت من

عقائد ومن ايديولوجيات، ومن روية سياسية، والمصالحة بين هذه القوى وبين الأنظمة الحاكمة، والمصالحة يجب ان تكون من الطرفين ايضا (...) الأنظمة الحاكمة يجب ان تتفهم واقع الحال، ويجب ان تعرف ان المجتمعات لا تدار بقول مطلق وبصورة مطلقة بالأساليب الأمنية فقط لا بد ان يدخل العنصر السياسي وعنصر الحوار بين كل نظام وبين شعبه ككل وبين قواعد هذا الشعب وقواه السياسية. المحنة التي تجتازها هذه الأمة على المستوى العربي وعلى المستوى الإسلامي العام لا تشبهها محنة في ما اعلم في التاريخ. الأمم ابتليت بنكبات، باعداء، ولكن لم يكونوا على مستوى عداوة الحركة الصهيونية للمسلمين وللعرب بشكل خاص.

واشار الى ما وصفه بانه "نقاط مشتعلة في عالمنا العربي والإسلامي بدءا من الجنوب والبقاع الغربي".

اضاف: لا اريد ان اقول إن اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم ومذاهبهم واديانهم وعقائدهم السياسية يواجهون المشروع الصهيوني بالوكالة عن العرب او بالوكالة عن المسلمين، يواجهونه بالوكالة عن انفسهم استجابة لعقيدتهم الإيمانية الإسلامية، وكذلك نتذكر اننا لا نملك إلا ان نفتخر وان نتذكر شهداؤنا، والحركة التي توتلد هذا الصمود حركة المقاومة بجميع فئاتها التي تحمل مشروع المقاومة والصمود ويكمله الأهالي في بيوتهم وقراهم (...) من الجنوب الى البوسنة والهرسك حيث يواجه المسلمون على ايدي حركة عنصرية تعيد إلى الأذها ابشع انواع النازية، يلاقي شعب البوسنة والهرسك ابشع انواع التنكيل ابادة الجنس والشعب بكامله.

وتطرق الى موضوع المبعدين الفلسطينيين وفشل مجلس الأمن الدولي في تنفيذ القرار ٧٩٩ (...) واشاد بموقف الحكومة اللبنانية وقال: هو موقف

الشعب اللبناني هو موقفنا جميعا. هذا الموقف الذي يكمل الموقف الفلسطيني وموقف هؤلاء المبعدين الذين نرى من خلالهم ايضاً الوجه الآخر لانتفاضة هذه الأمة في وجه المشروع الصهيوني وهو الإنتفاضة الفلسطينية داخل فلسطين، والتي نحذر أي جهة من الجهات ان تحاول تصفيتها او تطويقها، وقلنا ونكرر: لا نريد منكم للإنتفاضة شيئاً سوى ان تتركوها تتحرك وفقاً لمعطياتها الخاصة ومنطلقها الخاص.

وختم هذه الإنتفاضة هي النجمة المضيئة في هذا الواقع القاتم، والتي نريد ان تستمر وان يكون ما اقترحناه من اعادة تشكيل الأمة في هيئات لمجتمعاتها الأهلية في مواجهة مشروع التطبيع ومن اعادة تشكيل الأمة في اطار مصالحة عامة في اطار سلاح اهلي داخلي بين كل القوى يسمح لهذه الإنتفاضة ولجميع القوى الحية لمواجهة المشروع الصهيوني.



إستسلام الأنظمة العربية لا يلزم شعوبها
والحل الشامل والعادل لا يزال بعيداً *

رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان الشيخ محمد مهدي شمس الدين، شخصية روحية فكرية وسياسية متميزة وعلم عربي وإسلامي، والحديث مهه يكتسب اهمية بالغة في ذروة التطورات والمتغيرات التي تشهدها المنطقة، لأن الشيخ شمس الدين معروف بدقة تحليله لمجريات الأمور وسعة اطلاعه على خبايا وخفايا ما يدور في الداخل والخارج.

في غمرة هذه التطورات يأتي الحديث مع الشيخ شمس الدين ملقياً الضوء على آخر المستجدات محلياً واقيمياً مصحوباً بقراءة معمقة وموضوعية لسير الأحداث وللإستدلال والتنبه لنتائجها المستقبلية.

في ما يلي وقائع اللقاء الصريح والشامل الذي اجرته "السياسة" مع الشيخ شمس الدين والذي وضع فيه النقاط على حروف الأزمة السياسية داخلياً واقليمياً.

❁ لعب المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى دوراً مميزاً على صعيد وحدة لبنان، كيف تنظرون الى هذا الدور حالياً؟.

---

* من حديث لـ "السياسة" الكويتية، بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٦. أجرى الحوار في بيروت عمر البردان.

بسم الله الرحمن الرحيم، بالنسبة الى سؤالكم عن دور المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، فإنني ستطيع القول إن هذا المجلس لا يزال يعتبر أن إحدى أهم مسؤولياته هي تعميق هذه الوحدة وتطويرها بالوسائل كافة، وأنا أعبر بسعادة عن نجاحنا في مساعينا في هذا الشأن، ولكن لا نزال نشعر بالحاجة الى متابعة هذا المسعى، لأن الوحدة مهما رسخت تبقى معرضة للإهتزاز اذا لم تحصن باستمرار، هناك امور يمكن ان ينجزها الإنسان مرة واحدة وتستمر، وهناك امور تعتبر كالصحة الجسمية تحتاج الى عناية مستمرة، وحدة المواطنين في كل بلد معرضة لإستهدافات كثيرة خصوصا اذا كانت هذه الوحدة تمر في ظروف دقيقة كالتي يمر بها لبنان والمنطقة ولذلك فان وحدتنا تحتاج الى رعاية والى تعميق لتكون راسخة ولتشمل جميع وجوه الحياة في لبنان.

أنظر بثقة الى ما انجزناه حتى الأن واعتبر ان الوحدة الوطنية الآن هي افضل بكثير مما كانت عليه في الماضي، ولكنها لا تزال تحتاج كما قلت الى حراسة اكثر، ربما بالشكل قد تكون هذه الوحدة اكتملت ولكننا في المضمون لا نزال نشعر بالحاجة الى ترسيخها ولشموليتها لأنها مستهدفة والخطر عليها يأتي من جهتين:

أولاً، من جهة قصورنا نحن وما ارتكبناه من اخطاء تتصل بالحالات الطائفية والفئوية او الحزبية.

والخطر الأعظم يأتي من قبل العدو الإسرائيلي، الموقع الإستراتيجي المستهدف من اسرائيل داخل لبنان هو وحدته الوطنية قبل أي شيء آخر، من هنا فإننا نحتاج الى حراسة هذه الوحدة من اخطاء انفسنا ومن عمد عدونا.

الأوضاع الداخلية

❁ كيف تقيمون الأوضاع السياسية في البلاد على ضوء التطورات الراهنة؟.

نحن ننظر بإيجابية الى الأوضاع السياسية في الداخل، هناك اسباب كثيرة للشكوى السياسية، بالنسبة الى بعض الوضائع، كالذي حصل خلال الأسبوعين الماضيين في مجلس النواب بين الحكومة والنواب حول مشروع قانون الإعلام والذي احدث خضة سياسية داخلية. الوضع السياسي العام مقبول، لا شك اننا نحتاج الى استقرار سياسي اكثر كما قلت عن الوحدة ولكن نحن لا نعاني من ازمة سياسية داخلية بالمعنى المألوف، هناك ازمة عرضية ناجمة عن وجود بعض الجماعات والأشخاص ويغلب ان يكونوا اشخاصاً من اللبنانيين لهم ملاحظاتهم على الوضع القائم، اضافة الى من لا يزال يتحفظ على اتفاق الطائف، من يقولون انه اتفاق مرحلي وغير نهائي، الى من يقول انه اتفاق نهائي لكنه لم يطبق بحذافيره هذا الأمر موجود ونحن نصر دائماً عن اننا نتفهم اعتراضات المعترضين لا على اصل الوفاق الوطني وانما على بعض التفاصيل، وان كنا نعتبر ان اكثر هذه الإعتراضات هي اعتراضات غير موضوعية ناشئة اما عن سوء فهم وإما عن طموحات يعبر عنها بصورة غير مباشرة، الوضع السياسي مقبول ونأمل ان يكون اكثر استقرار ان شاء الله.

❁ هل انتم مطمئنون لمسار هذه الأوضاع في ظل هذه التطورات؟.

نعم نحن مطمئنون لإستمرار حال الإستقرار ونموه، بحيث اننا لا نتوقع

ان فئة معينة من اللبنانيين قد تخرج عن هذا المسار، نحن نتوقع ان الذين اشرنا اليهم في السؤال الذي سبق سيدخلون في مسيرة الوفاق الوطني وان قسما كبيراً منهم سيتوب الى حال الوفاق الوطني وليس ذلك ببعيد وباعتقادي انه خلال الأشهر القليلة المقبلة سنشعر حقيقة بتحسن ما يسمى بالاداء السياسي للجاهز الرسمي اللبناني وان تشهد الحياة السياسية استقراراً وحيوية اكثر.

الوضع الحكومي

❁ كيف تنظرون الى الوضع الحكومي العام، هل تعتقدون ان انجازات الحكومة جاءت على قدر الأمال التي علقت عليها؟.

الوضع الحكومي في شكل عام يبدو لي مستقراً. أما على صعيد الإنجازات فنحن نتكلم هنا من موقع المواطن وقد تكون هذه الإنجازات التي تمت او التي هي قيد التنفيذ كما تلاحظون من خلال ورش العمل القائمة في بيروت وبقية المناطق هي قصارى ما تستطيعه الحكومة، لكننا من موقع الناس نبقى نشعر بالنقص، ومن هنا فاننا نطمح الى المزيد ونلاحظ ان العمل اقل من الحاجات، الحكومة تعتبر ان هذه هي قدرتها، ربما لنا بعض المآخذ على الوضع الحكومي نتيجة لتقصير وربما لقصور بعض الوزارات في القيام بمهماتها، لاحظنا في المدة الأخيرة ان هناك أمرين:

أولا، هناك شكاوى كبيرة تتعلق بالسياسات المتبعة بقضية المهجرين.

ثانيا، هناك شكاوي تتعلق بعملية الإنماء المتوازن في جميع المناطق اللبنانية وقد وصلتنا شكاوى عدة من بعض المناطق اللبنانية انها غير ملحوظة حتى الآن كمنطقة عكار مثلاً، كذلك هناك شكاوى اخرى من سكان مناطق نائية في الهرمل والجنوب والبقاع، هذا الأمر يتصل بالرؤية الشمولية للمهمة

الإنمائية، يجب الا يقتصر الأمر على مواضيع معينة وتهمل مواضع اخرى من موقع الناس ما تم حتى الآن يستحق الثناء في ما يتعلق بانجازات البناء والإعمار، ولكن من مواقع اخر يوجد شعور بالحاجة الى المزيد من الجهد والى تصويب وترشيد العمل، لغاية الآن لا تزال تصلنا شكاوى من الرشوة، انا لم يستشرني احد من مرجعيات الحكومة او المجلس النيابي في التعيينات الإدارية الأخيرة، ولذلك فانني لا اتحمل اية مسؤولية عن عدم الكفاءة او عدم الأهلية في من تولوا مسؤوليات إدارية في هذه التعيينات، لا نزال لغاية الآن نلاحظ فساداً كبيراً في أجهزة الإدارة الرسمية حتى بعد تجديدها وهذا بطبيعة الحال ينعكس على كل الاداء الحكومي، وأنا استغرب ان الحكومة تريد ان تنجح ولكنها تأتي بأدوات لا تتناسب مع رغبتها في النجاح.

❁ كيف تقيمون لقائكم مع البطريرك صفير؟.

بالنسبة للقائنا مع جناب البطريرك صفير في الديمان فانه كان جيداً ومفيداً على مستوى التفهم والتفاهم بيننا وكذلك على مستوى النتائج الفورية والمتوقعة وسيسمع الرأي العام بعضاً من هذه النتائج التي اقيّمها تقييما ايجابياً والحمد لله، ونحن نأمل ان يستمر هذا التعاون بيننا وان نخضع كل القضايا التي هي موضع اشكال الى الدرس والبحث وألا نتبرع في اصدار الأحكام النهائية على الحالات أو المواقف وان تكون كل القضايا مطروحة للحوار، والثورة وان نتناول قضايا برؤية موضوعية صارمة والا ننطلق من رؤية ذاتية او فئوية وهذا امر اقدر ان جناب البطريرك صفير هو خير من يدركه ونأمل ان يستمر هذا التعاون وانا واثق من انه سيستمر في ما بيننا لما فيه خير لبنان استقراراً وازدهاراً.

قمة روحية

❁ هل هناك اتجاه لعقد قمة روحية اسلامية - مسيحية في الوقت القريب؟.

لا أرى ان الظرف يستدعي عقد قمة روحية في المدى المنظور، وكما قلنا خلال زيارتنا الى الديمان ان القمة الروحية ليست عملا سياسيا عاديا يقتصر فيه الحديث على مجرد الخطاب الإعلامي، لا بد ان تنعقد في امر اهم من ذلك، لا أرى ان ثمة ما يستوجب عقد هذه القمة في الوقت الحاضر لأنه لا توجد مشكلات جدية لنعالجها نعم قد نحتاج في المستقبل الى عقد اية قمة روحية لتثبيت بعض الإنجازات التي تتحقق، وآمل الا يحدث في البلاد ازمات تستدعي ان نعقد قمة روحية.

الوضع في الجنوب

❁ كيف تنظرون الى ما يجري في الجنوب على ضوء الإعتداءات الإسرائيلية الأخيرة؟.

التصعيد في الجنوب متوقع في اية لحظة، ونحن لم نطمئن الى التطمينات الأميركية التي اعلنت في المدة الأخيرة بعد التهديد الإسرائيلي وشكنا في جدية هذه التطمينات كان في محله لقد رأى الجميع كيف ان اسرائيل ارتكبت احدى اشنع واقبح جرائمها في دير الزهراني وقتلت النساء والأطفال مما اعاد إلى الذاكرة غاراتها على الأطفال في مدرسة، بحر البقر، في مصر وتاريخها الإجرامي حافل ومليء بشتى انواع الصور الإرهابية ويقترن بوجودها الشرير على ارض فلسطين. من هنا فان الوضع في الجنوب لن يكون احسن مما هو

وقد يكون اسوأ مما هو، في المرحلة الحالية الحاضرة لا اتوقع عدواناً واسعاً وكبيراً، قد تكون هناك اعتداءات تراوح بين القصف وبعض العمليات العسكرية من حجم جريمة دير الزهراني، لأن اسرائيل بحكم نشأتها اعتادت على الأعمال العدوانية وهي تعبر عن عدوانيتها بهذه الأساليب من جهة، ومن الجهة الأخرى هذه الإعتداءات هي خطابات سياسية لا تضمنها رسائل ورق، بل تضمنها قنابل تكتب بدم الأطفال والنساء الأبرياء والمدنيين، الهدف من وراء ذلك ان اسرائيل تريد ان تضغط على الإرادة السياسية اللبنانية وتطويعها لشروطها الإستسلامية في ما يتعلق بما تسميه اسرائيل ترتيبات امنية وتشكيل لجنة عسكرية منفصلة عن مسار المفاوضات هذا من جهة، اما من جهة ثانية فانها تريد ان تضعط على اللحمة بيننا وبين سورية لأجل استفراد كلينا، كما قلت الرسالة وصلت وجوابها هو انها مرفوضة، نحن نرفض الخضوع والإستسلام، إرادتنا السياسية ستبقى قوية بإذن الله وتلاحمنا وارتباطنا مع سورية في العملية التفاوضية سيترسخ اكثر مما هو الآن.

❁ هل تعتقدون ان هناك عقبات جدية لا تزال تعترض مسيرة السلم الأهلي؟ وهل ترون ان الدولة نجحت في تعزيز المصالحة الوطنية الشاملة؟.

لا توجد اية عقبات على الإطلاق، وأنا انوه بعد شكر الله سبحانه وتعالى بالوعي الذي يتمتع به الشعب اللبناني بجميع فئاته وانتماءاته بضرورة ترسيخ السلم الأهلي، ولا شك ان مؤسسات المجتمع الأهلي باتت اليوم اكثر وعيا وأمانة من مسؤولي الدولة اللبنانية، الشعب اللبناني افضل من دولته وافراده احسن من رجال هذه الدولة، ولذلك ثقتي نابعة من استمرار مسيرة السلم الأهلي والوحدة الوطنية وترسيخها في العقول والقلوب وفي الحياة

اليومية للناس، وهذه الثقة ناشئة من يقني باللبنانيين وليس من رشد المسؤولين، في هذه المسألة لو ترك الأمر لهؤلاء لعل بعضهم قذف بنا في فتن، ولكن وعي اللبنانيين ووعي قيادات المجتمع الأهلي وهنا انوه في شكل خاص بما اسميه المراكز القائدة للبنانيين، وهو المرجعيات الروحية المعظمة، التي لا تزال بحمد الله الحارس الأمين والقوي على هذه الوحدة وعلى مسيرة السلم الأهلي التي اتوقع لها المزيد من الإزدهار والشمولية.

الجبهة الداخلية

❁ هل تعتقد ان الجبهة الداخلية محصنة بما فيه الكفاية لمواجهة استحقاقات السلام المقبلة؟.

حتى الآن يبدو لي ان الجبهة الداخلية محصنة اما استحقاقات البلاء الآتي، وهذا البلاء نحن محصنون امام نتائجه ولكن هذه احدى النقاط الحرجة التي امل من الجميع ان يضعوا عينهم عليها لأنها قد تكون مثاراً لكثير من الإرتباكات والتوترات مما سيؤثر على المسيرة العامة للدولة والمجتمع نحو التكامل. من هنا طلبي للجميع في جسم الدولة من رؤساء وقادة وحكام ان يكونوا على وعي كامل بأخطار هذا البلاء الذي يسمونه سلاماً وتحصين البلاد من هذه الآثار، كي لا نقع في أخطاء تؤثر على الأمور الثابتة. مهمتنا الأولى هي المحافظة على بلادنا وجبهتنا الداخلية وعلى حركة التقدم التي ينجزها مشروع الدولة.

❁ ماذا تتوقعون لجولات وزير الخارجية الأميركية في المنطقة؟.

اتوقع لها الفشل لأن الوزير الأميركي جاء بأمر لا نقبله، وهو يعتبر ان الإنتصارات لسهلة التي حققتها دبلوماسيته والعدوانية الإسرائيلية والتحالف

بينهما، والنصر السهل الذي تحقق في المجال الفلسطيني ـ الإسرائيلي وفي المجال الأردني ـ الإسرائيلي يمكن ان يحرز انتصاراً سهلا ايضاً ونجاحاً بارزاً في سورية ولبنان، النجاح في هذين البلدين ليس سهلاً، ما يطالب به الرئيس حافظ الأسد، وما تطالب به الدولة اللبنانية يمثل الحد الأدنى للمطالب السورية ـ اللبنانية ولا يمكن الإنخفاض عنه قيد انملة وشروط واقتراحات اسرائيل التي ينقلها الوزير كريستوفر لا يمكن ان نقبل بها، كما ان التهديدات والضغوطات التي ينقلها لنا عن لسان الإسرائيليين كذلك لا يمكننا ولا بأي شرط ان نقبل بها، المقاومةالمسلمة ضد العدو الإسرائيلي ستستمر ولن نتراجع عنها الى ان يحصل تنفيذ القرار ٤٢٥ .

❁ ما هي برأيكم حظوظ النجاح للسلام الذي تسعى الولايات المتحدة لتسويقه في الشرق من اجل تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي؟.

الواقع انه ليس سلاماً بل انه عملية تكييف للوضع القائم، اسرائيل مسيطرة على هذا الوضع، وهذه السيطرة العسكرية العدوانية يراد لها ان تأخذ صفة قانونية، ما يجري من اتفاقات واعلانات على الورق ستنتهي الى النجاح، وسيوقع الجميع على اتفاقات، وسيتم صلح رسمي قانوني بين الدول والأنظمة ولكن لن يتحقق أي صلح فضلا عن انه لن يتحقق أي سلام بين الكيان الصهيوني وبين الأمة العربية والإسلامية، ولذلك ما يجري هو نتيجة لما اسميناه ضرورات الأنظمة وهذا لا يلزم الأمة لأن هذه الأخيرة لها خيارات وطنية صلبة. ولا يمكن لها ان تسلم بأن اسرائيل اصبحت في قلب العالم العربي. من هنا لا انظر بتفاؤل الى المستقبل من هذه الجهة، ما يجري في الشرق الأوسط ليس تسوية، التسوية هي ما يكون بين شريكين متخاصمين وكلاهما يريد ان

يأخذ اكثر من الآخر، في هذه الحال يمكن ان يقال ان تسوية معينة تمت بينهما بحيث يتنازل احد الطرفين عن جزء من حقه او يتم ما يسمى تنازلات متبادلة. اما في مقامنا فيوجد لص ويوجد صاحب الحق، بحيث ان الأول يريد ان يأخذ شهادة من الثاني بانه شريك.

لن نرضخ للضغوطات

❁ إلى أي مدى برأيكم يمكن للبنان وسورية الإستمرار في مواجهة الضغوطات الإسرائيلية ـ الأميركية من اجل ارغامهما على تقديم تنازلات في مفاوضات السلام؟.

يمكن انتظار خمسين سنة اخرى، التصدي للضغوطات الإسرائيلية والأميركية سيستمر سنوات، ولا يمكن لإسرائيل ان تحصل على ما تريد تحت لغة التهديد والوعيد، يمكن لحرب جديدة ان تقع ولا يمكن ان يحصل خضوع للشروط الإسرائيلية، ما تريده اسرائيل في التفاوض يمكن ان تخوض حربا من اجله، اما ان تفرض شروطها علينا سلما ونقبل بها فهذا غير وارد اطلاقا.

❁ هل ما زلتم على موقفكم بضرورة وقف المفاوضات مع اسرائيل الى ان تتوفر ظروف سياسية افضل؟.

نعم انا لا زلت على موقفي بأن هذه المفاوضات لن تؤدي الى خير، انا لم اتحدث عن وقف المفاوضات، بعد العدوان الذي وقع على مخيم التدريب في بعلبك واختطاف الأخ مصطفى الديراني والأعتداء الهمجي على الأطفال والنساء في دير الزهراني، طالبت بتعليق المفاوضات، كان لنا رأي في الماضي قبل ان تدخل الأنظمة العربية في المفاوضات نطالب من خلاله بتعليق ما يسمى بمساعي سلام، في حينه لخمس سنوات من دون الدخول في حرب

أملا منّا بأنه ستولد معطيات جديدة في المنطقة والعالم تجعل شروط العرب التفاوضية افضل وهذا لم يحدث وذهب العرب الى مدريد وهم الان في واشنطن، قلنا فلتعلق المفاوضات الى ان نرى الأسلوب التفاوضي للإسرائيليين على حقيقته وهل سيستمر المدفع والصاروخ وطائرة الفانتوم احد الوسائل التفاوضية عندهم ام لا؟ انا لا ازال على موقفي، الآن وبعد العدوان الأخير على دير الزهراني اعود وأقول بانه بات لزاما ان تعلق المفاوضات، وبالأمس حين جلس الرئيس الأسد مع الوزير كريستوفر قدم له الرئيس السوري جثث الأطفال ولسان حاله يقول له ايتها الولايات المتحدة الأميركية ايها الوسيط النشط، انظر ماذا فعل وكلاؤك الإسرائيليين معنا، هؤلاء الذين لا يتعاملون إلا بلغة القتل والإجرام، انا اقول ان امانة الرئيس الأسد لا بد انها لحظت هذه الجريمة الإسرائيلية وواجه بها الرسول الأميركي.

❁ ما هي برأيكم خلفيات وأبعاد الحملة الشعواء التي يتعرض لها المسلمون والعرب من جانب الإعلام الغربي؟.

الحقيقة ان هذا العدوان الإعلامي الثقافي الذي تمارسه الوسائل الإعلامية الغربية هو ليس عملاً اعلامياً، بل انه عمل سياسي دعائي مبرمج تقوده دوائر سياسية صهيونية غربية متأثرة بالنهج الصهيوني وهذه الحملة لها هدفان.

أولاً، تعزيز الموقف النفسي عند الإنسان العادي في الغرب سواء في الولايات المتحدة او في اوروبا ضد العرب والمسلمين لأجل ان يكون أي عمل عدواني تقوم به اسرائيل أو غيرها ويتغطى بالأمم المتحدة مبرراً عند الرأي العام العالمي.

ثانياً، ارهابنا والضغط علينا في هذه المفاوضات لنرضخ للشروط الإسرائيلية وللرؤية الأميركية المتحيزة، هذا امر متوقف، ولكن الإجابة عليه ان لا نطلب الرحمة والإنصاف، لأنه لا توجد رحمة ويوجد انصاف، في عالم

الدول والمجتمعات سؤال طلب الرحمة والإنصاف هو المساخر، علينـا ان نوفر الشروط الموضوعية الكافيـة لنصحح صورتنـا نحن في العـالم نتيجـة لتصحيح سلوكنا ولجعل خطابنا اكثر عقلانية وأكثر رشداً واكثر واقعيـة، وان نخـاطب النـاس بمـا تقتضيه عقولهـم وعلى قـدر عقولهـم وهـذه مسـؤولية حكوماتنـا ومؤسساتنا الإعلامية والثقافية.



ندوة

المجلس الثقافي للبنان الجنوبي

نظّمها: "المجلس الثقافي للبنان الجنوبي" في بيروت، بتاريخ ١٣/١٠/١٩٩٤

قراءة في أطروحة
ضرورات الأنظمة وخيارات الأمة*

❋ د. حسن جابر

إستهلالاً، أحيي المجلس الثقافي للبنان الجنوبي وأمينَه العام لتنظيمه هذه الندوة، الذي ينمُّ اختيارها عن حسٍّ وطني عميق، في وقت أوشكت الهزيمة أن تغيِّب الوعي العام فضلاً عن الخاص.

كما أشكر العلاّمة الشيخ محمد مهدي شمس الدين، الذي حمله القلق إلى محاولة تلمس مخرج للواقع الراهن فكانت أطروحة ضرورات الأنظمة وخيارات الأمة.

إبتداءً، وقبل المباشرة في القراءة، ينبغي عدم اعتبار التحليل التالي مع ما قد ينطوي عليه من نقد وربما نقض على أنه خدش في منزلة مبادرة الشيخ شمس الدين، خاصة وأنّ الأفكار التي تتضمنها لم يقدمها الشيخ على أنها ناجزةٌ ونهائيةٌ وإنما قدمها كمادة للنقاش والبلْورة، والندوة المعقودة اليوم، هي استجابة فعلية للرغبة التي أبداها صاحب الأطروحة، والتي نأمل أن ترفُد الموضوع بالأفكار والرؤى لكي يثري ويغتني.

والموضوع، الذي بين أيدينا متعدِّد الوجوه والإثارات، وعليه، فليس من

* نشرت في مجلة "المنطلق"، العدد ١١٠، شتاء ١٩٩٥، ص٢٢٩.

السهل معالجته لاعتبارين: لأنه أولاً مركب، كما يظهر للمتأمل في العنوان، من جملة عناصر، وثانياً لأنّ هذه العناصر لا تزال محل جدل ونقاش في أوساط المهتمين، فالبعض منها قد غشي فهمه التقادم، والبعض الآخر لم تقدم إسهامات جادة فيه. فمسائل الأمة والأنظمة وأشكال العلاقة والواقع السياسي الراهن كلها منخرطة في المشروع، ولا تستقيم القراءة للموضوع إلاّ إذا كان صاحب القراءة قد استقر على فهم محدد لها، ولو على مستوى التبني والإستعارة الإجتهاد والإبداع الشخصي.

إذاً، العنوان بذاته يفتح للمتأمل به آفاق التفكير في سلسلة كبيرة من القضايا والمسائل الحيوية، وهذا يفترض أن تكون المعالجة في فضاء هذا العنوان متناظراً مع قيمة ودقّة تلك المسائل. في هذا الإطار، كان ينبغي اتساق الرؤية المقدمة عن التطبيع مع النظرية التي يؤمن بها الشيخ حول ولاية الأمة على نفسها، غير أنّ المؤدي النهائي للأطروحة هو خلاف ذلك لاعتبارات أهمها:

١- **الإعتبار المنهجي:** مارس العلاّمة شمس الدين، في إطار عرضه للموضوع، عملية اختزال وتجاوز للعوامل التي كان لها الأثر الفعّال في إنتاج الواقع المعيوش واستحقاقاته، كما غيّب، في معالجته، ملامح الخط البياني، الذي بات كالخيط الأبيض من الفجر، يرسم صورة قائمة عن مستقبل العلاقة بين الأنظمة والأمة.

وما نخاله، يزيد من ضعف الأطروحة، أنّ ما يعتقده ضرورةً وحرجاً، اليوم، قد يتحول إلى ثابت استراتيجي لدى الأنظمة، تستند إليه في السعي لهضم ضرورات أكثر ألماً ومرارة وهكذا ....

إنّ هذا اللون من المعالجة، هو بتصوري، لا يعدو كونه قراءة معكوسة للواقع، ومعالجة غير مجدية لمظاهر اللهب بعيداً عن مصدر الإشتعال، والتبخر

بعيداً عن الحرارة التي تنتجها.

واسمحوا لي أن أنحت للمنهج المعتمد عنواناً يتوافق معه هو "منهج محاصرة المفاعيل والتداعيات"، وكلّنا يعلم أنّ الانسياق وراء المفاعيل ومتولّدات القضايا لا يجر إلاّ إلى الضياع.

وما يفاقم من خطورة المنهج، المشار إليه، هو الدعوة الصريحة إلى هدنة غير موقوتة، يوضحها الشيخ بعبارة "مفتوحة إلى مدى لا يعلمه إلاّ الله".

٢- إشكالية العلاقة بين السلطة والأمة: يوحي النص الذي بين أيدينا، بوجود كيانين مفصولين متباعدين جداً، كيان السلطة وكيان الأمة، وأنّ الأولى لا شأن لها بالثانية ولا العكس، كما أنّ الصِيَغْ التنظيمية وتشريعات القوانين ما هي إلاّ مجرد إجراءات قانونية تندرج في سياق العمل اليومي، الروتيني للسلطة، دون أن ينتج عنها، بالضرورة، مفاعيل تطال الأمة أو تستهدفها.

وقد يكون تصوّر الشيخ للعلاقة نابعاً من الواقع الراهن، والذي يمتد بجذوره ليتصل بالإرث الضخم الذي تنوء الأمة من ثقله وإيحاءاته، والذي تراكم بفعل توالي الخطأ والخطيئة منذ العصر الأموي حتى سقوط السلطنة العثمانية في نهاية الربع الأول من القرن الجاري، فعلاقة السلطة بالأمة لا تزال في جوهرها محكومة لصيغة الخلافة المبايعة بالإكراه -والأمة المطيعة بالنص-المدّعى-، أي لصيغة المجتمع المركب بصورة انضمامية لا انصهارية، بمعنى أن يكون للخلافة كيانها وللأمة شخصيتها، وكلٌ في فلك يسبحون.

مع العلم، أنّ المعركة التي تُخاض على امتداد العالَمين العربي والإسلامي، هي معركة الحريات، ليس لمجرد انتزاع الإعتراف بحق المواطن في

ممارسة دوره الطبيعي في الشأنين السياسي والإجتماعي، وإنما لتحديد هوية السلطة وآلية تشكلها وموقع الأمة ودورها في اختيار وتحدي دائرة حركة السلطة، والضوابط الدستورية التي ينبغي بلْورتَها حتى لا تجتاح السلطةُ الإطارَ المرسوم لها من قبل الأمة.

ولا شك أنّ معركة استعادة الأمة لدورها وبالتالي ترسيم حدود السلطة قد تفسد في الود قضية، لا بل هي من أخطر المعارك بنظر السلطات القائمة اليوم، وقد لا تسمح الأنظمة لقوى الضغط بممارسة دورها الطبيعي، وهذا يعني، لزوماً، مباشرة الأنظمة لعمليات القمع المنظم.

على ضوء هذا الواقع. تبرز أطروحة شمس الدين لتقول، بأنه في مرحلة ما بعد التسوية، على الأمة أن توقف كل محاولات استعادة الدور المسلوب، وهي لا تقول خلاف ذلك، لأنّ المصالحة أو المهادنة لا ترادفان في قاموس السلطات القائمة سوى القبول بالواقع الراهن، ومثال الجزائر شاخص أمامنا. والمسوّغ الفقهي -للعلاّمة- هو المزاحمة، وبالتالي تقديم ما هو الأهم على المهم، وما هو فوري وملح على الموسَّع، والمعيّن على المخيّر، وعليه يعتبر -الشيخ- أن محاربة التطبيع الذي هو مسؤولية الأمة بالدرجة الأولى يجب ألاّ يحدها حد أو يعيقها مانع، وبما أنّ محاربة الأنظمة سيفاقم من ضعف الواقع وربما سيدفع الأنظمة إلى المزيد من الضعف على المستوى الخارجي وبالتالي المزيد من التنازل، فلذلك لا بُد من المهادنة!.

هذه النتيجة التي توصَّل إليها العلاّمة شمس الدين مستندة إلى مقدمات لا تزال موضع أخذ ورد، خاصة تشخيص الأهم من المهم، فضلاً عن انعدام الضمانات من إمكانية التزام الأنظمة بتوجهات الأمة لمحاصرة التطبيع.

كما انّ هذه النتيجة، قد تعيدنا إلى الكلام، الذي سلف ذكره في

المنهج، من أنّ التسوية ليست في الواقع إلاّ تعبيراً عن فشل نموذج سلطة ما بعد مرحلة الاستقلال الوطني ، والذي اتسم بتفرد النخب السياسية في إدارة المجتمعات بعيداً عن إرادة الأمة، ليس لأنها -النخب- تتبنى سلوك الإقصاء والإبعاد (وقد تكون كذلك)، وإنما لاعتقادها بأنها الوحيدة التي تفقه الواقع وتملك الحلول، وأنّ كل ما عداها ليس جديراً بالمشاركة، بل هو جديرٌ بالتقليد والاتباع لقصوره وعجزه.

من هنا، قد يكون تحكيم موضوع محاربة التطبيع، مانعاً فعلياً من إحداث أي تحول أو تغيير على مستوى الحريات والحقوق السياسية، كما أنه، في الوقت عينه، يشك في إمكانية تناغم الأنظمة مع الشعوب في مسألة التطبيع، لأنّ الحكومات قد تواجه شعوبها بمنطق ضرورة الالتزام بالعهود والمواثيق، بحجة عدم المندوحة من الإكراهات القانونية.

ومع وجود الاحتمال، لا بل مع تصور رجاحته، تفقد أطروحة العلاّمة شمس الدين قيمتها الفقهية، إذ لا تتحصل معنا مسوّغات الاضطرار ولا التعين ولا التعيين ولا الفوتية التي هي كل العناوين التي يستند إليها الفقيه في عملية الترجيح، كما لا معنى لإعطاء الأنظمة ورقة عدم الرغبة في تغيير بنية الأنظمة، والإلتزام معها بإيقاف محاولات التغيير الديمقراطي، لأنا، ذلك في فقرة المنهج، وفي هذا السياق، لا أخال، أنّ المسألة تدور بين الهدنة والمصالحة أو الحرب، وإنما ينبغي ترك الوقائع والتوازنات ومجريات العمل السياسي لتحدد الخيارات، لا أن أعطي، الأنظمة، وبصورة مسبقة، ضمانات تحمي طغيانها، في الوقت الذي أحوط نفسي-كأمة- بسلسلة من الالتزامات قد، تقعدني عن أداء الدور وممارسة مهمات التغيير.

٣- القوى السياسية والديمقراطية: يحاول العلاّمة شمس الدين مساحلة

الحركات الإسلامية والقومية في مسألَتي الشورى والديمقراطية، مسجلاً على هذه الحركات الإشكالات نفسها التي تثيرها ضد الأنظمة، أي أنّ واقع الممارسة السياسية داخل البنية التنظيمية للقوى لا تختلف كثيراً عن واقع الممارسة بين السلطة والأمة[1]، وبالتالي لا يحق لهذه الحركات ادّعاء التغيير أو قيادة عمليته، لأنها نفسها بحاجة إلى ذلك.

هذه المسألة جديرة فعلاً بالبحث،لأنه سيتوقف علىمحاولات حلها رسم أفق المرحلة القادمة، ونحن إذ نثير، هذه القضية نوافق على تشخيص الشيخ لواقع القوى والأحزاب، بل نعتبر أنّ ذلك قد يشكّل مانعاً موضوعياً من إمكانيات التغيير المنشود، ذلك أنّ القوى المعارضة، وعلى ضوء واقعها، تعاني من أزمة علاقة وربما أزمة فهم لمستويات العلاقة، وهذه قد تكون نتاجاً للمناخ العام الذي تولدت منه، فإذا تبنينا المنهج البنيوي الإجتماعي في التحليل، فالاجتماع السياسي الذي سمته العامة الاستبداد لا ينتج إلاّ أشكالاً مشوهة من التشكيلات السياسية، قد تصل في أحسن حالاتها إلى مستوى الأداء الاستبدادي الرسمي، لكنها في معظم الأحيان تتخلف عنه وتقصر عن محاكاته.

وإذا كان العلاّمة السيد محمد حسين فضل الله، قد اتهم الإسلاميين باستعارة نمط السلوك السلطوي اليساري، فإني أضيف بأنّ الإثنين معاً، أي االإسلاميين واليساريين، منفعلين بإنموذج السلطة المستبدة في عالمنا العربي والإسلامي.

والمنهج الذي تقدّم، قد يمنع من تولد حركة معارضة عفوية من داخل

---

(١) "إن أحزابنا السياسية قومية وإسلامية تفتقد في تكوينها الداخلي وأوضاعها التنظيمية إلى أي صيغة من صيغ الديمقراطية وكلها نماذج مصغرة لأنظمتنا...".

الأمة على مستوى جماعات أو أفراد، لأنّ الجميع مصابون بعدوى المناخ، وقد أوافق محمد أركون هنا بأن الأمة ونتيجة لتعاقب حكومات الجور، باتت بحاجة إلى تربية خاصة على الحرية.

لكن هذا، لا يعني أن تنفض القيادات يدها من المسؤولية، وتحيلها إلى أزمة بنية، وبالتالي تسلم الأمور للأقدار، وإنما عليها البدء بعملية تربية واسعة، ليس على المستوى النظري وإنما في إطار الممارسة العملية.

وهنا، اسمحوا لي أن أسجل ملاحظة، قد تكون خلاصة تجربتي ومعرفتي بواقع الحركات والأحزاب في لبنان بصورة خاصة، وهي أنّ معظم نخب هذه القوى تتقن لعبة التغييب لفكرة تداول السلطة، والحجب للأفكار المعارضة، بل تكاد تنعدم موضوعات الشورى في مناهجها الثقافية إن كانت إسلامية، والديمقراطية إن كانت قومية أو ماركسية. وفي هذا الإطار لا يستطيع أحدٌ من القادة تبرئة نفسه حتى صاحب الأطروحة نفسه.

أكتفي بهذا القدر من المعالجة، عسايَ أن أكون قد قاربت المسائل المفصلية آملاً من قادة الرأي والمثقفين أن ينخرطوا في مهمة صياغة مشروع محاربة التطبيع وقبله ومعه وبعده مهام التغيير السياسي الذي به قد تستعيد الأمة إرادتها المسلوبة طوال قرون مديدة لتستأنف دورها الحضاري الذي به جعلها الله سبحانه وتعالى خير أمة أخرجت للناس. والحمد لله رب العالمين.



مداخلة
معالي الوزير الياس سابا

إن أهم ما يلفت نظر الإقتصادي في كلام سماحة العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين هو هذا العمق في فهم كنه مشروع "السلام" الإسرائيلي وفي وضع اليد على جوهر مشروع "التسوية" المطروح، أي في ابراز اهمية البعد الإقتصادي وأولويته في المفاوضات العربية الإسرائيلية الراهنة. وهو ما يرمز إليه سماحة العلامة بكلمة "تطبيع"، التي تختصر في رأيه لبّ المشروع الإسرائيلي في مرحلته الراهنة ومحوره الأساس.

وهذا الفهم للجانب الإقتصادي للمشروع مثير للإعجاب والدهشة وللتقدير. ذلك أن كثيرين من الإقتصاديين ورجال السياسة قصّروا في ادراك هذه العلاقة بين مشروع السلام الإسرائيلي والرغبة الإسرائيلية في الهيمنة على الإقتصادات العربية.

ونرانا، بكل تواضع واعجاب شديدين، نوافق سماحة العلامة على ما يراه في موضوع السلام الإسرائيلي وجوهره.

ولقد كان هذا رأينا منذ زمن بعيد، وتحديداً بعد حرب تشرين أول ١٩٧٣ مباشرة. وفي قناعتنا ان هذه الحرب فاجأت اسرائيل، وجعلتها تقتنع أن التفوق العسكري وإحتلال المزيد من الأراضي العربية غير كافيين لوحدهما لضمان أمن إسرائيل، وبأنه لا بدّ من مساندة التفوق العسكري

ودعمه عن طريق الهيمنـة الإقتصادية. فكـان مشروع "السـلام" الإسـرائيلي الـذي يرتكـز إلى مقايضـة الحـد الأدنـى مـن الأرض العربيـة المحتلـة في مقـابل الحصول على الحّد الأعلى من الهيمنة الإقتصاديـة، والـذي مـن متطلباتـه ربـط مصـالح الكيانـات الإقتصاديـة العربيـة المتفرقـة بالإقتصـاد الإسـرائيلي مباشـرة، وتفتيت الوطن العربي وشرذمته وخلق الفرقة والتنابذ والتناحر وحتـى الإقتتـال في داخله، وطمس الهوية العربية والقضاء عليها كلياً اذا أمكـن. وهكـذا، فـإن مسار التسوية التي نشهد اليوم لم يبدأ، في رأينا، مع مؤتمر مدريد، بل هو كـان قد بدأ في أعقاب حرب أوكتوبر ١٩٧٣ وكان أول نتاج له أتفاقيات كامب دايفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسـرائيلية. وكـان مقـدراً لـلأردن أن يكـون اللدولـة العربيـة الثانيـة لتوقيـع اتفاقيـة سـلام منفـردة مـع اسـرائيل. ولكـن خصوصيات النظام الأردنـي، وضروراتـه، لم تكـن لتسـمح بذلـك. فركّزت اسرائيل جهودها على لبنـان، لأن ظـروف الحـرب الأهليـة فيـه والإسـتحقاق الدستوري المتمثل بانتخاب رئيس جديد للجمهورية في صيف ١٩٨٢ الـذي جاء ليؤكد، في توقيته وفي شموله بيروت، علـى أن الهـدف الأساسي منـه هـو إقامة حكم متعاون مع اسرائيل وتوقيع اتفـاق سـلام منفـرد معهـا (إتفـاق ١٧ أيار- مايو - ١٩٨٣). ولكن الإتفاق لم يصمد، بل سقط.

فاستكان المشروع الإسرائيلي فترة من الزمـن، ليعـود فيطـل برأسـه مـن جديد عبر مؤتمر مـدريد، الذي ما كان ممكناً له أن ينعقد لولا تطورين بارزين: الأول على الصعد الدولي، وهـو المتمثـل بانهيـار الإتحـاد السـوفياتي ومعسـكر الدول الإشتراكية، والثاني، علـى الصعيـد الإقليمـي، المتمثـل باجتيـاح العـراق للكويت، وعاصفة الصحراء وما رافقها ونتج عنها من نتائج سلبية علـى كافـة الصعد العربية، وخاصة على الصعيد النفسي. والملاحظ أن مؤتمر مدريد ليـس

مؤتمراً دولياً كما قيل عنـه إلاّ بالإسـم فقـط، بينمـا الحقيقـة هـي أن الولايـات المتحدة ما زالت تلعب دور الوسيط الاوحد، وبشكل أكثر تفرداً من الماضي. كما أن المؤتمر لا يشـكل صحـوة مفاجئـة للضمـير العـالمي مـن أجـل الإلـتزام بقرارات الشرعية الدولية، بل هـو في الواقـع مدخـل إلى عمليـة إعـادة ترتيـب أوضاع المنطقة وإلى إقامة نظام بديل على أركام النظام العربي المتداعي، يكـون في خدمة النظام العالمي العتيد. وفي قناعتنـا أن اسـرائيل تمكنـت مـن أن تـزاوج بين مشروعها هي للسلام وبين مشروع إعادة ترتيب أوضاع المنطقـة، بحيـث يقوم نظام اقليمي جديد ـ تجري الإشارة إليه بالنظام الشرق أوسطي ـ يكـون في خدمـة مصـالح الـدول الصناعيـة في الدرجـة الأولى، وعلـى رأســها طبعـاً الولايات المتحدة الأميركية، وتشـكل إسـرائيل موقـع المركـز والقلـب ونقطـة الجذب الأولى فيه وضابط الإيقاع له. كذلك، فانه من غير الصحيح القول إن مؤتمر مدريد قد استند إلى مبدأ مقايضة الأرض مقـابل السـلام، كمـا قيـل لنـا يوم دعينا إليه.

فاتفاق أوسلود (وكذلك إتفاق وادي عربة) لم يُعِد الأرض العربيـة إلى أصحابها. وتعثر المفاوضات علـى المسـارين اللبنـاني والسـوري يؤكـدان رأينـا هذا. وفي قناعتنا أن مرحلة مؤتمـر مدريـد في مسـار "السـلام" الإسـرائيلي قـد انتهت بتوقيع اتفاقي أوسلو ووادي عربة (كما كانت قد انتهـت قبـلاً مرحلـة مؤتمر جنيف ١٩٧٤ بتوقيع اتفاقيات كامب دايفيد ومعاهدة السـلام المصريـة الإسرائيلية) ولم يبق منها سوى بعض الطقوس التفاوضية التي مـا زال الوسـيط الأوحد مصراً عليها.

هذا الإدراك العميق لفهم لبّ المشروع الإسرائيلي في مرحلتـه الحـاضرة هو أول ما أثار اعجابنا وتقديرنا، دون أن نخفـي دهشـتنا، بطروحـات سماحـة

العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

ثم ينتقل سماحته في طروحاته إلى تبني موقف الرفض لمشروع "السلام" الإسرائيلي والذي يختصره بكلمة "تطبيع"، وإلى الدعوة إلى مواجهته.

وهنا نجد نفسنا في توافق تام مع ما يطرحه سماحته، مع ابداء التقدير والإعجاب بالمواقف التي يطرحها وبأسلوبه الفذّ في طرحها. ونورد فيما يلي أهم ما استوقفنا في هذا المجال.

أولاً: العرض المنطقي للخيارات المطروحة أمامنا في مقابل المشروع الإسرائيلي، وتسفيه خيار اللامبالاة واللاموقف والحياد بأعتباره موقفاً غير مسؤول، لأن "...الذي لا يأخذ موقفاً يخرج نفسه من الساحة، وهذا من الناحية الأخلاقية أمر غير مقبول وغير مبرر، ومن الناحية السياسية: لا أدري ان كانت التحية العربية تخرج نفسها اطلاقاً عن الإلتزام".[1]

ثانياً: ان خيار تبني المشروع الإسرائيلي والإنخراط فيه والإلتزام بنتائجه، وهو ما يروج له البعض، حتى من المفكرين والساسة العرب، تحت شعار الواقعية السياسية والإبتعاد عن الرومانسية، هذا الخيار بالنسبة لسماحته هو مرفوض أيضاً لأنه ليس له "...أية مبررات شرعية أو أخلاقية".[2] فالواقعية في رأي سماحته لا تكون في إنخراط الشعب بالمشروع الإسرائيلي والقبول به ونتائجه وفي الترويج له. ان سقف الواقعية السياسية عند سماحته هو ما يشير إليه بضورات الأنظمة، اي اضطرار الأنظمة إلى عقد اتفاقيات مع اسرائيل دون أن يعني ذلك وجوب الزام المواطنين بالتطبيع.

---

(١) ص ٣٣.

(٢) الموضع السابق.

ثالثاً: وأكثر ما أثار اعجابنا وتقديرنا قول سماحته: "...لا أعتقد أن فقيهاً معاصراً يتوهم أن التطبيع مع العدو بأي مستوى من مستوياته هو أمر مشروع.."، وقوله: "...إن التطبيع مع العدو الإسرائيلي هو عمل من أقبح الأعمال المحرمة ... وهو يخضع لجميع مفاعيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هو موضوع لسلطة المجتمع ... إن المحرمات في الشرع هي ليست موضوعاً لسلطة جهاز القضاء فقط، بل هي موضوع لسلطة المجتمع ...".(١) ثم ينتقل سماحته إلى القول: "... هذه المسألة، مسألة التطبيع، هي مسألة تدخل في خيارات الأمة، ومن هنا فإن ما يتعلق بها لا تصلح له مجالس الوزراء ولا برلمانات. أي قرار، من استيراد سلعة معيشية إلى إنشاء مؤسسات تجارية وصناعية كبرى، إلى مشاركات في مرافق حيوية كبرى، يجب أن يخضع لإستفتاءات شعبية، يجب أن يشارك فيها كل من تمس مصالحه في هذا المشروع، ومن دون هذا فلا شرعية لأي قرار وأي حكومة".(٢) لا نجد أبلغ ولا أفضل ولا أمضى من هذا الرأي في رفض المشروع الإسرائيلي وفي الحضّ على مناهضته ومقاومته ومواجهته. ونسمح لنفسنا في هذا المجال أن نضيف إلى كلام سماحته هذا ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني (إتفاق الطائف) وما دخل في نقدته الدستور اللبناني فيما بعد من أنه: "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك" (الدستور اللبناني، المقدمة، فقرة ي). وفي هذا المجال، لا يسعنا الآن ننبّه إلى خطورة ما قامت به الحكومة من دمج لمشروع خطة النهوض الإقتصادي حتى العام ٢٠٠٧ بمشروع موازنة العام ١٩٩٥، وإلى التحذير من الأخطار التي ستنتج عن اقراره بصيغته الحالية وإلى ضرورة

(١) ص ٣٦.

(٢) ص ٥٠.

الطلب إلى المجلس النيابي والضغط عليه، حتى يقوم بفضل خطة النهوض فصلاً كاملاً تاماً ناجزاً عن مشروع موازنة العام ١٩٩٥.(١)

ثم ينتقل سماحته إلى الكلام عن صيغة مقاومة التطبيع، رغم اضطرار الأنظمة إلى عقد إتفاقيات "السلام" مع العدو الإسرائيلي، ويطرح مقولته الشهيرة حول المتحد القومي الإسلامي، التي نجد نفسنا متفقين مع سماحته حولها. وما يلفت النظر هنا، وما قد يلاقي بعض التساؤل والتجاذب في الرأي وحتى الإعتراض، وهو طرح سماحته المتعلق بموضوع مصالحة الناس مع الأنظمة، أو مصالحة النخب مع الأنظمة، أو مهادنة الأنظمة على الأقل، مهادنة غير موقوته: "...أدعو الإسلاميين الى أن يصالحوا الأنظمة اذا قدروا والى أن يهادنوا الأنظمة إذا لم يروا المصالحة. ولتكن الهدنة غير موقوتة، هدنة مفتوحة الى مدى لا يعلمه إلى الله وأوجّه القوميين الى نفس هذه الدعوة".(٢)

وهنا نسمح لنفسنا ان نوجه الملاحظات التالية:

أولاً: المصالحة أو المهادنة المطلوبة لا تنفي امكانية معارضة الأنظمة عندما تحاول أن تفرض التطبيع على الناس.

ثانياً: ان معارضة الناس فقط للتطبيع في محاذاة اقدام الأنظمة على مشاريع التطبيع لن تكون كافية حتماً. ذلك أن الخطر الأكبر من التطبيع لن يأتي عن طريق دخول بعض المنتجات الإسرائيلية الصناعية والزراعية إلى بلادنا، ولا عن طريق منافستها لنا في مجال الخدمات السياحية والمالية الخ... على أهمية هذا الخطر الكبيرة. إن مصدر الخوف والخطر الأكبر سيكون في

---

(١) أنظر ص ٤٢.

(٢) ص ٤٠.

أن إسرائيل ستتمكن عبر التطبيع من أن تتحكم بكيفية استعمالنا لمواردنا (الطبيعية والبشرية) ومجالات استثماراتنا القادمة، كما ستتمكن من ربط مصادر دخلنا ومسار تنميتنا بمواقع ومفاصل تتحكم هي فيها وليس نحن. وهذه الأمور لا يمكن لها أن تتم إلاّ بمساعدة الأجهزة الرسمية في البلدان العربية وبمعاونتها. ولا يكفي رفض الناس لهذه المشاريع حتى تتوقف، خاصة اذا كان هذا الرفض لا يترجم ضغطاً على مواقع القرار الرسمية، أي على الأنظمة.

ثالثاً: هنا تتضح لنا إشكالية غياب الديموقراطية وغياب المشاركة في صنع القرار (الذي أشار إليها سماحته في أكثر من مجال). اذ كيف يمكن لنا ان نهادن الأنظمة، وفي نفس الوقت نقاوم التطبيع، الذي من أهم وسائله ما سيقوم به مؤسسات الأنظمة نفسها، في غياب الديموقراطية التي تجعل ممكناً أن يتحول الرأي العام إلى ضغط على الأنظمة يمنعها من تسهيل مرور أخطر جوانب التطبيع؟ هذه الإشكالية، أسمح لنفسي بأن أقول إن سماحته لم يجد حلاً لها.

أخيراً، فلقد وضع سمحته يده على قضية قد تكون الأهم بالنسبة للدول النائية وللوطن العربي خاصة عندما تحدث عن "سياسات الرفاه وتحديات التنمية"، وعلى الأخص عندما يقول: "...ونحن نعيش في العالم العربي مشكلة مفاهيم، فحين نطرح صيغة لمفهوم وكل منا يفهمه بطريقة خاصة ويبدأ حوار طرشان ...".[1] وهنا، أسمح لنفسي بالقول إن أهم ما يتوجب علينا كعرب ان نتفق حوله، خاصة في ظل فشل العمل العربي المشترك طيلة خمسين عاماً من عمر النظام العربي، هو مفهومنا للتنمية. كما اسمح لنفسي أن أقدم ما أعتبره مفهومي الخاص للتنمية الإنسانية، وهو مفهوم مركب يرتكز إلى خمس

(١) ص ٤٣.

قواعد، دون الدخول في شرح التفاصيل:

١ ـ الكفاءة الإنتاجية، أو تعظيم الإنتاج.

٢ ـ عدالة توزيع الإنتاج، بين الناس وبين المناطق.

٣ ـ استمرارية التنمية، وخاصة الإستمرارية المالية والديموغرافية والبيئية.

٤ ـ الديموقراطية والمشاركة في صنع القرار والمحاسبة والمسائلة السياسية وشفافية العمل العام.

٥ ـ تخفيف التبعية للخارج.

هذا ما رأيت أن أعرضه في مجال أطروحة سماحة العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين حول "التطبيع: في ضرورات الأنظمة وخيارات الأمة" . شاكراً المجلس الثقافي للبنان الجنوبي هذه الفرصة، وداعياً لسماحة العلامة بالمزيد من العطاءات الفكرية لتضيء ظلام المرحلة الراهنة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



مداخلة

الدكتور محمد السماك

في ندوة عن الكتاب

من عادة الشعوب انها تفضل التذكر على التفكر .ففي التذكر استحضار للماضي وامجاده . وهي عملية غير مكلفة وغير متعبة . اما التفكر فأنه ينطلق من الشعور باعباء الحاضر ، في محاولة لتدارك المستقبل . ولذلك فانها عملية مكلفة ومتعبة جدا . وهذا ما اختاره علامتنا الجليل سماحة الشيخ محمد مهدي شمس الدين في كتابه الجديد .

في زمن التحولات التاريخية كالتي تشهدها اليوم منطقتنا العربية . يأخذ التذكر طابع الانغماس في صور الماضي التليد تهربا من رؤية المتغيرات الخطيرة التي تتوالى فصولها . وبالتالي يصبح الاقتصار على التذكر تهربا من التفكر ومن التخطيط لا حتواء هذه المتغيرات والتأثير فيها او التكيف معها . ولذلك فان الوطن العربي قد يكون من المناطق القليلة في العالم التي تستعذب شعوبها استمرار الماضي في دفن المستقبل .

ان المدخل الواقعي لاي عملية تفكر عربي في هذه المرحلة تستوجب البحث عن جوابين على سؤالين مركزين . السؤال الاول هو كيف استطاعت مسيرة التسوية السياسية مع اسرائيل ان تتجاوز الصعوبات النفسية

والسياسية والاقتصادية وان تحقق ما حققته من اختراقات عميقة في المسارات الاردنية والفلسطينية وقبل ذلك المصرية ؟.. والسؤال الثاني هو كيف تستطيع الشعوب العربية ان تحفظ ذاتها وثقافتها وحقوقها في مرحلة ما بعد التسويات المطروحة بما قد تتضمنه من مبادئ وبما قد تفرضه من شروطك ؟

ايا كانت الصفة التي يمكن ان تتسم بها عملية التوقيع المرتقبة بين الدول العربية واسرائيل ، هدنة ، او تسوية ، او حتى معاهدة سلام ، فان ثمة تباينا كبيرا في منطلقات وبالتالي في اهداف طرفي مشروع التوقيع . اذا وقع الطرف العربي فهو يفعل ذلك على قاعدة محاولة تجاوز الماضي وفتح صفحة جديدة . تذكرنا بذلك المعادلة التي يطرحها العاهل المغربي الملك الحسن الثاني والتي تقول بتزاوج الفكر اليهودي مع المال العربي لصناعة مستقبل جديد للمنطقة!!.. وهذا يعني اعداد الفكر العربي لفهم التوقيع على انه قطع الصلة بالماضي وبكل ما يحفل به الماضي من عداء . ويرسي قاعدة جديدة لعلاقات جديدة ، تضع حدا للمعاناة والآلام والتضحيات ، وتفتح بابا نحو السلام والازدهار والاسترخاء !!

اما الطرف الاسرائيلي فانه يبادر الى التوقيع من خلفية مختلفة تماما . ان هدفه هو تأمين قوة دافعة جديدة لمخطط سياسي مستمر يستهدف اعادة تركيب المنطقة على قاعدة تفجير الجماعات الاثنية (الاكراد - البربر) والدينية (المسلمون والمسيحيون) والمذهبية (سنة - شيعة - دروز - علويون - الخ ..) وبشكل يجعل من اسرائيل كيانا دينيا عنصريا الى جانب كيانات دينية وعنصرية متعددة ومتناثرة ، وبشكل يكون الكيان الاسرائيلي الاقوى سياسيا واقتصاديا وعسكريا من كل الكيانات القائمة او التي يفترض ان تقوم بموجب هذا المخطط . فالمشروع الاسرائيلي (راجع بمجلة ايغونيم

الاسرائيلية عدد شباط ١٩٨٢ حول استراتيجية اسرائيل في الثمتانيات) هو من الثوابت الاستراتيجية الاسرائيلية . هذا يعني ان الدول العربية تتعامل مع مشروع التسوية المطروح على انه هدف في حد ذاته ، بينما تتعامل معه اسرائيل على انه وسيلة الى هذا الهدف الآخر .

من هنا لا يمكن الفصل بين ما حدث في لبنان من فتنة طائفية بين المسلمين والمسيحيين، وما حدث في مصر بين المسلمين والاقباط ، وما يحدث في السودان بين الشمال والجنوب. ولا يمكن الفصل بين ابعاد هذه الفتن وما يجري في العراق من محاولة لفرض خريطة اثنية -مذهبية على اساس الشمال الكردي (شمال خط العرض ٣٦)، والجنوب الشيعي (جنوب خط العرض ٣٢) ، والوسط السني (بين خطي العرض ٣٦و٣٢) كنتيجة مباشرة من نتائج حرب الخليج .ان تفشيل الفتنة في لبنان عن طريق اعادة تثبيت دعائم العيش المشترك بين المسلمين والمسيحين يوجه ضربة الى مخطط التقسيم . ولكن نخشى ان يؤدي انجاح المخطط في العراق الى تساقط كيانات سياسية مثل حجارة الدمينو في حضن استراتجية التمزيق الاسرائيلية .

كيف تكون هذا الثابت في الاستراتيجية الاسرائيلية التي تدور حوله متغيرات المنطقة ؟

للاجابة على هذا السؤال لا بد من الاشارة القسم الخاص باستحلاص العبر من الحروب الصليبية في مركز الدراسات في جامعة

وايزمن باسرائيل . وهو القسم الذي يواكب مسيرة الكيان الاسرائيلي وتطلعاته المستقبلية في ضؤ تجربة المملكة اللاتينية الصليبية .

فمن دروس تلك التجربة مثلا ، كان احتلال اسرائيل للعقبة في عام ١٩٤٩، وذلك خلال مفاوضات الهدنة في رودوس مع مصر ، بهدف الفصل بين مصر والشام . أي بين عرب افريقيا وعرب اسيا .

وكان من هذه الدروس ايضا انه لا يمكن الاعتماد على الامن المستند الى الامداد الخارجي بشريا وعسكريا ، فبادرت اسرائيل منذ مطلع الخمسينات الى اقامة المفاعل النووي في ديمونا والى اصدار القانون الذي يعتبر كل يهودي اسرائيليا بمجرد ان تطأ قدماه ارض فلسطين المحتلة .

وكان من هذه الدروس كذلك ان الازدهار الصليبي تحقق خلال فترة تمزق المنطقة الى امارات وولايات واقطاعيات ضعيفة ، تحالف بعضها حتى مع الصليبيين ضد بعضها الآخر.وان الخطر الذي تنامى الى ان اطاح بالمملكة اللاتينة في القدس ، انطلق من وحدة العرب ومن تفاهم المسلمين العرب وغير العرب . وبالتالي فان امن اسرائيل وجودا واستقرار ومستقبلا يتوقف على قدرة اسرائيل على منع العرب من التوحد . وعلى منعهم من التفاهم مع جوارهم الاسلامي . في ضؤ ذلك يمكن فهم ابعاد الدور الاسرائيلي في ضرب المجتمعات العربية

داخل كل دولة (عبر اثارة تناقضات المصالح وطموحات الحدود) وضربها بالدول الاسلامية المجاورة (عبر تناقض التحالفات) .

وهكذا تبدو صورة الامر الواقع الذي يخطط له لفرضه ، وهي صورة لاتعني فقط خريطة جديدة للمنطقة ، بل تعني هوية جديدة لها ايضا . وهذا النوع من التغير لا يمكن ان يقوم الا على ثقافة جديدة تبدأ بقبول الاسرائيلي بعد كنت ترفضه . وبالتعايش معه بعد ان كنت تستعديه . وبالتكامل معه بعد ان كنت تعتبره عنصرا اجنبيا دخيلا وراس جسر للاستعمار .

النقلة من ثقافة ما قبل التسوية الى ثقافة ما بعدها تفرض تغييرا في المناهج التربيوية وكتب التاريخ وحتى في بعض الادبيات الدينية (ولا اقول النصوص) . وتفرض هذه النقلة ايضا توجها اعلاميا جديدا ، وثقافة مدرسية جديدة ، وتعاملا اقتصاديا وتجاريا وماليا جديدا ، وبالتالي انسانا جديدة. وفي الحسابات الاخيرة التاريخية ومبرمجة وفق متطلبات التسوية والتزاما بالشروط التي يفرضها الغالب على المغلوب .

من المشكوك فيه ان يتحمل المجتمع العربي صدمة هذه النقلة ، وبالتالي فان من قصر النظر عدم توقع ردات فعل معارضة لها ، قد تكون للأنظمة السياسية الذي تفرضه التسوية ، ومن هنا تنطلق فلسفة كتاب سماحة الشيخ العلامة محمد مهدي شمس الدين . ان روح هذه

الفلسفة تقول بوجوب المحافظة على المسافة الفاصلة بين ضرورات الانظمة السياسية وخيارات المجتمعات الاهلية كصمام امان يحول دون انتقال الصراع منة الجبهة الخارجية مع اسرائيل ، الى الحبهة الداخلية مع الانظمة أي من دون أي تحويل السلام مع اسرائيل الى حرب اهلية عرببية .لعب الصراع ضد العدوان وضد المطامع التوسعية الاسرائلية دورا مهما في التضامن العربي ، ولا يجوز ان يسمح لتسوية سياسية ان تلعب أي دور في ضرب هذا التضامن ومن ثم تعرض الوحدات الوطنية في كل دولة عربية الى خطر التمزق .

تعي هذه الفلسفة البعد السترتيجي الاسرائيلي للتسوية على انها مرحلة في طريق مخطط الدول الطائفية والذهبية . وتعى ان المداخل الاسرائيلية لهذا المحطط تكون عبر :

١- ضرب الوحدة الداخلية في كل قطر عربي اثنيا او مذهبيا او طائفيا .

٢- ضرب التضامن العربي واثارة الفتن بين الدول العربية نفسها .

٣- ضرب العلاقات بين الوطن العربي ودول الجوار : تركيا (حول المياه) - ايران (حول الجزر) - اثيوبيا (حول ارتيريا وجنوب

السودان) - تشاد (الحدود مع ليبيا) - السنغال (حوض نهر السنغال مع موريتانيا) .

من هنا . اهمية دعوة الكتاب الى معالجة بالوعي وليس الى معالجة بالقمع .المعالجة القمعية قد تبدو اسهل لمجرد توافر ادواتها الامنية،ولكنها لن تكون محمودة النتائج . اما المعالجة الواعية فانها تتطلب تفهما اعمق واشمل لضرورات الانظمة ولردات الفعل الاهلية ، وبالتالي احتراما للمفاهيم التي تنطلق منها وتعاملا مباشرا معها .

ان الانتقال بالمنطقة الى تسوية مع اسرائيل لا يعني الانتقال الى حديقة مزهرة بالامن ووالاستقرار والازدهار والسلام . انه اشبه ما يكون بالانتقال الى حقل مزروع بالالغام .

من هنا يبدو لنا كتاب سماحة الشيخ محمد مهدي شمس الدين كاشفا لمواقع هذه الالغام المزروعة، ودليلا للمسالك الآمنة عبر هذا الحقل الذي كتب علينا اجتيازه . انها خطى كتبت علينا . ومن كتبت عليه خطى مشاها .

❁ الشيخ شمس الدين:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين

المجلس الثقافي للبنان الجنوبي هو أحد مراكز التوجيه التي نأمل منه ومن غيره أن يكون مصدراً لتحصين ارادة الأمة للبنانيين والعرب، وكلية الحقوق بما لها من تراث، وبما تحمل من مضمون هي اهم مراكزنا التي تحتضن الندوات التي تتناول حقوق الأمة والمجتمع والمواطن، وأشكر الأخوات الذين شاركوا في هذه الندوة التي أشكر الله سبحانه وتعالى على اني استفدت منها.

بالنسبة إلى المصطلح التطبيع، نحن استخدمنا المصطلح كما هو دائرٌ على الألسن، وهذه الإشارة التي ذكرها جناب الدكتور سابا من وسائل الإعلام والتسويق الإعلامي الغربي انه يستعمل الفاظ خيرة لتغطية مفاهيم شريرة، كما استعمل مصطلح استعمار وتحضير، لتغطية عملية الإستحواذ على المنطقة وشعوبها.

وكما يستخدم مصطلحات متعددة من قبيل حقوق الإنسان وتقرير مصير وما إلى ذلك وننبه إلى ان هذين المصطلحين هما إحدى الآليات الخطرة في النظام العالمي الجديد. لتفتيت الشعوب من الداخل، وتهجير المجتمعات الأهلية.

كما أشار الدكتور سابا. نحن بشكل أو بآخر نعاني من اقتصادات

ذيلية ولكننا لا نزال قادرين على ان نمارس شيئاً من السيادة على اقتصادياتنا ، ولكن في الوضع القائم ان نسترد كامل سيادتنا على اقتصادياتنا في حدود التكامل أو الإعتماد المتبادل كما اصطلح عليه في الأعصار الأخيرة.

أما الصيغة المرادة في بلادنا كنتيجة لإتفاقات ما يسمى سلام الشرق الأوسط فهو الإستحواذ الإقتصاد الكامل، ستسلب ارادتنا في ان نستقل، لأننا سنجبر على المشاركة، والمشاركة في منافع الطاقة الإقتصادية التي ستكون خارج سلطتنا اطلاقاً، نكون أشبه بمن يتمتع بحق السكنة في البيت وليست له سلطة على تغيير شيء فيه يعني تحويل اقتصادات العرب إلى حالة ارتهان كاملة، وأعتقد ان هذا هو أكبر الأخطار أو يتوسل إلى ذلك بكل لوسائل المرادفة المعينة عليه في مجالات الثقافة والفن والإعلام وما إلى ذلك.

من المفاهيم التي آمل ان تحض بعناياتكم، هو اني لا أرى شرعية السلطة على الإنسان في المجتمع تخول انشاء دولة أقوى من المجتمع وأنا ادعم بقوة، انشاء سلطة اضعف من المجتمع بحيث بكل دولة يكون المجتمع أقوى من السلطة ولا تكون الدولة أقوى منه.والفقه السياسي الإسلامي كما افهمه وأدرسه يقوم على هذا الأساس، يمكن ان نسمح فقط بأن تكون السلطة أقوى من المجتمع حينما تكون السلطة معصومة بالمعنى الديني، وهي سلطة النبي (ص) والإمام المعصوم اذا لاحظنا معتقد الشيعة، وخارج سلطة المعصوم لا يجوز انشاء سلطة أقوى من المجتمع. من هنا اذا كان للسلطة حقوق معينة لتمارس واجبها، وانا اعترف لمؤسسات الدولة بحقوق معينة غير قابلة للمراجعة، واذا كانت هناك حقوق مشتركة بين السلطة والمجتمع لا يمكن للسلطة أن تمارسها بصورة شرعية ما لم ترجع إلى ممثليه من قبيل فرض الضرائب، أكان ثمة أموراً من صنف ثالث، وهي ليست من شأن السلطة،

إلاّ بمقدار ما تكون مساندة للمجتمع، هي ما يتصل بالوجود الكياني للمجتمع أفي حالتنا العلاقة مع العدو الصهيوني عن طريق دمجه داخل النسيج المجتمع العربي، هذه المسألة ليست من شؤون الدولة بجميع مؤسساتها. هي لا تملك أي حق حتى على قاعدة انها تعمل من خلال ممثلي المجتمع.أقول كمثال تطبيقي. المجلس النيابي اللبناني الموجود فعلاً، هو لم ينتخب ليقوم بعملية تطبيع، هو لا يملك شرعية في هذا الحقل. وأي مجلس نيابي في العالم العربي، وفي كل من تنالهم اضرار ما يسمى عملية السلام في الشرق الأوسط هذه المجالس لم تنتخب لأجل هذا الغاية واذا ارادت أية دولة عربية ان تقوم بخطوات تنفيذية في هذا الحقل، خارج ما سميته واعتبرته ضروراتها، فعليها ان ترجع إلى المجتمع. ومن هنا ذكرت ان هذه الأمور يجب ان تخضع لإستفتاءات عامة. أريد ان أركز على أن مما يتعلق بالأنشطة العامة لحياة الناس ما لا سلطان للدولة عليه على الإطلاق لا بصرف النظر عن ممثلي المجتمع ولا من خلال ممثلي المجتمع، وانما يجب ان يُرجع فيه رأساً إلى المجتمع.

بالنسبة إلى بعض الأمور التي اثارها الدكتور حسن جابر أنا سررت بالروح النقدية التي تناول بها الموضوع. كما انني لم أفهم ما المقصود من اختزال، اني انا اختزلت المشكلة، هذه الملحوظة.فيما يتعلق بممارسة المجتمع من خلال قواه. وأعني بها كل تجمع وفقاً للقانون من رابطات العائلات والقرى إلى الحركات والأحزاب السياسية بما في ذلك كل التجمعات الثقافية أو ما أسميه مؤسسات المجتمع الأهلي كل شيء، كل الأطر التي يتشكل فيها المجتمع، هذه هي تمثل السلطة الحقيقية والشرعية، وشرعيتها في داخلها هي أقوى من شرعية السلطة السياسية بحسب رأي.

نعم أنا أقول ان الأساس هو انه يجب ان تمكن هذه القوى من ممارسة

مهمتها وهذا يتوقف على تيسير الممارسة فيما يتعلق بالخدمات بالحريات العامة والمعلومات اللازمة لذلك.

نحن لسنا بحاجة إلى اختزال المشكلة، باعتبارها مشكلة بسيطة وغير قابلة للإختزال. وسألخصها بين أيديكم. نحن مهزمون إذ ان المشروع الصهيوني حقق انتصاره الكامل علينا من الناحية السياسية والعسكرية، والآن نحن نعيش تداعيات الهزيمة، إلاّ أن هذا المشروع لم يحقق بعد غايته المبتغاة. الإسرائيليون والحركة الصهيونية، عموماً هم عقلاء مثلنا، نحن لا نقاتل بعضنا بعضاً، ولا نقاتل غيرنا لمجرد القتال، الصورة التي ذكرها الشعر الجاهلي، حين يقول نحن شجعان ونقتل اعداءنا، فإذا لم نجد عدواً يقول وأحياناً على بكرٍ اخينا إذا لم نجد إلاّ أخانا هذه قضية نعتقد تجاوزناها حسب اعتقادي، نحن نحارب لنحقق غايتنا، والغاية التي ينشدها الإسرائيليون والحركة الصهيونية هي جعل الكيان جزء طبيعي في المنطقة يشاركها كل شيء هذه الغاية هي ما اصطلح عليه اسم التطبيع حرب اكتملت، والآن قطف الثمار، هل نمكنهم ام لا؟ توجد فينا قوتان، توجد قوة هي قوة الدولة، وقوة المجتمع الأنظمة في فهمي ونتيجة لأمور كثيرة لم أعرضها في هذه الأطروحات التي جمعها هذا الكتاب وهي وصلت إلى حدود الضرورة، انا اقول الآن للقومي، وبصفة اخرى للإسلامي، واقول للتيار الوطني السياسي كان اكبر حدثين أديا إلى هذه النتيجة، أمران بكل اسف قامت بهما دولة عربية واحدة حرب الخليج الأولى ضد الجمهورية الإسلامية. وقد ساندتها بعض الدول العربية وساندتها معظم القوى السياسية الأهلية العربية أيضاً، وقد كانت بغداد محجة لكثيرين إلاّ من عصم الله. وساندتها أيضاً قوى اسلامية كثيرة، ثم كانت قاصمة الظهر وهي عدوان العراق الثاني ضد الكويت وبالعكس انقسمت الدول

العربية بين مؤيد ومعارض، ولكن شعارات صدام حسين الخمينية والناصرية احتذبت تسعين بالمئة من المؤسسات القومية والهيئات القومية في العالم العربي أو تسعين بالمئة، حتى بعض الشيعة، من الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي، حتى داخل إيران حظى صدام حسين بمن يؤيده، كانت النتيجة أن أنظمتنا العربية وصلت إلى الصفر في مناعتها وقدرتها، على الممانعة، هذه كانت نهاية الشوط. من الممكن ان نتحدث بندوة أخرى عن سبب ما اسميته ضرورات الأنظمة ولست مسروراً ان تكون للأنظمة ضرورات لست منها وليست مني، ولكني أمام واقع موضوعي، ان هذه الأنظمة واجهت المعادلة التالية، أما ان تنسجم مع المتغير الكبير الذي جعل القرار الدولي رهناً بقوة واحدة في العالم هي مصدر سلاحنا، وطعامنا، وكسائنا، ودوائنا!!

واما ان تسقط وهذا امر نسكت عنه لكننا نعرفه معظم الأنظمة في العالم العربي تواجه خطر السقوط وهي انما لا تسقط لا لأن فيها مناعة، وانما لأن سقوطها سيكون مكلفاً. من هنا انا قلت توجد ضرورات انظمة وهذه بمعنى ما حاكمة على الأمة، وجيلنا عايش فترة الإنقلابات منذ انقلابات السورية الأولى إلى إنقلاب مصر سنة ١٩٥٢، وإلى انقلاب العراق سنة ١٩٥٨ وإلى آخر عمليات تركيبية تلفع إلى البوليساريو ان يؤسسوا الدولة الخامسة والعشرين (٢٥)، وما نشهده الآن في اليمن، أو في السودان، أو مذبحة الجزائر. اذن هناك ضرورات من يريد أن يناقش فيها، وانا أشتهي ان تناقش من الأخوة والأخوات والكرام المعنيين بهذا الموضوع. فلنطرح موضوع الأنظمة مضطرة أم لا؟ في فهمي ان الأنظمة مضطرة وإلا لو لم تكن مضطرة فليس هناك إلاّ اسم واحد وهي إنها خائنة انا اذهب الى ان هذه الأنظمة في هذه المسألة ليست خائنة، بل هي مضطرة، الضرورات تقدر

بقدرها نريد من الأنظمة ان تقدر ضرورتها بقدرها هي مجبرة على ان تذهب إلى مدريد، إلى واشنطن، اجبرت على ان تدخل في مفاوضات متعددة الأطراف مؤتمر مدريد كان نتيجة ضرورة، مفاوضات واشنطن ايضاً كانت نتيجة ضرورة حتى الآن اقول المفاوضات المتعددة لا تدخل في باب الضرورة لأن المفاوضات المتعددة هي التي تؤمن مكسب الإنتصار الإسرائيلي. نأتي الآن إلى الأمة والأمة ماذا هي؟ نحن قلنا ان الضرورات هي غير ملزمة للأمة، ولا تصادر خيارات الأمة ما هي اولويات خيارات الأمة، فالخيارات هي حريات، ديمقراطية، تنمية موقف من العدو.. لو سألنا. ما هي الأخطار التي يجب ان تحظى باولويات الأمة، ما هو؟ هل هو الوحدة العربية؟ هل هو الوحدة الإسلامية، هل هي الديمقراطية التنمية هل هو تحصين الأمة امام الإختراق الإسرائيلي؟ في حسباني ان هذا الأخير هو الأولويات وبما اننا نعلم ان الإسرائيلين لم يأتوا ليحالفوا الأمة، ولم ياتوا ليحالفوا المجتمعات او القوى السياسية، هم جاؤوا ليحالفوا الأنظمة، هذه هي الصراحة ولأول مرة اقول هذا لا أعني ان الأنظمة تريد ان تحالفهم، ولكنهم جاعوا ليحالفوا هذه القوى التي تساندهم ، اول الأولويات هو هذا، كيف نصل إلى هذا المداخلات التي مرت طرح هذا السؤال كيف نواجه ذلك؟ انا امامي سجل عربي منذ وعينا ذلك، منذ الأربعينات، فخط العمل التنظيمي والسياسي الذي جرى في العالم العربي من طنجة إلى عدن، من المحيط إلى الخليج، ادى بنا إلى هذا الحال. ادى بنا إلى خسارة فلسطين الآن هل هناك اسرائيل ام فلسطين محتلة؟ حتى النخب السياسية بما فيها بعض الإسلاميين، هم يعتبرون ان اسرائيل حقيقة قائمة، واكثر من ذلك القوميين واليساريين، يعتبرون ان هذا الأمر قائماً. ام هل هو شرعي او غير شرعي هذه مسألة أخرى ولكن انا اعرف الإعتراف يؤدي إلى الشرعية في النهاية.

بدأنا بتأسيس دولة حديثة بمعزل عن المجتمع، بحكومات وانظمة جيئ بها وبعض الحالات باشخاصها من الخارج، وبعض انظمة وراثية دعمت واستمرت، ربما الحالة الوحيدة هي لبنان الذي نحن لا نرض ان يكون كذلك.

لقد حصلت هزيمة ٤٧ -١٩٤٨ ، وحدثت سلسلة انقلابات لأجل تصحيح المسار وتلتها انقلابات لتصحيح المسار... ولكن الواقع كان انه كلما جاءت امة لعنت اختها، وكلما جاء فريق صادر الأمة وامكاناتها واقترب اكثر بأكثر بأخطائه من ترسيخ الكيان الصهيوني، لا أقول بأرادته حدث مصادمات بين القوى السياسية التي اخترقت الجيوش واخترقتها الجيوش، القوى السياسية كانت تحارب الأنظمة ، اسلامية وقومية ويسارية من اطلاق النار على المرحوم عبد الناصر من قبل الإخوان المسلمين. وما سيق ذلك إلى آخر حادث حدث إلى آخر ما يحدث الآن في الجزائر. الأنظمة ايضاً هي ايضاً استخدمت نفس السلاح. وصادرت الحريات بالقمع لأن الخوف ادى بها إلى ذلك ، ونمت اكثر مما نمت صناعتنا، وتجارتنا وجامعاتنا، نمت الأجهزة الأمنية من شرطة ومخابرات سرية واصبحت ميزانيات الأجهزة الأمنية تبتلع جانب كبير ن ميزانياتها الوطنية تحت اسماء شتى، تحرم الجامعة من رصيدها، ويغذي الأمن المخابرات، الجاسوسية الداخلية

القوى السياسية، القومية، واليسارية، والوطنية، الإسلامية دخلت في صراعات لا تنتهي، من التشهير الداخلي، إلى الإغتيال إلى التصفية الجسدية، داخل المسلمين وداخل القوميين، وفيما بين هؤلاء جميعاً أدى بنا الأمر إلى ما نحن عليه الآن. وإن كان هناك شيء من الكف فأرجو ان يكون نتيجة للوعي، ولكني اخشى ان يكون نتيجة للكَلل. في الوقت نفسه المشروع

الصهيوني ينمو في ذاته، وفي المنطقة، وفي العالم بحيث اصبح بعضنا ينـاظر بـين واقعنا وبين ما عليه اسرائيل، تخلفنا وحداثة اسرائيل؟

لقد طرحت على نفسي هذا السؤال: هل نقبل بهذا الواقع . هل نعتبره قدراً لازماً؟ هذا السؤال مطروح كما قلنا في الأطروحة، اما اللامبالاة، وان نقول هذا قدر الهي لا يعنينا، او نقول نقبله، وأنا اقول فليجرؤ من يقول نقبله، او نقول نقاومه، انا ممن يقول نقاومه، وأقول اننـا قـادرون علـى مقاومتـه، لأن اسرائيل هزمت الأنظمة، هزمت الجيوش، و لم تهزم الأمـة، لأن الأمـة حتـى اليوم لم تحارب اسرائيل وحيث حاربت انتصرت وحـرب ١٩٧٣. حـاربت فيها الأمة لبعض الوقت، ولكن بمجرد ان قبل بوقف اطلاق النار الأمة تركت لأنها رأت ان نفس الأسلوب اتبع وبالمناسبة اقول: ان من اكـبر الجرائـم الـتي ارتكبتها الأنظمة العربية هي انها كانت تطلب او تقبـل وقـف اطـلاق النـار، هذا القرار الدولي هو احد المحرمات الـتي ارتكبتهـا الأنظمـة العربيـة. نعـود إلى موضوعنا. كيف نواجه التطبيع؟ توجد مفاوضات ستؤدي غالباً إلى اتفاقـات، وهذه الإتفاقيات الإسرائيلين واضحين فيها تماماً، ولا يغشـون في هـذا الأمـر، ويقولـون نريـد سـلام كـامل وحقيقـي وعلاقـات طبيعيـة، والممانعـة الوحيـدة الموجودة من قبل الرئيس الأسد وسـوريا وأقـول لكـم في النهايـة سيتم توقيـع وفقاً لما اسميته ضرورات الأمة وكما اعلنـت مـراراً وتكـراراً ان الوحيـد الـذي يستثنى من الضـرورات هـو ياسـر عرفـات اذ انـه لم يـن مضطـراً واعـرف ان الأردن كان على وشك ان ينهار من الداخل خلال ثلاثة اسابيع، لكـن ياسـر عرفات وسياساته عن اي شيء كانوا يخافون !

اذن السـؤال: كيـف نواجـه نتـائج الإتفـاق، وكنـت ولا أزال اقـول بصراحة ان واجبنا كافة ان نجعل هـذه الإتفاقـات، بجوفـه كنـت امثـل لبعـض

المحاورين بالخيار يجوف بحيث يبقى القشر، اتفاقات مجوّفه، فيها تعليق حالة حرب، وليس فيها علاقات طبيعية، وهذه المهمة ليست عمل الدولة والسلطات، وانما هي عمل الأمة من خلال مؤسسات مجتمعاتنا الأهلية من الإضراب والحركات السياسية الكبرى للحركات النقابية الثقافية والرياضية، من اكبر التكوينات إلى جمعية آل فلان في القرية الفلانية، من عود الكبريت إلى الشركات المتعددة الأطراف، إلى مشاريع الحياة والكهرباء والبحار وسكك الحديد وكل شيء هل تستطيع الأمة في مجتمعاتها ان تقف سداً في هذه الممانعة وتخوض في الوقت نفسه نفس التناحر الداخلي ضد الأنظمة وضد بعضها بعضاً، ونحن لم نقل مهادنة الأنظمة فقط. بل قلت سلام اهلي عام مهادنة الأنظمة، ومهادنة القوى بعضها مع البعض الآخر. في حسباني انه لا نستطيع ان نقوم بانقلابات، او بحرب عصابات ضد النظام، او نفتح حرب ضد الجيش او ضد مؤسسات الدولة "بعنف داخلي، أونحارب بعضنا البعض قوميين واسلاميين، وفي الوقت نفسه ايضاً قلت في هذا الكتاب وفي غيره، ان المهادنة لا تعني عدم المعارضة، لم ادع الى موالاة، وجناب الدكتور حسن جابر آمل ان يطلع على هذه النقطة، قلت المهادنة بمعنى ما ذكرته امس فلنتفق على ميثاق لنبذ العنف في عملنا السياسي، وان لا نعتمد العنف في الترويج لمبدائنا السياسي، او لمحاربة مبدأ الأخر، فليعترف بعضنا ببعض، ولنعارض الأنظمة، ولا أسقط كما بينت المطالبة بمزيد من الديمقراطية، او الحريات، او تقليل سلطة الدولة على المواطن إن المهادنة لا تعني عندي الغاء المعارضة، أو الموالاة العمياء، فلتكن الأنظمة الداعية الى الحريات الى مزيد من الحرية، ومزيد من الديمقراطية فقط، أريد للنظام أي نظام (x) لجيشه ولشرطته وادواته ان يأمن ليتركوني اعمل في حقلي وفي ساحتي، هذا الأمر هو ما اراه، واذا كان هناك ثمة بديل فأنا سعيد بأن اسمع به واناقشه، اما المعارضة العدمية المطلقة،

عدم القبول بأي شيء، وان نبقى اسرى لعقلية المؤامرة، ولأدبيات الماركسية القديمة، وللتشنجات العصبية في العمل السياسي وان نقول لكل شيء لا. سيكون الطوفان حينئذ، ان نقول حرباً حتى الموت سيكون الموت، ولا يكون النصر، كما قلنا حرباً حرباً دائماً و لم تكن النتيجة الموت، ثم إن هذه المعركة، كما قلت بالنسبة للجيل السابق، اقول للجيل اللاحق هذه المعركة ليست من الضروري، ولا يجوز ان يربحها جيل، لأنه اذا جيل واحد أخذ على عاتقه ان يربح المعركة هو سيخسر المعركة مرّ علينا الملكية القديمة، هم عهد عبد الناصر، ثم العهود التالية لكن كان العهود الملكية المصريين والعراقيين والحضارية ايام الملكية القديمة، انه جماعة ارادوا الإنتصار على المشروع الصهيوني في خلال خمسة ايام وتعارضوا بينهم من يكون هو صاحب النصر فكانت هزيمته ١٩٤٨. ثم جاء عهد عبد الناصر انفرج العالم العربي، كل الدوامات التي تعرفونها واريد ان ينجز المشروع برمته في عهد واحد ، فكان ١٩٦٧. الآن نحن لا نطالب بفلسطين، وانما بأراضي عربية محتلة، ومابقي من فلسطين هو هذه النقطة الصغيرة التي هي بعض الضفة الغربية...

العمل العربي المحترم يطالب بهذا، نرى هل نستطيع ان نربح المعركة ضد الإسرائيليين، وضد مشاريع النظام الدولي الجديد، مع متابعة المعركة الداخلية والإنقسام والتناحر الداخلي بيننا وبين الأنظمة، وبيننا وبين انفسنا؟-! في تقديري ان هذا غير ممكن. واذا كانت هناك وصفة اخرى فلنسمعها.

اما أن ننطلق من أنّ هذه الأنظمة ظالمة وباغية ويجب أن نقاومها، وهي أولى بالمقاومة من اليهود والإسرائيليين فلنناقش هذاالمشروع، وإذا توصلنا إلى مشروعيته الفقهية والسياسية، انا اخرج من المعادلة كوني اقول ان الأولوية الأولى لتحصين الأمة من الإختراق الإسرائيلي، حتى ان الإسرائيليين اخذوا

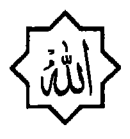
ارضنا، وحصنوا انفسهم عسكرياً في هذه المرحلة وفي الوقت نفسه انـي اقـول ان كل قوى المقاومة المادية ضـد الكيـان الصهيونـي، يجـب ان تبقـى منطلقـة. واقول بصراحة، واني مـن اصحـاب الـراي الـذي يقـول ان لا تدخـل القـوى الإسلامية والقومية في داخل فلسطين المحتلة بالإنتخابات التي يدعى اليها الآن. ووجهت تحيـة علنيـة لحمـاس لإنهـا رفضت الدخـول في الإنتخابـات، قـوى المقاومة على كل صعيد يجب ان تبقى، هذا مكان ليس فيه هدنة، لا هدنـة في مقاومة اسرائيل وانما الهدنة تكون في داخلنا من كـان يرى بـأن تدبـير مؤامـرة ضد الحكومة الفلانيـة، أو الملـك الفلانـي، او ضـد النظـام الفلانـي او الحـزب الفلاني هو اولى من التشابك وبناء تيار تتشكل فيه كل القـوى مـع الإحتفـاظ بكل خصوصياتها في العمل الداخلي لأجل انجاز هذه المهمة فيما يتعلق بكياننا القومي وكياناتنا الوطنية، من يرى ان هناك بديلاً لهذه الآلية فأنا حاضر لمناقشة ذلك!.

مسك الختام

مقتطف من خطبة يوم الجمعة بتاريخ ٦/ ١/ ١٩٩٥

في ذكرى الإمام الحسين نؤكد على مواقفنا من الصهيونية ومقاومة اسرائيل والتصميم على التحرير الكامل وتنفيذ ٤٢٥ ولا يعنينا في شيء انكار العدو هذا القرار او بعض الدول تجاربهم الانكار لأن البديل عندنا هو المقاومة فلنفاوض ولكن نقاوم.

والمقاومة في كل مكان . . . . كذلك المقاومة بالسلاح كما المقاومة للتطبيع. والتعامل مع البضائع الإسرائيلية. شراء وكالة. إعلانات مؤسسات . دعاية وتشويقاً. جريمة بحق لبنان وشعبه. يعاقب الله عليها. ومن يشتري من اسرائيل.



الفهرس




المؤسسة الدولية
للدراسات والنشر